اجتماعات الجمعية الـ 142، والدورة 206، للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف، سويسرا، 16 – 20 نيسان/أبريل 2020

(الوثائق الأولية)

القسم الثاني

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي 2020/02/24

الموضوع	الصفحة
معلومات عامة حول الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي	2-1
الجدول الزمني للجمعيّة العامّة الـ142 والاجتماعات ذات الصلة	16-3
مكان الاجتماعات وبرنامج العمل	29-17
إعلان حول الدبلوماسية البرلمانية	38-30
المناقشة العامة حول موضوع القيادة البرلمانية لاقتصاد يتمركز حول الناس: العمل والرفاه، الشمولية والاستدامة في القرن الواحد والعشرين	43-39
مشروع قرار حول تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين	56-44
مذكرة تفسيرية حول تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين	61-57
مشروع قرار حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها	74-62
مذكرة تفسيرية حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها	80-75
تعديلات على أنظمة الاتحاد البرلماني الدولي مقدمة من المجموعة 12+	83-81
تشكيل اللجان	120-84
دعوة من الرئيس إلى اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	124-121
دعوة من الأمين العام المشترك إلى اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	132-125
مشروع جدول أعمال اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	149-133
استمارة تقديم مداخلة في اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	151-150
استمارة طلب عضوية في جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	155-152
استمارة ترشيح بديل	157-156
استمارة ترشيح في اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين في البرلمانات الوطنية	159-158
استمارة الترشيح لمنصب العضو العادي	161-160
استبيان للمناقشة العامة حول سن القوانين	165-162
مذكرة توضيحية للجلسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	175-166

مذكرة توضيحية أولية – المشاركة العامة في عمل البرلمانات: التحديات والفرص والممارسات الجيدة	185-176
مذكرة توضيحية – ورشة عمل حول تغير المناخ	197-186
رسالة الدعوة للاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية	200-198
استمارة التسجيل للاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية	202-201
مشروع جدول أعمال الاجتماع التشاوري للمجموعة الإسلامية	204-203

الجمعية العامة الـ142 والاجتماعات ذات الصلة

الخميس، 16 نيسان/أبريل 2020 – الإثنين 20 نيسان/أبريل 2020

جنيف، سويسرا

ستنعقد الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، سويسرا، في الفترة من 16 إلى 20 نيسان/أبريل 2020. وفي هذه المناسبة، ستلتقي جميع الهيئات القانونية للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك المجلس الحاكم، واللجان الدائمة، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، وكذلك منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب.

وإن عنوان موضوع المناقشة العامة هو: **القيادة البرلمانية لاقتصاد يتمركز حول الناس: العمل والرفاه، الشمولية والاستدامة في القرن الواحد والعشرين.**

وبمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ142، سيتم اعتماد قرارات حول التحديات، والمخاطر التي يواجهها السلم والأمن كنتيجة لتغير المناخ، **و**تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. **يُدعى الأعضاء إلى تقديم تعديلات على مشاريع القرارات، بحسب الجدول الزمني التالي.**

التاريخ	العمل
27 آذار/مارس 2020	الموعد النهائي للبرلمانات الأعضاء لتقديم التعديلات الخطية على مشروع القرار.
16 – 19 نيسان/أبريل 2020	تجتمع اللجنة لمناقشة مشروع القرار، وتعديله، واعتماده. يقدم المقررون المشاركون مشروع القرار ويقدمون المشورة من خلال عملية الصياغة.
20 نيسان/أبريل 2020	تعتمد الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي القرار رسمياً.

ملاحظة عن الترجمة الشفوية

الترجمة الشفوية في المداولات الغرض منها تسهيل التواصل ولا تشكل أي محضر ذي حجية أو محضر حرفي للمداولات.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

142nd Assembly and related meetings

Thursday, 16 April 2020 - Monday, 20 April 2020
Geneva Switzerland

The 142nd Assembly of the IPU will take place in Geneva, Switzerland, on 16-20 April 2020. All IPU statutory bodies, including the Governing Council, Standing Committees, Committees on the Human Rights of Parliamentarians and on Middle East Questions, as well as the Forum of Women Parliamentarians and the Forum of Young MPs, will meet on this occasion.

The title of the General debate is: **Parliamentary leadership for a people-centred economy: Work and well-being, inclusion and sustainability for the twenty-first century.**

On the occasion of the 142nd Assembly, resolutions will be adopted on The challenges and risks to peace and security as a consequence of climate change **and** Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs**. Members are invited to submit amendments to the draft resolutions according to the following calendar.**

Date	Action
27 March 2020	Deadline for Member Parliaments to submit written amendments to the draft resolution.
16-19 April 2020	Committee meets to debate, amend and adopt the draft resolution. Co-rapporteurs present the draft resolution and provide advice throughout the drafting process.
20 April 2020	142nd IPU Assembly formally adopts the resolution.

Note about interpretation

The interpretation of proceedings serves to facilitate communication and does not constitute an authentic or verbatim record of the proceedings. Only the original speech is authentic.

A/142/C.1.rev.4

الملحق 1

الجدول الزمني للجمعية العامة الـ 142 والاجتماعات ذات الصلة

جنيف ، 16 – 20 نيسان/أبريل 2020

الثلاثاء، 14 نيسان/أبريل 2020		
	13:30 – 11:00	اللجنة الفرعية للشؤون المالية * *قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي*
	19:00 - 15:00	اللجنة التنفيذية* *قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي*
الأربعاء، 15 نيسان/أبريل 2020		
	09:00 – 08:00	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)* *قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي*
	18:30 – 09:00	بدء التسجيل *البهو، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 – 09:00	اللجنة التنفيذية* *قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي*
	13:00 – 09:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:00 – 14:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:30 – 14:30	اللجنة التنفيذية* *قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي*

*الجلسة مغلقة

الخميس، 16 نيسان/أبريل 2020		
	10:00 – 09:00	مكتب النساء البرلمانيات* *قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	12:30 – 09:30	الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف * قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات
	11:00 – 10:00	اجتماع المستشارين وسكرتارية الوفود قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات
	13:00 – 10:30	**منتدى النساء البرلمانيات** *قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 - 11:30	المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات *قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 – 11:30	اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة* *قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	17:30 - 14:30	**منتدى النساء البرلمانيات** *قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	17:30 – 14:30	جلسات استماع للفريق الاستشاري المعني بالصحة حول تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي المتعلق بالتغطية الصحية الشاملة (**بالإنجليزية فقط**) * *قاعة رقم 15، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:00 – 14:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	17:00 – 15:00	اختتام الإعلان حول الدبلوماسية البرلمانية قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات

*الجلسة مغلقة

الجمعة، 17 نيسان/أبريل 2020		
	09:00 – 08:00	**اللجنة التوجيهية للجمعية العامة (لجنة التسيير)** * *صالة كبار الشخصيات، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	11:00 – 09:00	**المجلس الحاكم** *قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	11:00 – 09:30	مجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي* *قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 – 09:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** مناقشة مشروع القرار حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها *قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 - 09:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة** مناقشة وبدء صياغة مشروع قرار في الجلسة العامة *بشأن تطبيق نظم الرقمية والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين* *قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30 - 11:00	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 – 11:00	**الجمعية العامة:** بدء المناقشة العامة حول موضوع القيادة البرلمانية لاقتصاد يتمركز حول الناس: العمل والرفاه، الشمولية والاستدامة في القرن الواحد والعشرين *قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 – 11:30	مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان * *قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*

*الجلسة مغلقة

الجمعة، 17 نيسان/أبريل 2020		
	14:00 - 17:00	الفريق الاستشاري المعني بالصحة (**بالإنجليزية فقط**) * *قاعة رقم 15، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	14:30 – 17:00	**الجمعية العامة:** المناقشة العامة *قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	14:30 - 17:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	14:30 – 18:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	14:30 – 18:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** صياغة القرار في الجلسة العامة حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها *قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	14:30 – 18:30	**منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي** *قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	17:00 – 18:30	**الجمعية العامة:** قرار حول البند الطارئ *قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:30	حفل استقبال تقيمه سويسرا *مكان الفعاليات، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*

*الجلسة مغلقة

السبت، 18 نيسان/أبريل 2020		
	13:00 – 9:00 10:30 – 9:00 13:00 – 10:30	**الجمعية العامة** – مناقشة حول البند الطارئ، – مواصلة المناقشة العامة *قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	10:30-09:00	مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة* *قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 - 09:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** الانتهاء من الصياغة في الجلسة العامة للقرار حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها *قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 - 09:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان** مناقشة مشروع القرار الذي سيتم اعتماده في الجمعية العامة الـ 143 بشأن *التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت.* *قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 – 09:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30 – 10:00	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 - 11:00	**حوار رؤساء البرلمانات المشاركين*** مائدة مستديرة *قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*

*الجلسة مغلقة

السبت، 18 نيسان/أبريل 2020		
	16:00 - 14:30	لجنة شؤون الشرق الأوسط* *قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	16:30 - 14:30	لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي* *قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	17:30 – 14:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:30 – 14:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة** صياغة مشروع القرار في الجلسة العامة حول *تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين* *قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:30 – 14:30	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامة *قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:30 – 14:30	لجنة الصياغة المحتملة بشأن البند الطارئ * *قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:30 – 16:30	مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين* *قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:30 - 17:00	اجتماع مشترك بين مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، مكتب النساء البرلمانيات ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب* *قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*

*الجلسة مغلقة

الأحد، 19 نيسان/أبريل 2020		
	10:00 – 09:00	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)* *قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	11:00 – 09:00	مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة * *قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 – 09:00	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامة *قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 – 09:00	**اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة** – مناقشة حول المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة للتحضيرات *لدورة المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة للعام 2020 بشأن التنمية المستدامة* – حلقة نقاش حول الموضوع الرئيسي *للمنتدى السياسي رفيع المستوى للعام 2020: اتخاذ إجراءات عاجلة وسبل تحويلية: تحقيق عقد العمل والوصول إلى التنمية المستدامة* *قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	12:30 – 09:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان** حلقة نقاش حول تأثير الإنترنت على الديمقراطية *قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30 – 10:00	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 – 10:00	اللجنة التنفيذية* *قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 – 11:30	ورشة عمل حول القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف رقم 1 من أهداف التنمية المستدامة) *قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*

*الجلسة مغلقة

الأحد، 19 نيسان/أبريل 2020		
	15:30 – 14:00	**منتدى النساء البرلمانيات** – انتخابات المكتب *قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	16:00 – 14:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة** اعتماد مشروع القرار حول تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين *قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	17:30 – 14:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	17:30-14:30	لجنة شؤون الشرق الأوسط* *قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:00 – 14:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:30 – 14:30	**الجمعية العامة** – اعتماد قرار بشأن البند الطارئ، – اختتام المناقشة العامة *قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	17:30 - 16:00	**مكتب النساء البرلمانيات*** *قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:30 – 16:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** اعتماد مشروع القرار حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها *قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	18:30 – 18:00	**منتدى النساء البرلمانيات** *قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*

*الجلسة مغلقة

الإثنين، 20 نيسان/أبريل 2020		
	11:00 – 09:00	مكتب النساء البرلمانيات* *قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	13:00 – 09:00	**المجلس الحاكم** – القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للبرلمانيين، – تقارير الاجتماعات المتخصصة *قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30 – 10:00	المشاركة العامة في عمل البرلمانات: التحديات والفرص والممارسات الجيدة. جلسة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية للتحضير للتقرير البرلماني العالمي المقبل *قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	17:30-14:30	ورشة عمل حول تغير المناخ *قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	14:30–	**المجلس الحاكم** *قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*
	عند انتهاء المجلس الحاكم	**الجمعية العامة** – اعتماد القرارات – تقارير اللجان الدائمة – وثيقة نتائج المناقشات العامة، – اختتام الجلسة *قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*

*الجلسة مغلقة

دليل الرمز:

الجمعية العامة أو المجلس الحاكم

مناقشات اللجان أو المناقشات العامة

فعاليات الجمعية العامة الأخرى بما فيها الجلسات المغلقة

General timetable of the 142nd Assembly and related meetings

Geneva, 16 to 20 April 2020

Tuesday, 14 April 2020

	11.00 – 13.30	Sub-Committee on Finance* *Main meeting room, IPU Headquarters*
	15.00 – 19.00	Executive Committee* *Main meeting room, IPU Headquarters*

Wednesday, 15 April 2020

	08.00 – 09.00	Gender Partnership Group* *Main meeting room, IPU Headquarters*
	09.00 – 18.30	Beginning of Registration *Lobby, CICG*
	09.00 – 13.00	Executive Committee* *Main meeting room, IPU Headquarters*
	09.30 – 13.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Salle Lausanne, CCV Annexe building, CICG*
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Salle Lausanne, CCV Annexe building, CICG*
	14.30 – 18.30	Executive Committee* *Main meeting room, IPU Headquarters*

Thursday, 16 April 2020

	09.00 - 10.00	Bureau of Women Parliamentarians* *Salle Genève, CCV Annexe building, CICG*
	09.30 – 12.30	High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism* *Room 18, level -1, CICG*
	10.00 – 11.00	Meeting of Advisers and Secretaries to delegations *Rooms 3 & 4, level 0, CICG*
	10.30 – 13.00	**Forum of Women Parliamentarians** *Room 2, level 0, CICG*
	11.30 – 13.00	Break out Group of the Forum of Women Parliamentarians *Salle Genève, CCV Annexe building, CICG*
	11.30 – 13.00	Joint Meeting with the Chairpersons of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees* *Salle Lausanne, CCV Annexe building, CICG*
	14.30 – 17.30	**Forum of Women Parliamentarians** *Room 2, level 0, CICG*
	14.30 – 17.30	Hearings of the Advisory Group on Health on implementation of the IPU resolution on universal health coverage (**ENGLISH ONLY**)* *Room 15, level -1, CICG*
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Salle Lausanne, CCV Annexe building, CICG*
	15.00 – 17.00	Finalization of Declaration on Parliamentary Diplomacy *Room 18, level -1, CICG*

* *closed meeting*

Friday, 17 April 2020

	08.00 – 09.00	**Assembly Steering Committee*** *VIP Lounge, level 3, CICG*
	09.00 – 11.00	**Governing Council** *Room 1, level 1, CICG*
	09.30 – 11.00	Board of the Forum of Young Parliamentarians* *Salle Genève, CCV Annexe building, CICG*
	09.30 – 13.00	**Standing Committee on Peace and International Security** Debate on the draft resolution on *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences* *Room 2, level 0, CICG*
	09.30 – 13.00	**Standing Committee on Sustainable Development** Debate and start of drafting in plenary on the draft resolution on *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production* *Rooms 3 & 4, level 0, CICG*
ASGP	11.00 – 12.30	ASGP Meeting *Rooms 5 & 6, level 3, CICG*
	11.00 – 13.00	**Assembly:** Start of the General Debate on the theme *Parliamentary leadership for a people-centred economy: Work and well-being, inclusion and sustainability for the twenty-first century* *Room 1, level 1, CICG*
	11.30 – 13.00	Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights* *Room 18, level -1, CICG*
	14.00 – 17.00	Advisory Group on Health (**ENGLISH ONLY**)* *Room 15, level -1, CICG*
	14.30 – 17.00	**Assembly**: General Debate *Room 1, level 1, CICG*
ASGP	14.30 – 17.30	ASGP Meeting *Rooms 5 & 6, level 3, CICG*
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Salle Lausanne, CCV Annexe building, CICG*
	14.30 – 18.30	**Standing Committee on Peace and International Security** Drafting in plenary of the resolution on *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences* *Room 2, level 0, CICG*
	14.30 – 18.30	**Forum of Young Parliamentarians of the IPU** *Rooms 3 & 4, level 0, CICG*
	17.00 – 18.30	**Assembly:** Decision on the emergency item *Room 1, level 1, CICG*
	18.30	Reception offered by Switzerland *Events area, level 1, CICG*

* *closed meeting*

Saturday, 18 April 2020

	09.00 – 13.00 09.00 – 10.30 10.30 – 13.00	**Assembly** - Debate on the emergency item, and - Continuation of the General Debate *Room 1, level 1, CICG*
	09.00 – 10.30	Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs* *Salle Genève, CCV Annexe building, CICG*
	09.00 – 13.00	**Standing Committee on Peace and International Security** Completion of drafting in plenary of the resolution on *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences* *Room 2, level 0, CICG*
	09.30 – 13.00	**Standing Committee on Democracy and Human Rights** Debate on the draft resolution to be adopted at the 143rd Assembly on *Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation* *Rooms 3 & 4, level 0, CICG*
	09.30 – 13.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Salle Lausanne, CCV Annexe building, CICG*
ASGP	10.00 – 12.30	ASGP Meeting *Rooms 5 & 6, level 3, CICG*
	11.00 – 13.00	**Speakers' Dialogue*** Roundtable *Salle Genève, CCV Annexe building, CICG*
	14.30 – 16.00	Committee on Middle East Questions* *Room 18, level -1, CICG*
	14.30 – 16.30	Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law* *Salle Genève, CCV Annexe building, CICG*
ASGP	14.30 – 17.30	ASGP Meeting *Rooms 5 & 6, level 3, CICG*
	14.30 – 18.30	**Standing Committee on Sustainable Development** Drafting in plenary of the resolution on *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production* *Room 2, level 0, CICG*
	14.30 – 18.30	**Assembly**: Continuation of the General Debate *Room 1, level 1, CICG*
	14.30 – 18.30	Possible drafting committee on the emergency item* *Salle Lausanne, CCV Annexe building, CICG*
	16.30 – 18.30	Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security* *Room 18, level -1, CICG*
	17.00 – 18.30	Joint meeting of the Gender Partnership Group, Bureau of Women Parliamentarians and Board of Young Parliamentarians* *Salle Genève, CCV Annexe building, CICG*

* *closed meeting*

Sunday, 19 April 2020

	09.00 – 10.00	Gender Partnership Group* *Salle Genève, CCV Annexe building, CICG*
	09.00 – 11.00	Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development* *Salle Lausanne, CCV Annexe building, CICG*
	09.00 – 13.00	**Assembly**: Continuation of the General Debate *Room 1, level 1, CICG*
	09.00 – 13.00	**Standing Committee on United Nations Affairs** - Debate on *Parliamentary follow-up on the Sustainable Development Goals (SDGs) in preparation for the 2020 session of the United Nations High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development,* and - Panel discussion on the main theme of the 2020 HLPF: *Accelerated action and transformative pathways: realizing the decade of action and delivery for sustainable development* *Room 2, level 0, CICG*
	09.30 – 12.30	**Standing Committee on Democracy and Human Rights** Panel discussion on *The influence of the Internet on democracy* *Rooms 3 & 4, level 0, CICG*
ASGP	10.00 – 12.30	ASGP Meeting *Rooms 5 & 6, level 3, CICG*
	10.00 – 13.00	Executive Committee* *Salle Genève, CCV Annexe building, CICG*
	11.30 – 13.00	Workshop on *Ending poverty in all its forms everywhere (SDG1)* *Salle Lausanne, CCV Annexe building, CICG*
	14.00 – 15.30	**Forum of Women Parliamentarians** – Bureau elections *Rooms 3 & 4, level 0, CICG*
	14.30 – 16.00	**Standing Committee on Sustainable Development** Adoption of the draft resolution on *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production* *Room 2, level 0, CICG*
ASGP	14.30 – 17.30	ASGP Meeting *Rooms 5 & 6, level 3, CICG*
	14.30 – 17.30	Committee on Middle East Questions* *Salle Genève, CCV Annexe building, CICG*
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Salle Lausanne, CCV Annexe building, CICG*
	14.30 – 18.30	**Assembly** - Adoption of the resolution on the emergency item, and - Conclusion of the General Debate *Room 1, level 1, CICG*
	16.00 – 17.30	Bureau of Women Parliamentarians* *Room 18, level -1, CICG*
	16.30 – 18.30	**Standing Committee on Peace and International Security** Adoption of the draft resolution on *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences* *Room 2, level 0, CICG*
	18.00 – 18.30	**Forum of Women Parliamentarians** *Rooms 3 & 4, level 0, CICG*

* *closed meeting*

Monday, 20 April 2020

	09.00 – 11.00	Bureau of Women Parliamentarians* *Room 18, level -1, CICG*
	09.00 – 13.00	**Governing Council** - Decisions on the human rights of MPs, and - Reports of specialized meetings *Room 1, level 1, CICG*
ASGP	10.00 – 12.30	Public engagement in the work of parliaments: Challenges, opportunities and good practices *Joint IPU-ASGP session in preparation of the next Global Parliamentary Report* *Rooms 5 & 6, level 3, CICG*
	14.30 – 17.30	Workshop on Climate Change *Room 18, level -1, CICG*
	14.30 –	**Governing Council** *Room 1, level 1, CICG*
	At the end of the Governing Council	**Assembly** - Adoption of resolutions - Reports of the Standing Committees - Outcome document of the General debate, and - Closing sitting *Room 1, level 1, CICG*

_____

Legend:

Assembly / Governing Council	Committees / Panel discussions	Other Assembly events, including *in camera* sessions

* *closed meeting*

الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف

16 – 20 نيسان/أبريل 2020

مكان الاجتماعات وبرنامج العمل:

تجري اجتماعات الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات المجلس الحاكم، وكذلك اجتماعات اللجان الدائمة، في *مركز جنيف الدولي للمؤتمرات* وبعض الفعاليات في *مقر الاتحاد البرلماني الدولي* في مدينة جنيف وفق برنامج العمل التالي:

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	**2020/04/14**	11:00	13:30	**اللجنة الفرعية للشؤون المالية**	*قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي*	مغلقة
		15:00	19:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي*	مغلقة
الأربعاء	**2020/04/15**	08:00	09:00	**مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)**	*قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي*	مغلقة
		09:00	18:30	**بدء التسجيل**	*البهو، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		09:00	13:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأربعاء	**2020/04/15**	09:30	13:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		14:30	18:30	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي*	مغلقة
		17:00	19:00	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية**	*قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
الخميس	**2020/04/16**	09:00	10:00	**مكتب النساء البرلمانيات**	*قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		09:30	11:30	**الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية**	*قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		09:30	12:30	**الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف**	*قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		10:00	11:00	**اجتماع المستشارين وسكرتارية الوفود**	*قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		10:30	13:00	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الخميس	**2020/04/16**	11:30	13:00	**المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		11:30	13:00	**اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة**	*قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		12:00	13:30	**الاجتماع التشاوري للمجموعة البرلمانية الإسلامية**	*قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30	17:30	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30	17:30	**جلسات استماع للفريق الاستشاري المعني بالصحة** حول تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي المتعلق بالتغطية الصحية الشاملة **(بالإنجليزية فقط)**	*قاعة رقم 15، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		15:00	17:00	**اختتام الإعلان حول الدبلوماسية البرلمانية**	*قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الجمعة	**2020/04/17**	08:00	09:00	**اللجنة التوجيهية للجمعية العامة (لجنة التسيير)**	*صالة كبار الشخصيات، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		09:00	11:00	**المجلس الحاكم**	*قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		09:30	11:00	**مجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي**	*قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		09:30	13:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** مناقشة مشروع القرار حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها	*قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		09:30	13:00	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة** مناقشة وبدء صياغة مشروع قرار في الجلسة العامة *بشأن تطبيق نظم الرقمية والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين*	*قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الجمعة	**2020/04/17**	11:00	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		11:00	13:00	**الجمعية العامة:** بدء المناقشة العامة حول موضوع القيادة البرلمانية لاقتصاد يتمركز حول الناس: العمل والرفاه، الشمولية والاستدامة في القرن الواحد والعشرين	*قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		11:30	13:00	**مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**	*قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		14:00	17:00	**الفريق الاستشاري المعني بالصحة (بالإنجليزية فقط)**	*قاعة رقم 15، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		14:30	17:00	**الجمعية العامة:** المناقشة العامة	*قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30	17:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الجمعة	**2020/04/17**	14:30	18:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** صياغة القرار في الجلسة العامة حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها	*قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30	18:30	**منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي**	*قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		17:00	18:30	**الجمعية العامة:** قرار حول البند الطارئ	*قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		18:30		حفل استقبال تقيمه سويسرا	*مكان الفعاليات، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
السبت	**2020/04/18**	09:00 09:00 10:30	13:00 10:30 13:00	**الجمعية العامة** – مناقشة حول البند الطارئ، – مواصلة المناقشة العامة	*قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		09:00	10:30	**مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة**	*قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
السبت	**2020/04/18**	09:00	13:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** الانتهاء من الصياغة في الجلسة العامة للقرار حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها	*قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		09:30	13:00	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان** مناقشة مشروع القرار الذي سيتم اعتماده في الجمعية العامة الـ 143 بشأن *التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت.*	*قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		09:30	13:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		10:00	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
السبت	**2020/04/18**	11:00	13:00	**حوار رؤساء البرلمانات المشاركين** مائدة مستديرة	*قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		14:30	16:00	**لجنة شؤون الشرق الأوسط**	*قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		14:30	16:30	**لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي**	*قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		14:30	17:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30	18:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة** صياغة مشروع القرار في الجلسة العامة حول *تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين*	*قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30	18:30	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامة	*قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30	18:30	**لجنة الصياغة المحتملة بشأن البند الطارئ**	*قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
السبت	**2020/04/18**	16:30	18:30	**مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين**	*قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		17:00	18:30	اجتماع مشترك بين مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، مكتب النساء البرلمانيات ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب	*قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
الأحد	**2020/04/19**	09:00	10:00	**مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)**	*قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		09:00	11:00	**مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة**	*قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		09:00	13:00	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامة	*قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	**2020/04/19**	09:00	13:00	**اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة:** -مناقشة حول المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة للتحضيرات *لدورة المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة للعام 2020 بشأن التنمية المستدامة* -حلقة نقاش حول الموضوع الرئيسي *للمنتدى السياسي رفيع المستوى للعام 2020: اتخاذ إجراءات عاجلة وسبل تحويلية: تحقيق عقد العمل والوصول إلى التنمية المستدامة*	*قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		09:30	12:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان** حلقة نقاش حول تأثير الإنترنت على الديمقراطية	*قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		10:00	12:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	*قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	**2020/04/19**	10:00	13:00	اللجنة التنفيذية	*قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		11:30	13:00	ورشة عمل حول القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف رقم 1 من أهداف التنمية المستدامة)	*قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:00	15:30	**منتدى النساء البرلمانيات** – انتخابات المكتب	*قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30	16:00	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة** اعتماد مشروع القرار حول تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين	*قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30	17:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	*قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30	17:30	لجنة شؤون الشرق الأوسط	*قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		14:30	18:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	*قاعة لوزان، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	**2020/04/19**	14:30	18:30	**الجمعية العامة** – اعتماد قرار بشأن البند الطارئ، – اختتام المناقشة العامة	*قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		16:00	17:30	**مكتب النساء البرلمانيات**	*قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة
		16:30	18:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** اعتماد مشروع القرار حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها	*قاعة رقم 2، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		18:00	18:30	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة رقم 3 وقاعة رقم 4، الطابق الأرضي، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
الإثنين	**2020/04/20**	09:00	11:00	مكتب النساء البرلمانيات	*قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2020/04/20**	09:00	13:00	**المجلس الحاكم** – القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للبرلمانيين، – تقارير الاجتماعات المتخصصة	*قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		10:00	12:30	المشاركة العامة في عمل البرلمانات: التحديات والفرص والممارسات الجيدة. جلسة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية للتحضير للتقرير البرلماني العالمي المقبل	*قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30	17:30	ورشة عمل حول تغير المناخ	*قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		14:30		**المجلس الحاكم**	*قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	
		عند انتهاء المجلس الحاكم		**الجمعية العامة** – اعتماد القرارات – تقارير اللجان الدائمة – وثيقة نتائج المناقشات العامة، – اختتام الجلسة	*قاعة رقم 1، الطابق الأول، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات*	

الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف

16–20 نيسان/أبريل 2020

مسودة إعلان حول الدبلوماسية البرلمانية

نحن، البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي،

إذ نستذكر أن الاتحاد البرلماني الدولي تأسس في العام 1889 على فضائل الدبلوماسية البرلمانية والحوار كوسائل فعالة لتأمين السلام والتنمية والديمقراطية.

وإذ نستذكر أيضاً المبادئ البرلمانية للقانون الدولي، بما في ذلك المساواة السيادية لجميع الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والإيفاء بالالتزامات الدولية بِنية حسنة.

وإذ ندرك أننا نعيش في عالم مترابط ونواجه مجموعات واسعة من التحديات العابرة للحدود الوطنية، التي لا يمكن لأي دولة أن تقوم بمواجهتها لوحدها، في مجالات السلم والأمن، والديمقراطية وحقوق الإنسان والصحة، والهجرة، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة.

وإذ نعي الدور الرئيسي للبرلمانات، والاتحاد البرلماني الدولي في المساعدة على بناء الإرادة السياسية، وقطع التزام للتصدي للتحديات الكثيرة في العالم.

وإذ نقتنع بأن الدبلوماسية البرلمانية تساعد على بناء الجسور بين البلدان وتساهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية بين الشعوب، مع الحفاظ على الخصائص الوطنية.

وإذ نستذكر رؤية التعاون الدولي المحددة في قرارات الاتحاد البرلماني الدولي العديدة وإعلانات المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات.

وإذ نستذكر أيضاً قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التفاعل بين الأمم المتحدة، والبرلمانات الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي.

وإذ نشدد على الأبعاد الدولية للديمقراطية، كما هو محدد في الإعلان العالمي للديمقراطية في العام 1997.

وإذ نرحب بتنوع أشكال وآليات التعاون البرلماني التي تستهل طرق جديدة لتداول بالقضايا الإقليمية والعالمية.

وإذ نرحب أيضاً باليوم العالمي للديمقراطية (15 أيلول/سبتمبر) واليوم العالمي للبرلمانية (30 حزيران/يونيو) كفرص سنوية لمتابعة الحوار حول الدور الدولي للبرلمانات.

نعتمد الإعلان العالمي للديمقراطية ونحث البرلمانات والحكومات عبر العالم أن تسترشد بمحتواه:

I. تعزيز الحوار البرلماني والدبلوماسية البرلمانية

1 .تقوم البرلمانات على قيمة الحوار بين وجهات النظر المختلفة. من خلال بناء بيئة من الثقة والاحترام المتبادل، يساهم الحوار السياسي بشكل حيوي في تعزيز التفاهم والتوصل إلى الحلول. لذلك، تتمتع البرلمانات بوضع استثنائي يمكنها من لتعزيز الحوار السياسي وممارسته على المستوى الدولي، وكذلك على المستوى الوطني.

2. من خلال دعم الحوار السياسي والوساطة، تؤدي الدبلوماسية البرلمانية دوراً بناءً وفعالاً في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات، وتساهم في الحد من التوترات والتوصل إلى حلول للمشاكل السياسية داخل الدول وفيما بينها.

3. تعالج البرلمانات بانتظام القضايا الحساسة، مثل القضايا المعروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي. يعتبر هذا الحوار تعبيراً عن التضامن البرلماني ويمكن أن يساعد في حل المواقف السياسية الصعبة، مع التأكد من أن البرلمانيين يمكنهم ممارسة مسؤولياتهم بأمان وفعالية.

4 .تتطلب الدبلوماسية البرلمانية الفعالة برلمانات قوية تتمتع بالاستقلالية والقدرة على العمل، بما في ذلك الشؤون الدولية.

5. لذلك ينبغي أن تستمر البرلمانات في بناء قدراتها وتأدية دوراً فعالاً في الشؤون الدولية، بما في ذلك عن طريق زيادة الوعي بين البرلمانيين، وإنشاء الهيئات البرلمانية المناسبة للتنسيق والتواصل بين الأنشطة البرلمانية والعمل البرلماني الوطني، وضمان تمتعها بالقدر الكافي من الموظفين الماهرين لدعم البرلمانيين في عملهم.

6. يجب الحفاظ على توازن مناسب بين الأنشطة البرلمانية الوطنية والإقليمية والدولية، مع التركيز باستمرار على احتياجات المواطنين.

7. يتمثل أحد العناصر الرئيسية للبرلمانية في أن يمثل البرلمانيون ناخبيهم، وبالتالي، من المهم ضمان حق المواطنين في التعبير عن خيارهم ومعتقداتهم السياسية وتحديد مستقبلهم السياسي.

8. بالنظر إلى أن مصالح المواطنين تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بمجموعة من القضايا العابرة للحدود الوطنية، كثيراً ما يُطلب من البرلمانات المشاركة في التعاون البرلماني من أجل اتخاذ إجراءات فعالة بشأن هذه القضايا.

9. تحتاج البرلمانات نفسها إلى تعزيز جهودها لتكون مؤسسات تمثيلية وشفافة ويمكن الوصول إليها وخاضعة للمساءلة وفعالة، لتكون شاملة لآراء كل الفئات في المجتمع، بما في ذلك آراء النساء والشباب والأكثر تهميشاً.

II. التعاون البرلماني الدولي

10. يشكل التعاون البرلماني الدولي على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية نموذجاً رئيسياً من أشكال الدبلوماسية البرلمانية. يعزز تبادل الآراء والخبرات بين البرلمانيين من مختلف البلدان التفاهم والحلول المتبادلة للمشاكل ذات الاهتمام المشترك.

11 .من الضروري أن يكون البرلمانيون، كممثلين للشعب، قادرين على الدخول في حوار بين البرلمانات مع أقرانهم في جميع أنحاء العالم من دون عقبات أو عوائق. يجب على الدول والسلطات الأخرى الامتناع عن فرض العقوبات والحظر وغيرها من التدابير التقييدية ضد أعضاء البرلمان، مما يحد ويعوق قدرتهم على الانخراط في الدبلوماسية البرلمانية وبالتالي يسهم بفعالية في البعد البرلماني للحكم الدولي.

12. على المستوى العالمي، يوفر الاتحاد البرلماني الدولي منبراً بارزاً للحوار والتعاون بين البرلمانات. يجمع الاتحاد البرلماني الدولي بين جميع البرلمانات الوطنية في العالم تقريبًا ويعمل كنظير برلماني فعلي للأمم المتحدة. منذ تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي في العام 1889، تفاعل البرلمانيون حول عدد لا يحصى من القضايا؛ كان هذا التفاعل غالبًا حافزاً لحلول المشاكل السياسية.

13. تتولى الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية مجموعة كبيرة من المهام المهمة. تؤدي البرلمانات الإقليمية ودون الإقليمية دوراً تشريعياً وإشرافياً بسبب الحاجة إلى العمل بين الحدود لإيجاد حلول مشتركة.

14.إن التعاون الثنائي بين البرلمانات على الصعيدين السياسي والعملي، مثل مجموعات الصداقة البرلمانية، يؤمن فرصاً مهمة لتبادل الآراء والخبرات وتؤدي إلى تواصل وفهم أفضل بين البرلمانات والدول.

15. ينبغي على البرلمانات أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من المنظمات البرلمانية العالمية والإقليمية وأن تسعى من خلالها، إلى التأثير على الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

16. ينبغي على البرلمانات ضمان نشر المعلومات المتعلقة بعمل المنظمات البرلمانية التي تشارك فيها على نطاق واسع وإدماجها بسلاسة في أعمال البرلمان الوطني.

17. هناك حاجة إلى تيسير الاتساق في التعاون بين البرلمانات، وبالتالي تعزيز مواءمة السياسات، والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الموارد البرلمانية وتجنب الازدواجية. وباعتباره المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، فإن الاتحاد البرلماني الدولي في وضع جيد للمساعدة في تنسيق هذا التعاون.

18. يوفر العصر الرقمي فرصاً متعددة لأشكال جديدة للتبادل والتعاون. ينبغي على البرلمانات والهيئات البرلمانية الدولية استكشاف جميع السبل لتعزيز الحوار وتبادل الممارسات الجيدة.

III. المشاركة البرلمانية في الشؤون الدولية

19. تدرس البرلمانات السياسة الخارجية للحكومات وتساهم فيها، كما هو الحال في جميع مجالات العمل الحكومي. هناك فهم عام بأن السياسة الخارجية لا يمكن أن تكون الاحتياط الحصري للسلطة التنفيذية، وأنه ينبغي على البرلمانات المشاركة في المناقشات حول القضايا والعمليات العالمية والمساهمة فيها. في حين أن الدبلوماسية البرلمانية لا تهدف إلى الاستعاضة عن عمل الفرع التنفيذي للحكومة، إلا أنها توفر محطة متكاملة يمكن من خلالها سماع أصوات مختلفة ويمكن تشكيل الإرادة السياسية لمعالجة القضايا الصعبة.

20. وتؤدي البرلمانات دوراً رئيسياً في ضمان ترجمة الالتزامات الدولية للدول إلى حقائق وطنية، من خلال مراجعة الإطار التشريعي، والإشراف على إجراءات السلطة التنفيذية وتخصيص الموارد المالية. وفقًا لذلك، يجب أن تؤدي البرلمانات دوراً نشطاً أثناء صياغة الالتزامات الدولية التي سيُطلب منها لاحقًا تنفيذها، لصالح الشعب الذي تم انتخاب البرلمانيين لتمثيله.

21. تساهم البرلمانات في الشؤون الدولية عن طريق جملة أمور منها عقد مشاورات مع الحكومات قبل إجراء المفاوضات ومناقشة الاتفاقيات المقترحة والتقدم المحرز، وتوفير التوجيه والتوصيات البرلمانية، والتصديق على النتائج النهائية وتنفيذها.

22. تعيد البرلمانات تأكيد رؤية التنمية المستدامة التي تتمحور حول الناس للقضاء على الفقر في جميع أشكاله وتقضي على عدم المساواة. يتطلب ذلك شروط للسلم والأمن، بالتقيد التام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

23. من الضروري أن تتلقى البرلمانات معلومات كافية وفي الوقت المناسب حول مواقف الحكومة تجاه المفاوضات في المنتديات الإقليمية والدولية، مثل الأمم المتحدة.

24. يجب أن تدقق البرلمانات تنفيذ الاتفاقات الدولية، وتساهم في التقارير الوطنية حول آليات المتابعة الدولية وتتابع توصياتها.

IV. البرلمانات والحوكمة العالمية

25. يسلط الإعلان العالمي للديمقراطية لعام 1997 الضوء بشكل خاص على أنه "يجب الاعتراف بالديمقراطية كمبدأ دولي، ينطبق على المنظمات الدولية وعلى الدول في علاقاتها الدولية". يجب أن تأخذ البرلمانات زمام المبادرة في ضمان تطبيق هذا المبدأ.

26 .ينبغي للأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي مواصلة جهودها للعمل معاً عن كثب وتعزيز شراكتها الاستراتيجية، وبالتالي تعزيز تعددية الأطراف.

27. ينبغي أن تشمل أنشطة منظومة الأمم المتحدة على المستوى الوطني بصورة منهجية التعامل مع البرلمان الوطني.

Draft Declaration on Parliamentary Diplomacy

We, the Member Parliaments of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling that the Inter-Parliamentary Union (IPU) was founded in 1889 on the virtues of parliamentary diplomacy and dialogue as effective means of securing peace, development and democracy,

Recalling also fundamental principles of international law, including the sovereign equality of all States, non-interference in the internal affairs of other States and the fulfillment in good faith of international commitments,

Aware that we live in an interdependent world and face a wide array of transnational challenges, which no single State can solve alone, in the areas of peace and security, democracy, human rights, health, migration, climate change and sustainable development,

Conscious of the key role of parliaments and of the IPU in helping build the political will and forge the commitment to tackle the world's many challenges,

Convinced that parliamentary diplomacy helps build bridges between countries and significantly contributes to strengthening political, economic, social and cultural relations among peoples, while preserving national specificities,

Recalling the vision for international cooperation set out in numerous IPU resolutions and the declarations of the World Conference of Speakers of Parliaments,

Recalling also the resolutions of the United Nations General Assembly on interaction between the United Nations, national parliaments and the IPU,

Underlining the international dimension of democracy, as set out in the 1997 Universal Declaration on Democracy,

Welcoming a diversification of forms and mechanisms for inter-parliamentary cooperation that usher in new ways of deliberating on regional and global issues,

Welcoming also the International Day of Democracy (15 September) and the International Day of Parliamentarism (30 June) as annual opportunities to pursue the dialogue on the international role of parliaments,

Adopt the following Declaration on Parliamentary Diplomacy and urge parliaments and governments throughout the world to be guided by its content:

I. Enhancing political dialogue and parliamentary diplomacy

1. Parliaments are founded on the value of dialogue between different perspectives. By building an environment of confidence and mutual respect, political dialogue makes a vital contribution to enhancing understanding and finding solutions. Parliaments are therefore exceptionally well placed to promote and practise political dialogue internationally, as well as nationally.

2. By supporting political dialogue and mediation, parliamentary diplomacy plays a constructive and effective role in conflict prevention and crisis management, and contributes to reducing tensions and finding solutions to political problems within and between States.

3. Parliaments regularly address sensitive issues, such as cases before the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians. This dialogue is an expression of inter-parliamentary solidarity and can help resolve difficult political situations, while making sure that parliamentarians can exercise their responsibilities safely and effectively.

4. Effective parliamentary diplomacy requires strong parliaments that have the autonomy and capacity to act, including in international affairs.

5. Parliaments should therefore continue to build their capacity and play an active role in international affairs, including by raising awareness among parliamentarians, establishing the appropriate parliamentary bodies to coordinate and liaise between inter-parliamentary activities and national parliamentary work, and ensuring they have sufficient skilled staff to support parliamentarians in their work.

6. An appropriate balance between national, regional and international parliamentary activities must be preserved, guided by a constant focus on the needs of citizens.

7. A key element of parliamentarism is that parliamentarians represent their voters, and as such it is important to ensure citizens' right to express their political choice and beliefs and determine their own political future.

8. Given that citizens' interests are directly or indirectly impacted by a range of transnational issues, parliaments are frequently required to engage in inter-parliamentary cooperation in order to take effective action on these issues.

9. Parliaments themselves need to strengthen their efforts to be representative, transparent, accessible, accountable and effective institutions, and to be inclusive of the views of all groups in society, including those of women, young people and the most marginalized.

II. Inter-parliamentary cooperation

10. Inter-parliamentary cooperation at the international, regional and sub-regional levels is a key form of parliamentary diplomacy. The exchange of views and experiences among parliamentarians from different countries fosters mutual understanding and solutions to problems of common concern.

11. It is fundamental that parliamentarians, as representatives of the people, be able to engage in inter-parliamentary dialogue with their peers around the world without obstacle or hindrance. States and other authorities must refrain from sanctions, embargoes and other restrictive measures against members of parliament, which limit and impede their ability to engage in parliamentary diplomacy and thus contribute effectively to the parliamentary dimension of international governance.

12. At the global level, the IPU provides a preeminent platform for dialogue and cooperation among parliaments. The IPU brings together almost all of the world's national parliaments and functions as a de facto parliamentary counterpart to the United Nations. Since the founding of the IPU in 1889, parliamentarians have interacted on a myriad of issues; this interaction has often been a catalyst for solutions to political problems.

13. Regional and sub-regional inter-parliamentary bodies serve a wide range of important functions. Regional and sub-regional parliaments are increasingly taking on a legislative and oversight role because of the need to work across borders to find common solutions.

14. Bilateral cooperation between parliaments at both political and operational levels, such as parliamentary friendship groups, provides important opportunities for exchanging views and experiences, and contributes to better communication and understanding between parliaments and States.

15. Parliaments should make the best possible use of global and regional inter-parliamentary organizations and, through them, seek to influence the corresponding inter-governmental bodies.

16. Parliaments should ensure that information about the work of the inter-parliamentary organizations in which they participate is widely disseminated and is incorporated seamlessly into the work of the national parliament.

17. There is a need to facilitate coherence in inter-parliamentary cooperation, thereby enhancing policy alignment, making the best possible use of parliamentary resources and avoiding duplication. As the global organization of national parliaments, the IPU is well placed to help harmonize this cooperation.

18. The digital era offers multiple opportunities for new forms of exchange and cooperation. Parliaments and inter-parliamentary bodies should explore all avenues for enhancing dialogue and sharing good practices.

III. Parliamentary involvement in international affairs

19. Parliaments scrutinize and contribute to governments' foreign policy, just as in all domains of government action. There is a general understanding that foreign policy cannot be the exclusive reserve of the executive, and that parliaments should engage in and contribute to debates on global issues and processes. While parliamentary diplomacy does not aim to substitute for the action of the executive branch of government, it provides a complementary channel in which different voices can be heard and the political will to tackle difficult issues can be forged.

20. Parliaments have a central role in ensuring that States' international commitments are translated into national realities, by revising the legislative framework, overseeing the actions of the executive and allocating financial resources. Accordingly, parliaments must play an active role during the formulation of international commitments that they will later be called upon to implement, in the interest of the people the parliamentarians have been elected to represent.

21. Parliaments contribute to international affairs by, inter alia, holding consultations with governments before negotiations take place, debating agreements proposed and progress achieved, providing parliamentary guidance and recommendations, and ratifying and implementing final outcomes.

22. Parliaments reaffirm the vision for people-centred sustainable development to eradicate poverty in all its forms and eliminate inequalities. This requires conditions for peace and security, in full observance of the Charter of the United Nations and international law.

23. It is essential that parliaments receive adequate and timely information about the government's negotiating positions in regional and global forums, such as the United Nations.

24. Parliaments should scrutinize the implementation of international agreements, contribute to national reports to international monitoring mechanisms and follow up on their recommendations.

IV. Parliaments and global governance

25. The 1997 Universal Declaration on Democracy notably highlights that "democracy must also be recognized as an international principle, applicable to international organizations and to States in their international relations". Parliaments should take the lead in ensuring that this principle is put into practice.

26. The United Nations, national parliaments and the IPU should pursue their efforts to work together closely and further strengthen their strategic partnership, thereby reinforcing multilateralism.

27. The activities of the United Nations system at national level should systematically include engagement with the national parliament.

الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف

16–20 نيسان/أبريل 2020

الجمعية العامة
البند 3

A/142/3-Inf.1
17 شباط/فبراير 2020

مذكرة توضيحية للمناقشة العامة حول

القيادة البرلمانية لاقتصاد يتمركز حول الناس: العمل والرفاه، الشمولية والاستدامة في القرن الواحد والعشرين

تتناول هذه المناقشة موضوع بدأ مع بيان كيتو 2013 الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 128 للاتحاد البرلماني الدولي، والذي شدد على الحاجة إلى إعادة التركيز على السياسة الاقتصادية تجاه رفاه الإنسان المعرف عنها بالثقافة والعلم والصحة الجيدة، والتناغم مع الطبيعة والمزيد من الوقت المخصص للعائلة ومجموعة من المساعي الأخرى. نظراً لأن التوظيف والدخل هي عوامل تساهم في رفاه الإنسان، إن السؤال المطروح في هذه المناقشة هو كيف يمكن فصل توفير فرص عمل عن السياسات المخصصة لمساندة النمو الاقتصادي باعتباره غاية بحد ذاته.

وخلال العقود الأخيرة، وتحديداً منذ الأزمة الاقتصادية والمالية في العام 2008، يبدو أن العالم الاقتصادي قد دخل في مرحلة عدم استقرار عميق وركود طويل الأمد. يبدو أنه من الصعب بلوغ مستويات النمو المرتفعة، ما يؤثر سلباً على توفير الوظائف. ترتفع أنماط النمو بين البلدان بشكل متفاوت. وأصبحت سياسات التقشف سائدة. وفي الوقت نفسه، إن اشتداد المنافسة التي سببتها، من بين أمور أخرى، التطورات الأخيرة في الذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والرقمنة تغير بشكل كبير العلاقة بين العمال والموظفين بالإضافة إلى شروط سوق العمل الواسع.

ويمكن لمجموعة من خيارات السياسة والعوامل الهيكلية أن تؤثر على الانخفاض في النمو العالمي. لأسباب لا تزال مجهولة، تنخفض في الاقتصادات الرائدة الاقتصادات الإنتاجية (نسبة إلى سنوات الازدهار في فترة

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

ما بعد الحرب)، على الرغم من التطورات التكنولوجية الكبيرة. في حين أن المؤسسات المالية، التي تقودها المصارف المركزية، تتيح الائتمان أكثر، فإن الاستثمارات الإنتاجية، بما في ذلك في البلدان النامية، عالقة في مستويات منخفضة. نظراً لتضاؤل الدور التنظيمي للحكومة، تزداد الشركات عبر الوطنية قوة، مما يؤثر على الحكومات لدعم السياسات الاقتصادية التي تضع الأرباح قبل الناس.

وحول العالم، خاصة بين الشباب، هناك توعية أكبر حول كيف يمكن للنمو الاقتصادي أن يؤثر سلباً على البيئة. نظراً لموارد العالم المحدودة، يجب أن يستخدم الاقتصاد الموارد غير متجددة باعتدال والموارد المتجددة ضمن دورتها العادية. ولكن على الرغم من الالتزامات المتعددة، إن الاقتصاد العالمي ككل يستهلك فعلياً أكثر من كوكب ونصف. سنحتاج قريباً إلى أربعة كواكب إذا صحّت التوقعات فيما يتعلق بنمو السكان وزيادة الاستهلاك. في حين أن البلدان المرتفعة الدخل تمثل حوالى 20 % من سكان العالم، فهي تستهلك أكثر من 70% من موارد العالم.

ويتفاقم النموذج الاقتصادي الاستهلاكي الحالي المتمركز حول النمو بشكل أكبر بسبب ظاهرة "تمويل" الاقتصاد، التي غالباً ما تكون المكاسب قصيرة الأمد مفضلة فيها على الاستثمارات طويلة الأمد. يميل النظام إلى إنتاج سلع ذات عمر افتراضي قصير ولحث الاستهلاك غير المستدام لموارد الكوكب المتضائلة. في الوقت نفسه، على الرغم من أن الاستثمارات طويلة الأمد في الطاقات المتجددة توفر فرص عمل أكثر بخمس مرات من الاستثمارات التقليدية، إلا أنها لا تندرج في المعادلة بشكل صحيح.

وفي البيان الختامي للمؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب، اتفق البرلمانيون الشباب على أنه لا يمكن قياس نجاح البلد من خلال قياس النمو الاقتصادي. تشكل العوامل مثل المساواة، ومستويات التعليم، والوفاء العاطفي القدر نفسه من الأهمية. في اجتماع العام 2019، ذكر رؤساء البرلمانات لبلدان مجموعة الـ20 في بيانهم المشترك ما يلي: "نحتاج إلى إعادة التفكير في اقتصادنا وتحسين تسخير الفرص التي تنشأ من منظور الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك الاقتصادات الدائرية، واقتصادات التشارك، واقتصادات التضامن."

ويدعو الهدف 17، المقصد 19، من أهداف التنمية المستدامة الحكومات إلى "توضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمّل الناتج المحلي الإجمالي." لا تقل أهمية القياسات التي تجسد مستويات السعادة والرفاه بشكل أفضل بهدف توجيه السياسة العامة. يتطلب التركيز المتزايد على رفاه الإنسان بالضرورة وجود نموذج اقتصادي جديد يضع فيه النظام بأكمله الشخص في جوهر جميع القرارات ويعمل

ضمن حدود كوكبية محدودة. في هذا النموذج الجديد، قد يكون العمل أقل اعتماداً على دعم الاستهلاك والإنتاج بشكل مصطنع، مما يدعو إلى حدوث تحول كبير في التفكير الاقتصادي.

ويعتبر مفهوم الاقتصاد الأخضر مساهمة مهمة لهذا التفكير الجديد. ليس الانتقال نحو اقتصاد أخضر دائم سهلاً، وع ذلك، قد لا يكفي في حال لم تتم السيطرة على النمو على الصعيد العالمي. سيتوجب على الاقتصاد الأخضر مواجهة التيارات المتعارضة للعولمة، وحشد استثمارات كبيرة، وتعديل أثار التوظيف على التكنولوجيات الجديدة المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة. في البلدان النامية حيث الحاجة الملحة لتلبية احتياجات الإنسان الأساسية، سيحتاج الاقتصاد الأخضر إلى إيجاد صياغة مختلفة، بما في ذلك فيما يتعلق بصفقة جديدة مع الاقتصادات الصناعية مع مراعاة سياسات التجارة، والاستثمار، والصناعة.

وأخيراً، سيتوجب على الحكومات مواجهة القضايا طويلة الأمد مثل حقوق العمال، والعمل غير الرسمي والأجور والاستحقاقات العادلة، وأيضاً المسائل الناتجة عن تدابير العمل البديلة ونماذج العمل التي تهم بشكل كبير الشباب الذين ينضمون إلى سوق العمل المتسم بالاختلال التكنولوجي والذي سيشكل نسبة 75% من القوة العاملة في العام 2030. إن تدابير العمل المرنة، وساعات العمل المقلّصة، والمزيد من الاستقلال الذاتي، والمشاركة في مسار العمل بالكامل، مقارنة بالعمل المنفرد والمتكرر هو ما يطلبه جيل الألفية مقابل ابتكار التكنولوجيات، والإبداع بها، وإتقانها. إن شعارهم هو أن العمل أكثر لا يعني العمل بشكل أفضل.

الأسئلة الرئيسية للبرلمانيين:

- كيف يمكن إصلاح العولمة الاقتصادية لتتمركز أكثر حول الناس وتتوافق مع الحدود البيئية؟
- هل يمكن التفكير مجدداً بالعمل ضمن نمو محدود، من منظور الاقتصاد الأخضر؟
- ما هي السياسات المبتكرة والممارسات الجيدة التي يمكن مشاركتها والتي بإمكانها أن تدعم سبل العيش خارج نطاق العمل المدفوع الأجر؟
- كيف يمكن للبلدان المتقدمة والنامية أن تنتقل إلى اقتصاد أخضر جديد، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"؟
- كيف يمكننا تنسيق التخطيط الإقليمي في المناطق التي تشارك الخصائص نفسها أو لها الأهداف نفسها؟
- كيف يمكننا، بصفتنا برلمانيين، تحقيق قيمة مضافة لهذه الخطة، وماذا تفعل برلماناتنا في هذا الصدد؟

142nd IPU ASSEMBLY
AND RELATED MEETINGS
Geneva, 16–20 April 2020

Assembly
Item 3

A/142/3-Inf.1
17 February 2020

Concept note for the General Debate on

Parliamentary leadership for a people-centred economy: Work and well-being, inclusion and sustainability for the twenty-first century

This debate takes up a theme that began with the 2013 Quito Communiqué of the 128th IPU Assembly, which stressed the need to refocus economic policy towards human well-being defined as culture, education, good health, harmony with nature, more time for family and a variety of other pursuits. Given that employment and income are contributing factors to human well-being, the question of this debate is how to decouple employment creation from policies narrowly designed to prop up economic growth as an end in itself.

Over the past couple of decades, and more acutely since the 2008 economic and financial crisis, the world economy appears to have entered a period of profound instability and long-term stagnation. High rates of growth appear harder to achieve, negatively impacting job creation. Growth patterns between countries are increasingly uneven. Austerity policies are becoming predominant. At the same time, heightened competition caused, among other things, by recent advances in artificial intelligence, automation and digitalization is changing dramatically the relationship between workers and employers as well as broader labour market conditions.

A combination of policy choices and structural factors may also account for the downward trend in global growth. For reasons still unclear, in leading economies productivity gains are declining (relative to the post-war boom years) despite huge technological advancements. While financial institutions, led by central banks, are making credit more available, productive investments, including in developing countries, are stuck at low levels. As the government's regulatory role is being diminished, transnational corporations grow larger and more powerful, influencing governments to support economic policies that put profits before people.

Around the world, especially among young people, there is greater awareness of how economic growth can negatively affect the environment. Given the world's finite resources, the economy needs to use non-renewable resources in great moderation and renewable resources within their normal life cycle. However, despite numerous commitments, the global economy as a whole is already consuming more than one and a half planets. Soon four planets will be needed if current projections of population growth and rising consumption hold true. While high-income countries account for approximately 20 per cent of the world's population, they consume more than 70 per cent of the world's resources.

The current growth-centric, consumerist economic model is further exacerbated by the phenomenon of "financialization" of the economy, in which short-term gains are most often preferred to long-term investments. The system tends to produce goods with a short lifespan and to induce unsustainable consumption of the planet's dwindling resources. At the same time, although long-term investments in renewable energies create five times more jobs than conventional investments, they are not properly factored into the equation.

In their Sixth Global Conference of Young Parliamentarians outcome Statement, young members of parliament agreed that a country's success could not be gauged merely by measuring its economic growth. Factors such as equality, education levels and emotional fulfilment were just as important. At their 2019 meeting, the Speakers of parliament of the G20 countries noted in their Joint Statement, "we need to rethink our economies and better harness the opportunities that arise from a green economy perspective, including circular economies, sharing economies and solidarity economies".

SDG 17.19 calls on governments "to develop measurements of progress on sustainable development that complement GDP". Just as important are measurements that better capture levels of happiness and well-being with a view to guiding public policy. A heightened focus on human well-being necessarily requires a new economic model in which the whole system puts the person at the centre of all decisions and operates within finite planetary boundaries. In this new model, work may be less dependent on artificially propping up consumption and production, calling for a major shift in economic thinking.

The concept of a green economy is an important contribution to this new thinking. Transitioning towards a sustainable green economy model is not easy, however, and may not suffice without controlling for overall growth on a global scale. The green economy will have to contend with the complex cross-currents of globalization, mobilize massive investments, and adjust to the employment impacts of the new technologies associated with the Fourth Industrial Revolution. In developing countries where growth is most needed to meet basic human needs, the green economy will need to find a different articulation, including in terms of a new deal with industrialized economies with respect to trade, investment and industrial policies.

Finally, governments will still have to contend with long-standing issues such as workers' rights, informal work, fair wages and benefits, but also emerging questions about alternative working arrangements and business models that are of greater concern to young people who are joining a labour market characterized by technological disruption and who will account for 75 per cent of the workforce in 2030. Flexible work arrangements, reduced work hours and more autonomy and participation in the entire workflow, compared to alienating and repetitive work, is what millennials ask for in exchange for greater innovation, creativity and mastery of technologies. Their motto is that working more does not mean working better.

Leading questions for parliamentarians:

- How can economic globalization be reformed to be more people-centred and more compatible with environmental limits?
- Can work be thought anew within a limited growth, green economy perspective?
- What innovative policies and good practices that can support livelihoods outside paid work can be shared?
- In what way can developed and developing countries transition to a new green economy, bearing in mind the principle of "common but differentiated responsibilities"?
- How can we coordinate regional planning in areas that share the same specificities or have the same objectives?
- How can we as parliamentarians bring added value to this agenda, and what are our parliaments doing in this respect?

الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف

16–20 نيسان/أبريل 2020

اللجنة الدائمة
للتنمية المستدامة

C-II/142/DR
15 كانون الثاني/يناير 2020

تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

مشروع قرار مقدم من المقررين المشاركين

السيد أ.غريفروي (بلجيكا)، والسيد ب. ماريرو (كينيا)، والسيدة س.م دينيشا (رومانيا)

إن الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) إذ تعتمد الإعلان السياسي لقمة أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019، التي تؤكد الالتزام بخطة العام 2030 للتنمية المستدامة، مع الدعوة إلى إجراءات سريعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(2) وإذ تؤكد على أن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين هما رئيسيين وشاملين لأهداف التنمية المستدامة، ما يتيح الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ويقلص التدهور البيئي، والتلوث والنفايات وينظر في كل مرحلة من دورة الحياة مع توفير فرص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يساهم في القضاء على الفقر وفي الازدهار المشترك،

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

(3) وإذ تستذكر الالتزام الذي تعهد به في الإعلان الوزاري لجمعية البيئة للأمم المتحدة للعام 2019 حكومات من جميع أنحاء العالم من أجل "تحسين استراتيجيات إدارة الموارد الوطنية مع نهج وتحاليل دورة الحياة الكاملة لتحقيق كفاءة في استخدام الموارد، والاقتصادات منخفضة الكربون،

(4) وإذ تعي أن الارتفاع المتزايد المستمر لاستهلاك المواد عالمياً وإذ تدرك أن الزيادة السريعة المستمرة في استهلاك المواد في جميع أنحاء العالم والبصمة المادية للفرد الواحد تهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والتي تعتبر ضرورية لتنفيذ خطة العام 2030 بطريقة متكاملة، وتؤكد على الحاجة الملحة لتحسين الموارد الكفاءة، والحد من النفايات وممارسات الاستدامة السائدة في جميع القطاعات الاقتصادية من أجل منع الإفراط في استخراج الموارد وزيادة تردي البيئة،

(5) وإذ تلاحظ أنه وفقاً لتقرير لفجوة الدائرية للعام 2019، 92،8 مليار طن من الكتلة الحيوية، وأنواع الوقود الأحفوري والحديد والمعادن التي تدخل ضمن الاقتصاد سنوياً، تم فقط تمت إعادة استخدام نسبة 9% منها، وأن 62% من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، ما عدا تلك الناتجة عن استخدام الأراضي والحراجة، يتم إصدارها عند استخراج المنتجات وتحضيرها وتصنيعها مقارنة بـ 38% من انبعاثات غازات الدفيئة من صدور المنتجات والخدمات واستخدامها، والتأكيد على أنه رغم هذه الأرقام، إن الاستخدام العالمي لهذه المواد يستمر في التسارع وقد يتضاعف بحلول العام 2050 من دون اتخاذ أي إجراءت،

(6) وإذ تعي أن سعر المنتوجات لا يؤثر دائماً على التكاليف البيئية والاقتصادية، مثل تأثيرات التلوث أو الأجر المنخفض، التي تؤثر سلباً على صحة الناس وعلى نوعية حياتهم،

(7) وإذ تؤكد أن الرقمنة والاقتصاد الدائري، والتفاعل بينهما، يتيحان فرصاً جديدة للإنتاج والاستهلاك بطريقة مستدامة ويمكنهما أن يكونا بمثابة محركين رئيسيين للتنمية المستدامة،

(8) وإذ تلاحظ أن العالم هو حالياً في خضم توفير اقتصاد دائري وثورة رقمية، وكلاهما يملك القوة على تحويل اقتصادنا ومجتمعاتنا،

(9) وإذ تلاحظ أيضاً أنه يتم الآن بذل جهود كبيرة من قبل صانعي السياسات لتعزيز التحولان معاً وتنظيمهما، ولكن غالباً من دون التوفيق بين جهودهم أو بناء جسور بين السياسات،

(10) وإذ تشدد على أنه من خلال "الرقمنة من أجل التنمية"، يتم النظر في كيف يمكن أن تغير الرقمنة حياة الناس وكيف يمكن أن يعمل الاتحاد الأوروبي في شراكة اقتصادية مع البلدان النامية، بدلاً من توفير المساعدة الإنمائية، لتوفير فرص العمل والنمو الاقتصادي،

(11) وإذ تلاحظ أن الرقمنة تنشئ منصات رقمية مبتكرة، وتساعد على توفير أنواع جديدة من الأسواق، التي يمكن أن تقوم على الوسائل الافتراضية للمنتجات والإجراءات وتسهل الربط الشبكي الأسهل والأكثر فعالية، والتعاون والمشاركة،

(12) وإذ تأخذ بالاعتبار أن الرقمنة تساعد على خفض التكاليف وزيادة الكفاءة، بما في ذلك الكفاءة في استخدام الموارد،

(13) وإذ تشدد على الدور الرئيسي لتعليم الرقمنة الدولية ومنصات التعاون، غالباً مع تكنولوجيات افتراضية للتعلم والتواصل والمشاركة،

(14) وإذ تعي أن الرقمنة ليست هدفاً بحد ذاتها، ولكنها أداة تمكينية ومسرعاً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17،

(15) وإذ تلاحظ أن الرقمنة تشكل خطر حدوث اضطرابات جديدة وأوجه عدم مساواة أعلى بسبب الفجوة الرقمية، وإذ تعرب عن تصميمها على معالجة تلك المخاطر،

(16) وإذ تؤكد أن التحول إلى اقتصاد دائري من شأنه أن يتيح للبلدان جني فوائد التصنيع، وزيادة الرفاه وتقليل التعرض لأسعار الموارد والصدمات البيئية، من دون استنفاد أرصدة الموارد الطبيعية المحدودة والمساهمة في التدهور البيئي،

(17) وإذ تؤكد أن تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري في القطاعات الرئيسية يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتصدي بنجاح لتغير المناخ،

(18) وإذ تلاحظ أن الطلب على المنتجات التي تؤدي إلى استهلاك غير مستدام للمواد والطاقة يمكن أن يحل محل الخدمات إلى حد ما،

(19) وإذ تأخذ في الاعتبار أن تحقيق كفاءة الموارد والانتقال إلى الاقتصاد الدائري يتطلب التنسيق بين الوكالات لمواءمة السياسات في القطاعات المختلفة – مثل التجارة والتعليم والتمويل – كجزء من جدول أعمال كفاءة الموارد، وأن توفير طلب المستهلك للمنتجات المتاحة للموارد يشكل تحدياً، حيث قد لا تكون المنتجات المستدامة بيئياً متاحة بسهولة أو ميسورة التكلفة أو سهلة الاستخدام أو وظيفية وجذابة للمستهلكين، وخاصة في المراحل الأولى من تنميتها،

(20) وإذ تقر باعترافات الرقمنة لتعزيز الاقتصاد الدائري ويشدد على أن المبادئ المتعلقة بالاقتصاد الدائري والمستدام يجب أن تكون في صميم الرقمنة،

(21) وإذ تعلم بأن الرقمنة والاقتصاد الدائري يستفيدان الآن من "أشكال الوساطة التكنولوجية": إنترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وطباعة ثلاثية الأبعاد، والواقع المدمج والبيانات المتسلسلة.

(22) وإذ تلاحظ أن الرقمنة والاقتصاد الدائري ضروريان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن حدود كوكبنا وأنه من الضروري السيطرة على الاستهلاك الواسع النطاق للموارد الطبيعية وتوسيع نطاق الموارد الثانوية، بالإضافة إلى السعي إلى استخدام الاقتصاد القائم على الخدمات.

(23) وإذ تقر أيضاً بأن الاقتصاد الدائري والرقمنة يساهمان في نمو اقتصادي متكافئ وتمكين النساء اقتصادياً والعمل الجماعي الذي يقوده الشباب.

(24) وإذ تؤكد أيضاً أن التحول الناجح إلى اقتصاد دائري وسياسة التطور الرقمي يتطلبان طموح وتغيير أساسي للرؤية على جميع الأصعدة، تتخطى بأشواط خطتي المعيار الرقمي والسياسة البيئية،

(25) وإذ تشدد على تطبيق النظم الرقمية والاقتصاد الدائري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب مقاربة نظامية من نهج وطني منتظم، مع مشاركة جميع قطاعات المجتمع- الحكومة والبرلمان، السلطات المحلية، القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات العلمية والمواطنين – بالإضافة إلى التعاون الدولي.

1. تدعو البرلمانات، كجزء من جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لإعطاء الرقمنة والاقتصاد الدائري المزيد من الأهمية لجدول الأعمال السياسي؛

2. تدعو البرلمانات إلى تعزيز السياسات العامة الإقليمية والوطنية التي ترتكز على تطبيق مبادئ ومقاييس نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري، ولاعتماد الإطار القانوني المناسب لتنفيذها؛

3. تحث البرلمانات لتعزيز الأطر التنظيمية المناسبة، بما في ذلك الحوافز المادية والاقتصادية، مع النظر إلى تمكين نماذج الاقتصاد الدائري من أجل تسليم المنتجات والخدمات المستدامة القابلة للتطوير والتنافسية من ناحية السعر والنوعية والملاءمة مسهلاً بذلك التحول إلى استهلاك وإنتاج مسؤولين؛

4. تدعو البرلمانات والحكومات إلى تحديد أوجه التآزر بين الاقتصاد الدائري والخطط الوطنية الموجودة، وتحديد تقييم حجم الفرص في نقل الاقتصاد الدائري؛

5. تدعو أيضاً البرلمانات إلى اعتماد تشريعات تعالج هدر الأغذية وفقدانها في كل مرحلة ومستوى من سلسلة الإمداد بالأغذية، وتحفيز استخدام التكنولوجيات الجديدة لإنشاء نظام زراعي وغذائي متكامل يكون فيه استخدام الأغذية على النحو الأمثل وفقدان وتقليل تبديد الموارد؛

6 .تحث البرلمانات على دعم السياسات التي تشجع على إعادة تدوير الموارد، والسيطرة على استهلاك المواد الأولية، واستخدام الموارد الوفيرة لتسهيل الإدارة المستدامة للموارد، ويدعوهم إلى تشجيع نماذج الأعمال والخدمات الجديدة التي لا تعتمد على الاستهلاك الشامل للمواد الأولية؛

7 . تطلب من البرلمانات ضمان أن يتبع أداء جميع المؤسسات العامة، المركزية والمحلية، نهجاً أكثر شمولية تجاه الاستدامة، مع دمج مبادئ الاقتصاد الرقمي والدائري، بما في ذلك اعتماد أطر تشريعية مستدامة للمشتريات العامة؛

8. تدعو البرلمانات إلى تشجيع تعاون السياسات الدولية وتنسيق المعايير والأنظمة والسياسات المتعلقة بالاقتصاد الدائري؛

9. تدعو البرلمانات إلى تهيئة بيئة مواتية لتطوير الحلول الرقمية وتطبيقها، مثل إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي والبيانات المتسلسلة، التي تهدف إلى تعظيم إمكانات الاقتصاد الدائري.

10. تدعو أيضاً البرلمانات، كجزء من الجهود لتوفير بيئة مواتية للرقمنة، والاقتصاد الدائري، للتركيز بشكل خاص على السياسات المتعلقة بالبيانات، والهيكل المشترك للبيانات؛

11. تدعو البرلمانات لتشجيع البحث، والتطور، وتبادل المعارف للاستفادة من الممارسات التجارية المبتكرة، القائمة على الرقمنة والاقتصاد الدائري وتطويرها، ومضاعفتها؛

12. تدعو أيضاً البرلمانات إلى تشجيع تنفيذ منتديات أصحاب المصلحة لزيادة الوعي في البلدان، والسلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات التجارية حول الروابط القائمة بين الرقمنة والاقتصاد الدائري؛

13. تناشد البرلمانات لتضمن أنّ وكالات التنمية الوطنية لديها تطبق نماذج الرقمنة، والاقتصاد الدائري في برامج بناء القدرات، والمساعدة المالية والتقنية، التي تهدف إلى تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولين؛

14. تدعو البرلمانات إلى توفير بيئة مواتية لحصول المواطنين على الحلول الرقمية، وتطبيق حوافز للقطاع الخاص من أجل تصميم منتجات أكثر دائرية، واستخدام المواد الخام الثانوية؛

15. تدعو أيضاً البرلمانات والحكومات إلى تخصيص موارد مالية ملائمة لتشجيع تطور نماذج أعمال الرقمنة والاقتصاد الدائري، مع تمكين الشباب، والنساء خاصة المنظمين للمشاريع؛

16. تشجع البرلمانات على دعم الجهود المبذولة من المؤسسات الإقليمية، والمحلية لتعزيز الاستدامة الحضرية من خلال تطوير المدن الذكية الشاملة، والآمنة، والصامدة، والمستدامة التي تحسن رقمياً التواصل، والنقل، والطاقة، والبيئة، بحسب مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري؛

17. تؤكد على الحاجة الملحة للعمل في سبيل بيئة دائرية من خلال اعتماد ممارسات البناء التي تقلل من استخدام المواد الخام للتخفيف من الانبعاثات، عبر زيادة معدل استخراج نفايات البناء والهدم، وعبر تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتمديد عمر المباني القائمة؛

18. تدعو البرلمانات لإدراج نماذج الاقتصاد الدائري في الاستجابة الوطنية لتغير المناخ؛ وتدعوها إلى ضمان أن تتضمن سياسات واستراتيجيات تغير المناخ تدابير لتحقيق أقصى استفادة من المنتجات من خلال زيادة استخدامها، وتمديد عمرها، ولتعزيز إعادة التدوير (استخدام النفايات كموارد)، وتعزيز تصميم دائري يقلص من استهلاك المواد، ويستخدم حلولاً بديلة لديها انبعاثات كربون أدنى؛

19. تدعو البرلمانات إلى دعم اعتماد معايير بيئية واجتماعية سليمة لصناعات استخراج المعادن، واعتماد معايير، وأطر سياسات تضمن إعادة التدوير المستدام للمواد الخام؛

20. تطلب من البرلمانات ضمان أن الحكومات تستثمر في البنية التحتية الرقمية الملائمة لتغطية الإنترنت، والتواصل، والأمن السيبراني من أجل تمكين الاقتصاد الدائري، والرقمنة من أجل التنمية لتحقيق إمكاناتهم الكاملة؛

21. تدعو البرلمانات إلى المساعدة في العثور على التمويل لأفكار أعمال جديدة، مستندة إلى الاقتصاد الدائري، والرقمنة، من أجل تحويلها إلى نماذج أعمال ناجحة، لتعزيز إعادة تشكيل نماذج الأعمال، وإعادة تحديدها عند اللزوم، ولتغيير نمط التفكير من عمل موجه نحو المنتج، إلى نماذج الخدمات؛

22. تدعو البرلمانات إلى تحفيز إقامة الشبكات الوطنية، والدولية، والتعاون بين المدارس، وأصحاب المصلحة ذات الصلة (مثلاً الشركات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية) للتوصل إلى حلول رقمية لمواجهة التحديات المتعلقة بالاقتصاد الدائري، مثلاً من خلال تشجيع الاستحداث عبر المنافسات، والهاكاثون؛

23. تدعو البرلمانات إلى ضمان أن الجهود المبذولة لتسريع التحول إلى الرقمنة، والاقتصاد الدائري تعالج المخاطر المحتملة، مثل زيادة استخدام المواد، والطاقة، وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، وتعميق الفجوة الرقمية بين البلدان، وفيها، وزيادة البصمة البيئية لصناعة تكنولوجيا المعلومات، وكذلك، العواقب السلبية للتحول فيما يتعلق بالأمن وصحة الإنسان؛

24. تناشد الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلماناته الأعضاء لتعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى من أجل جمع الأدلة حول الاقتصاد الدائري، والبيئة، والرقمنة، من أجل تقييم التفاعل بينها، وتعزيز وضع المعايير؛

25. تدعو البرلمانات إلى دعم استخدام البيانات الرقمية الموحدة، والقابلة للمقارنة، وذات النوعية العالية، التي تم تجميعها، وتحليلها، وإدارتها على النحو الملائم؛

26. تطلب من البرلمانات "عدم استخدام الإديولوجيا" في النقاش حول تبادل البيانات من خلال التمييز بين أنواع البيانات المختلفة، وإقامة نظام بيانات عادل، وعملي يستند إلى المنطق، عبر ضمان الوصول العادل إلى البيانات، وكذلك، حماية البيانات العادلة، بحسب النظام الأوروبي العام لحماية البيانات، وحقوق الملكية الفكرية، وغيرها من الأطر القانونية ذات الصلة؛

27. تشجع البرلمانات والحومات على المشاركة في الحوار بين أصحاب المصلحة (مثلاً، المجتمع المدني، والشركات، والإدارات)، من أجل زيادة وعيها بأهمية توفير بيانات مفتوحة، وتحويلهم إلى مشاركين فاعلين في اقتصاد البيانات، ومشاركين في المعرفة، عندما يكون ذلك ممكن من الناحية القانونية؛

28. تدعو البرلمانات إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى معالجة افتقار الناس إلى المهارات الرقمية الأساسية، ومحو الأمية الإلكترونية، وتهدف إلى زيادة عدد صناعة تكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي، والبيانات المتسلسلة، وغيرها من المجالات الرقمية، كوسيلة للتسريع في التحول الرقمي؛

29. تدعو الحكومات إلى إدراج المهارات الرقمية، وأسلوب حياة دائري في التعليم، في أقرب وقت ممكن؛

30. تدعو البرلمانات إلى تبادل المعلومات، وأفضل الممارسات وتنفيذ برامج بناء القدرات، بهدف زيادة الوعي، والمعرفة لدى البرلمانيين حول التفاعل بين الرقمنة، والاقتصاد الدائري، وقدرته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك، والإنتاج المسؤولين؛

31. تطلب من الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلماناته الأعضاء العمل في سبيل تطبيق الحلول الرقمية، ونماذج الاقتصاد الدائري في السياسات الوطنية، والتعاون الدولي من أجل أهداف التنمية المستدامة، كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بشكل فعال، بحلول العام 2030.

142nd IPU ASSEMBLY
AND RELATED MEETINGS
Geneva, 16–20 April 2020

Standing Committee on
Sustainable Development

C-II/142/DR
15 January 2020

Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production

***Draft resolution* submitted by the co-Rapporteurs**
Mr. A. Gryffroy (Belgium), Mr. P. Mariru (Kenya) and Ms. S.-M. Dinică (Romania)

The 142nd Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Fully endorsing* the Political Declaration of the Sustainable Development Goals (SDGs) Summit of September 2019, which reaffirms the commitment to advance the 2030 Agenda for Sustainable Development, while calling for accelerated action in order to achieve the SDGs,

(2) *Stressing* that responsible consumption and production are pivotal and cross-cutting elements of the SDGs, which enable the efficient use of natural resources, minimize environmental degradation, pollution and waste, and consider each stage of the life cycle while creating opportunities for social and economic development, thus contributing to poverty eradication and shared prosperity,

(3) *Recalling* the commitment undertaken in the Ministerial Declaration of the 2019 United Nations Environment Assembly by governments worldwide to "improve national resource management strategies with integrated full life-cycle approaches and analysis to achieve resource-efficient and low-carbon economies",

(4) *Aware* that the continuing rapid increase of worldwide material consumption and the material footprint per capita jeopardizes the achievement of the SDGs, particularly responsible consumption and production, which are essential for implementing the 2030 Agenda in an integrated way, and stressing the urgent need to improve resource efficiency, reduce waste and mainstream sustainability practices across all economic sectors in order to prevent the over-extraction of resources and further environmental degradation,

(5) *Noting* that, according to the 2019 Circularity Gap Report, of the 92.8 billion tonnes of biomass, fossil fuels, metals and minerals that enter the global economy annually, only nine per cent are reused, and that 62 per cent of global greenhouse gas emissions, excluding those from land use and forestry, are released during extraction, processing and manufacturing of goods, compared to 38 per cent of greenhouse gas emissions from the delivery and use of products and services, and stressing that, despite these figures, the global use of materials continues to accelerate and could double by 2050 without action,

(6) *Aware* that the price of products does not always reflect environmental or social costs, such as pollution effects or underpaid labour, which have a negative impact on people's health and quality of life,

(7) *Emphasizing* that digitalization and the circular economy, and the interplay between them, offer new opportunities for producing and consuming in a sustainable way and can act as key drivers of sustainable development,

(8) *Noting* that the world is currently in the midst of the creation of a more circular economy and of the digital revolution, both of which have the power to transform our economy and society,

(9) *Noting also* that enormous efforts are currently being made by national and international policymakers to promote and regulate both transitions but mostly without aligning their efforts or creating bridges between policies,

(10) *Underscoring* that, through "digital for development" (D4D), consideration is being given to how digitalization could change people's lives and how the European Union could work in economic partnership with developing countries, rather than providing development assistance, to create jobs and economic growth,

(11) *Noting* that digitalization gives rise to novel digital platforms, helps create new kinds of markets, which can be based on virtualization of products and processes, and facilitates easier and more efficient networking, collaboration and co-creation with stakeholders,

(12) *Bearing in mind* that digitalization helps to cut costs and increase efficiency, including efficiency of resources,

(13) *Underscoring* the central role of international digital learning and collaboration platforms, often with virtual technologies, for learning, networking and co-creation,

(14) *Aware* that digitalization is not a goal in itself, but an enabler and an accelerator to effectively achieve all 17 SDGs,

(15) *Noting* that digitalization brings the risk of new disruptions and even higher inequalities due to the digital divide, and expressing determination to tackle those risks,

(16) *Stressing* that the shift to a circular economy would allow countries to reap the benefits of industrialization, increase well-being and reduce vulnerability to resource price and environmental shocks, without depleting stocks of finite natural resources and contributing to environmental degradation,

(17) *Underlining* that the implementation of the circular-economy principles in key sectors could play a critical role in reducing greenhouse gas emissions and successfully addressing climate change,

(18) *Noting* that the demand for products driving unsustainable material and energy consumption can be substituted to a certain extent by services,

(19) *Bearing in mind* that achieving resource efficiency and transitioning towards a circular economy requires inter-agency coordination to align policies in diverse sectors – such as trade, education and finance – as part of the resource efficiency agenda, and that creating consumer demand for resource-efficient products can be a challenge, as environmentally sustainable products may not be easily available, affordable, user-friendly or functional and attractive to consumers, especially at the early stages of their development,

(20) *Acknowledging* the potential of digitalization to strengthen the circular economy, and stressing that circular and sustainability principles should be at the heart of digitalization,

(21) *Noting* that digitalization and the circular economy currently have the following "bridging technologies": the internet of things, artificial intelligence, big data, 3D printing, augmented reality and blockchain,

(22) *Recognizing* that the circular economy and digitalization are essential to achieve the SDGs within planetary boundaries and that it is crucial to control the ever-expanding consumption of natural resources and to expand the use of secondary resources, as well as to aim for increased use of a service-based economy,

(23) *Recognizing also* that the circular economy and digitalization contribute to equitable economic growth and enable women's economic empowerment and youth-led collective action,

(24) *Stressing* that a successful transition to a circular economy and a digital development policy requires ambition, political will and a fundamental change of vision at all levels, which go far beyond the standard digital and environmental political agendas,

(25) *Emphasizing* that mainstreaming digitalization and the circular economy in order to achieve the SDGs requires a systemic national approach, with the participation of all sectors of society – government and parliament, local authorities, private sector, civil society, scientific organizations and citizens – as well as enhanced international cooperation,

1. *Invites* parliaments, as part of their efforts to achieve the SDGs, to give digitalization and the circular economy more prominence on the political agenda;

2. *Calls on* parliaments to promote national, regional and international public policies and strategies that focus on mainstreaming digitalization and circular-economy principles and measures, and to adopt the appropriate legal framework for their implementation;

3. *Urges* parliaments to promote adequate regulatory frameworks, including economic and financial incentives, with a view to enabling circular-economy models to deliver sustainable products and services that are both scalable and competitive in terms of price, quality and convenience, thus facilitating the shift towards responsible consumption and production;

4. *Calls on* parliaments and governments to identify synergies between the circular economy and existing national plans, and to undertake an assessment of the scale of opportunity in transitioning to the circular economy across key sectors of the economy;

5. *Also calls on* parliaments to adopt legislation that addresses food waste and loss at every phase and level of the food supply chain, and to stimulate the use of new technologies for the creation of an integrated agricultural and food system whereby food utilization is optimized and loss and waste of resources are minimized;

6. *Urges* parliaments to support policies that encourage resource recycling, the control of primary material consumption, and the utilization of abundant resources to facilitate sustainable resource management, and invites them to encourage new business and service models that are not dependent on mass consumption of primary materials;

7. *Requests* parliaments to ensure that the functioning of all public institutions, central and local, takes a more holistic approach to sustainability, while incorporating both digital and circular-economy principles, including the adoption of innovative sustainable public procurement legislative frameworks;

8. *Invites* parliaments to encourage international policy coordination and harmonization of standards, regulations and policies for the circular economy;

9. *Calls on* parliaments to create an environment conducive to the development and application of digital solutions, such as the internet of things, artificial intelligence and blockchain, aimed at maximizing the potential of the circular economy;

10. *Also calls on* parliaments, as part of efforts to create an enabling environment for digitalization and the circular economy, to place special emphasis on data policies and common data architecture;

11. *Invites* parliaments to encourage research and development and knowledge-sharing for the uptake, upscaling and replication of innovative business practices based on digitalization and the circular economy;

12. *Also invites* parliaments to encourage the implementation of stakeholder platforms to increase awareness among countries, national authorities, academics and businesses about the interlinkages between digitalization and the circular economy;

13. *Calls on* parliaments to ensure that national development agencies mainstream digitalization and circular-economy models into their capacity-building and financial and technical assistance programmes aimed at promoting responsible consumption and production patterns;

14. *Invites* parliaments to create an enabling environment for citizens' access to digitally enabled solutions, and to implement incentives for the private sector to design more circular products and use secondary raw materials;

15. *Also invites* parliaments and governments to allocate appropriate financial resources to encourage the development of both digital and circular-economy business models, while specifically empowering young and women entrepreneurs;

16. *Encourages* parliaments to support efforts by regional and local institutions to foster urban sustainability through the development of inclusive, safe, resilient and sustainable smart cities that digitally optimize communication, transport, energy and the environment, according to circular-economy and digitalization principles;

17. *Emphasizes* the urgent need to work towards a circular built environment by adopting building practices that minimize the use of raw materials to decrease emissions, by increasing the recovery rate of construction and demolition waste, and by improving the energy efficiency and extending the lifespan of existing buildings;

18. *Calls on* parliaments to integrate circular-economy models into the national response to climate change, and invites them to ensure that climate change policies and strategies include measures to optimize the utility of products by maximizing their use and extending their lifespan and to enhance recycling (using waste as a resource), while promoting a circular design that reduces material consumption and uses lower-carbon alternatives;

19. *Invites* parliaments to support the adoption of sound environmental and social standards for the extractive industries, and of standards and policy frameworks that guarantee the sustainable recycling of secondary materials;

20. *Requests* parliaments to see to it that governments invest in adequate digital infrastructure for internet coverage, connectivity and cybersecurity in order to enable the circular economy and D4D to reach their full potential;

21. *Invites* parliaments to help find financing for new business ideas based on the circular economy and digitalization in order to transform them into successful business models, to promote the reframing and redefining of business models where necessary, and to change the mindset from product-oriented business towards service models;

22. *Calls on* parliaments to stimulate national and international networking and collaboration between schools and relevant stakeholders (e.g. companies, NGOs and international organizations) to find digital solutions to challenges related to the circular economy, for example by encouraging co-creation through competitions and hackathons;

23. *Invites* parliaments to ensure that efforts to accelerate the transition to digitalization and the circular economy address potential risks, such as increasing materials and energy use, increasing greenhouse gas emissions, deepening the digital gap among and within countries, and increasing the environmental footprint of the IT industry, as well as the transition's negative consequences in terms of security and human health;

24. *Calls on* the IPU and its Member Parliaments to enhance cooperation with other organizations in order to gather evidence on the circular economy, the environment and digitalization, to map the interplay between them and to promote standard-setting;

25. *Invites* parliaments to support the use of standardized, comparable and high-quality digital data which is properly mined, investigated and managed;

26. *Requests* parliaments to "de-ideologize" the discussion on data sharing by distinguishing between different types of data and to establish fair and functional data regulation based on common sense by securing fair access to data, as well as fair protection of data according to the European Union's General Data Protection Regulation, intellectual property rights and other relevant legal frameworks;

27. *Encourages* parliaments and governments to engage in dialogue with stakeholders (e.g. civil society, companies and administrations) in order to increase their awareness of the importance of providing open data and turn them into active participants of the data economy and co-creators of knowledge when legally possible;

28. *Calls on* parliaments to envisage measures aimed at tackling people's lack of basic digital skills and e-literacy, and at increasing the number of IT, artificial intelligence, blockchain and other digital professionals, as a means to accelerate the digital transition;

29. *Calls on* governments to integrate digital skills and a circular way of life in education at the earliest possible stage;

30. *Invites* parliaments to exchange information and best practices and implement capacity-building programmes with a view to increasing awareness and knowledge among parliamentarians about the interplay between digitalization and the circular economy, and its potential in achieving the SDGs, particularly responsible consumption and production;

31. *Requests* the IPU and its Member Parliaments to work towards mainstreaming digital solutions and circular-economy models in national policies and international cooperation for sustainable development, as a means to effectively achieve the SDGs by 2030.

الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف

16–20 نيسان/أبريل 2020

اللجنة الدائمة
للتنمية المستدامة

C-II/142/M
15 كانون الثاني/يناير 2020

تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

مذكرة تفسيرية مقدمة من المقررين المشاركين

السيد أ.غريفروي (بلجيكا)، والسيد ب. ماريرو (كينيا)، والسيدة س.م دينيشا (رومانيا)

اتسمت العقود الأخيرة بطلب متزايد على الموارد الطبيعية والمرتبطة بالتدهور البيئي. يواصل الاستهلاك العالمي للمواد بالارتفاع المستمر، مهدداً بذلك التحقيق الإجمالي لأهداف التنمية المستدامة، وبشكل خاص الهدف رقم 12 حول أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. في العام 2017، بلغ استهلاك المواد 92.1 مليار طن مقارنة بـ 87 مليار في العام 2015. من دون أي إجراء سياسي طارئ، تهدف البحوث العالمية إلى تحقيق زيادة قدرها سبعة أضعاف، تصل إلى 190 مليار طن بحلول العام 2060 مقارنة بـ 27 مليار طن في العام 1970.

وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى المفاهيم التحويلية التي تعمل على تحسين كفاءة الموارد وتقليل النفايات وممارسات الاستدامة السائدة في جميع قطاعات الاقتصاد. يمثل مفهوم الاقتصاد الدائري مثل هذا الخروج عن النموذج المهيمن المتمثل في "الإنتاج والاستهلاك والتصرف" الخطي للإنتاج والاستهلاك. إنه يشجع بدلاً من ذلك على إعادة استخدام المواد، مما يقلل من الطلب على مدخلات الطاقة والموارد الجديدة

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

ويشجع الإدارة الفعالة والمستدامة للموارد الطبيعية طوال دورة حياتها. في القيام بذلك، لا ينفصل النمو الاقتصادي عن الاستخدام غير المستدام للموارد، ويشكل ضغطاً على البيئة من حيث الاستخراج، ويتم تقليل انبعاثات الكربون وإنتاج النفايات. تم نشر العمليات الدائرية في البداية في أنظمة النفايات الحضرية والصناعية، وانتشرت الآن في قطاعات متنوعة مثل التعدين وإنتاج الغذاء.

وفي الوقت نفسه، تتطور الرقمنة بسرعة. وأثناء مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي عُقد في العام 2005، تم استخدام مصطلح "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية": ركز المفهوم على التكنولوجيا في الزراعة لتحسين استخدام الموارد، مثل المياه، والحد من الهدر. تمتلك التقنيات الرقمية القدرة على المساهمة في الحد من استهلاك الموارد من خلال تمكين أساليب الإنتاج أكثر كفاءة في استخدام الموارد. كما أنها تؤدي دوراً رئيسياً في تسريع الوصول إلى المعرفة والخدمات والمهارات من خلال توفير قنوات اتصال جديدة ونماذج أعمال مبتكرة تمكن بدورها المنتجين والمستهلكين من اتخاذ خيارات أكثر مسؤولية واستدامة ومساعدتهم في انتقال الاستدامة من نظام اقتصادي مستقيم إلى دائري.

ولدى الحلول الرقمية والبيانات الكافية القدرة على تسريع التحول إلى الاقتصاد الدائري من خلال:

- تسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات
- زيادة الترابط ومشاركة المعلومات
- تحسين المحافظة على القيمة عبر تزويد المعلومات حول مواصفات المواد، واستخدام الموارد خلال الدورة العمرية للمنتج وسلسلة القيمة
- تحسين تصميم المنتجات، وإنتاجها وإعادة استخدامها، وتصليحها وتفكيكها وديمومتها.
- تحفيز نماذج العمل القائمة على الخدمات
- تحسين إدارة النفايات
- زيادة التوعية لدى المستهلكين وتمكينهم من القيام بخيارات مستدامة.

وسعياً لمعالجة الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، يهدف مفهوم "الرقمنة من أجل التنمية" إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. ويهدف أيضاً إلى تعزيز الوصول إلى ربط آمن واسع النطاق، ومحو الأمية الرقمية، وريادة الأعمال الرقمية.

ويحاول مشروع القرار الإجابة على الأسئلة التالية:

- أين نحن اليوم من اعتماد سياسات الاقتصاد الدائري؟
- من حيث رفع المستوى، ماذا يؤسس بيئة منتظمة وقانونية وما هي العوائق التي تعيق ذلك؟ كيف يمكن للبرلمانات المساعدة على خلق بيئة مؤاتية وتخطي هذه العوائق؟
- كيف يمكن أن تسرع الرقمنة وتيرة الاقتصاد الدائري؟ ما هي التحديات والحلول المحتملة وما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه البرلمانات لمعالجتها؟
- ما هي قدرة مفهوم الرقمنة من أجل التنمية في تحقيق الانتقال من نماذج اقتصاد مستقيم إلى دائري؟
- ماذا يمكن للبرلمانات فعله لتأكيد أن احتياجات الشعب، مع الأخذ بالاعتبار تنمية القدرة التكنولوجية والحصول على خدمات المعلومات الرقمية بالإضافة إلى حقوق الناس فيما يتعلق بملكية البيانات وخصوصيتها، تتم معالجتها كجزء من الرقمنة؟
- كيف يمكن تحقيق تحول ناجح من الأعمال الموجهة نحو المنتج إلى نماذج الخدمة؟
- كيف يمكن تحفيز جميع المعنيين على استخدام الرقمنة والاقتصاد الدائري والاستثمار فيه؟ ما نوع المنصات الرقمية التي يجب إنشاؤها من أجل تمكين التحول إلى الاقتصاد الدائري؟

142nd IPU ASSEMBLY
AND RELATED MEETINGS
Geneva, 16–20 April 2020

Standing Committee on
Sustainable Development

C-II/142/M
15 January 2020

Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production

***Explanatory memorandum* submitted by the co-Rapporteurs**
Mr. A. Gryffroy (Belgium), Mr. P. Mariru (Kenya) and Ms. S.-M. Dinică (Romania)

Recent decades have been characterized by an increased demand for natural resources and the associated degradation of the environment. Worldwide material consumption continues to increase rapidly, jeopardizing the overall achievement of the Sustainable Development Goals (SDGs), in particular Goal 12 on sustainable consumption and production patterns. In 2017, worldwide material consumption reached 92.1 billion tonnes compared to 87 billion in 2015. Without urgent political action, global resource extraction is projected to increase seven-fold, amounting to 190 billion tonnes by 2060 compared to 27 billion tonnes in 1970.

Consequently, transformative concepts that improve resource efficiency, reduce waste and mainstream sustainability practices across all sectors of the economy are urgently needed. The circular-economy concept represents such a departure from the dominant "take, make, use and dispose" linear model of production and consumption. It instead encourages the reuse of materials, thus decreasing the demand for new resource and energy inputs and promoting efficient and sustainable management of natural resources throughout their life cycle. In doing so, economic growth is uncoupled from unsustainable resource use and stresses on the environment in terms of extraction, and carbon emissions and waste production are minimized. Initially propagated in urban and industrial waste systems, circular processes have now spread into sectors as diverse as mining and food production.

At the same time, digitalization is progressing rapidly. Already during the World Summit on the Information Society back in 2005, the term "ICT for development" was being used: the concept focused on technology in agriculture for optimizing the use of resources, such as water, and reducing wastage. Digital technologies have the potential to contribute to the reduction of resource consumption by enabling more resource-efficient production methods. They also play a key role in accelerating access to knowledge, services and skills by offering new communication channels and innovative business models which, in turn, enable producers and consumers to make more responsible and sustainable choices and assist them in their sustainability transition from a linear to a circular economic system.

Digital solutions and adequate data management have the potential to accelerate the transition to the circular economy by:

- facilitating access to products and services
- increasing connectivity and the sharing of information
- enhancing value retention by providing information about material specifications and resource usage along the entire product life cycle and value chain
- improving the design, production, reuse, repair, disassembly and durability of products
- incentivizing service-based business models
- improving waste management
- increasing consumers' awareness and enabling them to make sustainable choices.

In an effort to address the digital divide between developed and developing countries, the "digital for development" (D4D) concept aims to utilize information and communication technologies (ICT) as enablers for sustainable development. It also seeks to promote access to affordable and secure broadband connectivity, digital literacy and digital entrepreneurship.

The draft resolution tries to answer the following questions:

- Where are we today with the adoption of circular-economy policies?
- In terms of scaling up, what constitutes an enabling regulatory and legal environment and what are the barriers to it? How can parliaments help create that enabling environment and overcome those barriers?
- How can digitalization accelerate the circular economy's potential? What are the challenges and potential solutions and what role can parliaments play in addressing them?
- What is the potential of the D4D concept in enabling a shift from linear to circular economic models?
- What can parliaments do to ensure that people's needs, with regards to technological capacity development and access to digital information services, as well as people's rights regarding data ownership and privacy, are addressed as part of digitalization?
- How can a successful shift from product-oriented business towards service models be achieved?
- How can all relevant stakeholders be incentivized to use and invest in digitalization and the circular economy? What kind of digital platforms have to be created in order to enable the transition to the circular economy?

الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف

16–20 نيسان/أبريل 2020

C-I/142/DR

29 كانون الثاني/يناير 2020

اللجنة الدائمة

للسلم والأمن الدوليين

الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها

مشروع قرار مقدم من المقررين المشاركين

السيدة س. روث (ألمانيا)، السيد ي. سوي (السنيغال) والسيد س. سمرسينغي (سريلانكا)

إن الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تشير إلى* اتفاق باريس للعام 2015، بما فيه أهدافه لتعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ، ولتعزيز القدرة على التكيف، وزيادتها، وللحد من مدى التأثر بمخاطر تغير المناخ؛ ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ التي انعقدت في مراكش (مؤتمر الأطراف الـ22)، وبون (مؤتمر الأطراف الـ23)، وكاتوفيتسه (مؤتمر الأطراف الـ24)، ومدريد (مؤتمر الأطراف الـ25)، وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الاجتماعات البرلمانية ذات الصلة بمراكش، وبون، وكراكوف.

(2) *وإذ تشير أيضاً إلى* قرارات الاتحاد البرلماني الدولي *دور البرلمانات في تأمين التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد الطبيعية، والإنتاج الزراعي، والتغير الديمغرافي* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ124 للاتحاد البرلماني الدولي، بنما، نيسان/أبريل 2011)، *ونحو تحقيق تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مراعاة الاتجاهات الديمغرافية. والقيود الطبيعية* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ130 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، آذار/مارس 2014)، *والحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ138 للاتحاد

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

البرلماني الدولي، جنيف، آذار/مارس 2018)، *وإعلان هانوي: أهداف التنمية المستدامة: ترجمة الأقوال إلى أفعال* (الجمعية العامة الـ132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، نيسان/أبريل 2015)، *والتصدي لتغير المناخ* (الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، بلغراد، تشرين الأول/أكتوبر 2019)،

(3) *وإذ تسترشد* بخطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة، التي تشدد على أن السياسة المناخية، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر، والسلم العالمي مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً،

(4) *وإذ تأخذ في الاعتبار* قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبياناته الرئاسية، التي تتصدى للآثار السلبية لتغير المناخ على الاستقرار الدولي، والسلم والأمن، مثل قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2349 (2017)، و2408 (2018)، و2423 (2018)، و2429 (2018)،

(5) *وإذ تأخذ في الاعتبار أيضاً* قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)، و2467 (2019)، اللذين يسلطان الضوء على تأثير الحرب، والنزاعات، والنزوح على النساء، وكذلك، تعزيز دور النساء في إدارة النزاعات، وإشراك النساء في قضايا السلم والأمن؛ وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 (2015)، الذي يسلط الضوء على أهمية زيادة تمثيل الشباب في صنع القرار بشأن قضايا السلم والأمن،

(6) *وإذ تشير إلى* اتفاقية الأمم المتحدة لحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية للعام 1996، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للعام 2015، اللذين يوفران أساساً مهماً للتنمية المستدامة، ومنخفضة الكربون، والقادرة على التكيف،

(7) *وإذ ترحب* بالعمل المتواصل للمجتمع الدولي في العديد من المبادرات العالمية للتصدي لتغير المناخ، مثل قمة العمل المناخي التابعة للأمم المتحدة، التي انعقدت في أيلول/سبتمبر 2019، الأمر الذي أفضى إلى إقرار الدول بالأهداف المتعلقة بخفض الانبعاثات، وتوسيع نطاقها، وتسليط الضوء على العديد من الفرص للوقاية، والتخفيف، وبناء القدرة على التحمل، والتكيف من خلال مساهمات الحكومات الوطنية، والمقاطعات، والمدن، والقرى، والشركات التجارية، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني،

(8) *وإذ تشير إلى* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما ترتب على ذلك من اتفاقيات، وبروتوكولات؛ وإذ ترحب بالمناقشة حول تغير المناخ باعتباره يشكل تهديداً عالمياً، سريع التزايد، لحقوق الإنسان، والسلم، في الدورة الـ 42 لمجلس حقوق الإنسان، في أيلول/سبتمبر 2019،

(9) *وإذ تشدد على* توصيات جدول الأعمال لحماية المشردين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ للعام 2015، الذي قامت بتنفيذه المنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث، والذي يعمل سعياً إلى توفير حماية أفضل للناس المشردين، عبر الحدود ضمن إطار الكوارث، بما فيها الكوارث المتعلقة بالمناخ،

(10) *وإذ تشير إلى* أن العالم قد يواجه تحديات غير مسبوقة، وعمليات لا رجوع عنها، بما فيها عبور ما يسمى بنقاط التحول، مع بلوغ ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية، كما هو مشار إليه في التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ للعام 2018،

(11) *وإذ تشير إلى* أن الموارد الطبيعية، مثل المياه، والأرض، تبلور سبل عيش الناس، والسيادة الغذائية، والرفاه، والهوية، وبالتالي، يعتبر النقل العام، والحوار، والتعاون أموراً رئيسية لإدارة الموارد الطبيعية بطرقة عادلة، وسلمية،

(12) *وإذ يساورها القلق إزاء* الخطر الملموس، الذي يهدد البشرية، والأمن البشري، الذي سببه تغير المناخ، ويؤثر سلباً على السلم والاستقرار العالميين؛ وإذ يساورها القلق بشكل خاص إزاء العواقب الوخيمة للجفاف، والتصحر، وتدهور التربة، وخسارة البنية التحتية، وانعدام الأمن الغذائي، وتزايد ندرة الموارد الطبيعية، بما فيها المياه، والخسائر والأضرار غير الاقتصادية؛ وإذ يساورها القلق إزاء تشريد السكان الجديد و/أو الكثيف، وتحركات المهاجرين، إذ إن هذه الظواهر تزداد، وإذ إن أنحاء من العالم تصبح غير صالحة للسكن؛ وإذ يساورها القلق إزاء الآثار لا سيما على الشباب، ومستقبلهم،

(13) *وإذ يساورها بالغ القلق إزاء* آثار تغير المناخ المعينة على الأفراد، والمجموعات الذين يعيشون بحالات صعبة أصلاً، لا سيما النساء، والأطفال، وكذلك، اللاجئين، والأشخاص المشردين داخلياً؛ مسلطة الضوء على أن الأشخاص المشردين لأسباب بيئية، وإثر الكوارث البيئية، لا يتم منحهم أي صفة رسمية للاجئ، ولا أي حماية دولية من اتفاقية اللاجئين للعام 1951؛ وإذ يساورها القلق أيضاً إزاء التوترات، والكوارث المتعلقة بالمناخ التي قد تؤدي إلى زيادة في التهميش، والتمييز، والاستغلال، بما في ذلك زيادة في العنف الجنسي، والقائم على الجندر المرتكب في الأساس ضد النساء،

(14) *وإذ تدرك* الأثر السلبي لتغير المناخ على الاختلالات الاجتماعية، والسياسية، وكذلك، النزاعات المتعلقة بالتوزيع حول العالم؛ ومن ثم، فإن تسليط الضوء على تغير المناخ عليه أن يتم اعتباره "عاملاً مضاعفاً للأخطار" مع القدرة على تضخيم التوترات الاجتماعية القائمة – لا سيما عندما تكون بنية الحوكمة ضعيفة؛

وإذ تشير إلى أن التأثيرات طويلة الأمد السلبية لتغير المناخ تؤدي إلى زيادة في التوترات السياسية، داخل الحدود الوطنية، وخارجها؛ وإذ تلاحظ أن المجتمعات الهشة، بما فيها المجتمعات الموبؤة بالنزاع، تميل إلى الحصول على قدرات تكيّف أضعف من غيرها مع تغير المناخ،

(15) *وإذ تضع في اعتبارها* أن الحصول على الموارد، والوسائل المطلوبة للتكيف مع حالات التغيرات الهائلة مثل أزمة المناخ، معترضة هيكلياً، بسبب الأشكال القائمة للتمييز، والضعف القائمة على الجندر، والعرق، والإثنية، والدين، والانتماء السياسي، أو غيره، والأصل الوطني، أو الاجتماعي، والفقر، والولادة، أو أي حالة أخرى، والتكيف، ووضع الشعوب الأصلية، والعمر، والتقاليد، وسوء المعاملة في المؤسسة، التي تتداخل وتجتمع كلها، والتي ينبغي اعتبارها في مفاهيم بناء السلام، وإدارة النزاعات، وكذلك، استراتيجيات التأقلم، والتكيف،

(16) *وإذ تشدد على* أن السياسة تحدد العمل المناخي المستدام طويل الأمد، ولذلك، لا يمكن للمسؤولية المتمثلة بتوفير تحول عادل عبر السياسات المناخية المستدامة أن تنتقل إلى الأفراد، وخياراتهم الفردية كمستهلكين، على الأقل بصورة غير أساسية،

1. *تدعو إلى* العمل الفوري، ومتعدد الأطراف للتصدي لتغير المناخ، والتخفيف من آثاره على الاستقرار، والأمن الدوليين؛ ولذلك، تدعو جميع البرلمانات إلى تسريع التصديق، والتنفيذ القائم على حقوق الإنسان لاتفاق باريس في بلدانها المعينة؛

2. *تطالب* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها بالاستثمار في برامج التنمية المتأقلمة مع المناخ مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة رقم 1 (القضاء على الفقر)، و2 (الأمن الغذائي)، و3 (الصحة)، و4 (التعليم)، و5 (المساواة بين الجنسين)، و6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، و7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، و8 (العمل اللائق)، و11 (المجتمعات القادرة على المواجهة)، و13 (العمل المناخي)، و16 (السلام، والعدل، والمؤسسات القوية)؛

3. *ترحب* بالالتزامات الوطنية المتعددة، والمتنوعة لتناول الصلة القائمة بين المناخ والأمن، وحصر تغير المناخ، ومواجهة الأخطار الأمنية الناجمة عن تغير المناخ من خلال التكيف، وبناء القدرة على التكيف، والمواءمة؛ وتشدد على أن الإجراءات تميل إلى أن تكون مراعية أكثر لظروف النزاع في حال انخراط الرجال، والنساء، وكذلك، الفئات المهمشة، والضعيفة؛

4. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى تشجيع حكوماتها على الانضمام إلى مجموعة أصدقاء "المناخ والأمن"، التي أسستها ناورو وألمانيا، وتضم أكثر من 50 دولة، وتعمل لضمان أن يأخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالاعتبار العلاقة بين المناخ والأمن في جميع قراراته، من أجل أن يكون المجتمع الدولي مستعداً قبل نشوب النزاعات أو تصاعدها، حيثما يهدد تغير المناخ السلم، والأمن؛

5. *تشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة في منع نشوب النزاعات الأهلية، والارتكاز على تحليل المخاطر، والتوقعات في سياساتها، مع التركيز بشكل خاص على نقاط التحول المتعلقة بالأمن ضمن إطار تغير المناخ، المستندة، ضمن جملة من الأمور، على مؤشرات حقوق الإنسان، مثل حوادث العنف الجنسي، والقائم على الجندر؛

6. *تشدد على* الحاجة إلى تعزيز البحث، وجمع البيانات، والتحليل بشأن النزوح الناجم عن الكوارث السريعة، والبطيئة الظهور، في إطار تغير المناخ، من أجل الاستعداد للتحديات المستقبلية، ووضع استراتيجيات وقائية؛

7. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز قدرات الحوكمة المحلية والمجتمع المحلي، وقدرات التكيف، من أجل تجنب انتهاكات حقوق الإنسان، وزعزعة استقرار المناطق دون الإقليمية، أو الأمم، كنتيجة لتغير المناخ؛

8. *تشجع* البرلمانات على اعتماد تشريعات تمكينية مستجيبة للمناخ، ومراعية للجندر، وظروف النزاع، بما فيها قوانين الموازنة الرئيسية، التي تهدف إلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة، واستدامة خطط السلم، وضمان أن مناقشاتها البرلمانية تتضمن الصلة بين المناخ، والأمن؛

9. *تدعو* الحكومات إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من مخاطر تغير المناخ، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، مع إسناد هذه التدابير إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة؛ وفي هذا الإطار، تدعو الحكومات والبرلمانات إلى دعم البلدان المتأثرة بالكوارث المتعلقة بالمناخ، وتوفير المساعدة المالية، والتقنية، وبناء القدرات، لا سيما من الاقتصادات المرتفعة الدخل، إلى الاقتصادات المتوسطة، والمتدنية الدخل، للمساعدة في التكيف مع تغير المناخ، بناء على مبدأ "الملوّث يدفع"، ومشاركة التكاليف بطريقة أكثر عادلة بين البلدان التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن آثار انبعاثات الكربون التاريخية، والحالية، والبلدان الأكثر تضرراً منها؛

10. *تدعو* البرلمانات إلى محاسبة حكوماتها في تحقيق التقدم المتطلب للتصدي للكوارث والمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ، وحث حكوماتها على سد ثغرات التمويل للأنشطة التي تصحح الآثار المترتبة على تغير المناخ، ولتدابير التكيف اللازمة لتجهيز منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات متعددة الأطراف أخرى، والدول، وغيرها

من الجهات الفاعلة المعنية، لتناول التغيرات المحدقة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والنزوح، والخطر المتزايد لحدوث الكوارث؛

11. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى متابعة التخفيف من آثار تغير المناخ، وعمليات التكيف، تماشياً مع الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق باريس؛ وتعزيز حوكمة مخاطر الكوارث القوية لمساعدة جميع المعنيين على التنسيق على الأصعدة المحلية، والإقليمية، والوطنية من أجل إدارة المخاطر المتعلقة بالكوارث، والمناخ؛ وتسهيل إدارة الكوارث قصيرة الأمد، وكذلك، التمويل طويل الأمد، دعماً للبنية التحتية المادية القادرة على التكيف، والحلول القائمة على النظم الإيكولوجية؛ والسيطرة الفعالة على تمويل الدولة من خلال ضمان الشفافية الكاملة للنفقات؛

12. *تحث* البرلمانات على اتخاذ الإجراءات لتعزيز تفاهمنا المشترك للمخاطر والتهديدات المتعلقة بالمناخ؛ والتأكد من تنفيذ البرامج التعليمية الملائمة، وإدراجها في المناهج الدراسية؛ وإنشاء نظم إنذار مبكرة يمكن الوصول إليها بسهولة؛

13. *تدعو* البرلمانات إلى النظر في جميع وسائل تعزيز قدرة الناس المتأثرين سلباً بتغير المناخ؛ ووضع آليات شاملة تزيد من القدرة الوطنية، والمراعية للجندر، من خلال إدراج النساء في تصميم هذه الآليات، وتنفيذها؛ وتعزيز الحد من أخطار الكوارث ومنعها؛ وتعزيز التأهب لمواجهة الكوارث؛

14. *تحث* البرلمانات على تعزيز مساعدة إنسانية يمكن التنبؤ بها، ومتعددة السنوات، وغير مخصصة لمجالات بعينها، تعاونية، ومرنة، بما فيها النزوح الناجم عن الكوارث؛ وربط الصلة القائمة بين التنمية والمساعدة الإنسانية، والصلة القائمة بين المناخ والأمن؛ وتمكين المساعدة الانتقالية المبكرة، وإمكانية سياسة إعادة بناء أقوى، وأسرع، وشاملة أكثر، بحسب نهج "إعادة البناء على نحو أفضل"؛

15. *تدعو* البرلمانات إلى إقامة الشراكة مع المجتمع المدني بطريقة منتظمة وثابتة من أجل تعزيز الإرادة السياسية لتناول الصلة القائمة بين المناخ والأمن، بطريقة بناءة، وتشاركية، واستشرافية؛ وتدعو أيضاً جميع البرلمانيين، بشكل خاص، لإشراك الشباب في الحوار، باعتبارهم المجموعة الرئيسية لمواجهة العواقب لتغير المناخ؛

16. *تشجع* الحكومات على الدعم الكامل لأفرقة العمل الدولية المعنية بالتشرد والهجرة الناجمين عن الكوارث المتعلقة بالمناخ؛ وتنفيذ ضمن هيكلية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ توصيات فرقة العمل المعنية بالتشرد التابعة لآلية وارسو الدولية؛

17. *تدعو* البرلمانات إلى السماح بالهجرة الآمنة، والمنظمة، والقانونية، والمقررة ذاتياً لأولئك الذين غادروا منازلهم نتيجة لتغير المناخ؛ وتمكين النقل المخطط له، والكريم، والمقرر ذاتياً؛

18. *تشجع* الحكومات والبرلمانات على التنفيذ الكامل لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد الداخلي؛ وتعزيز الحقوق والاتفاقات المحلية حول حركة العمال المهاجرين، والبدو، والرعاة؛ وتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛

19. *تحث* الحكومات على النظر في مبدأ "جوازات السفر المناخية" التي تسمح للأشخاص المهددين بالزوال بسبب آثار تغير المناخ، والذين ليس لديهم خيار آخر غير مغادرة منزلهم إلى ممارسة حق تقرير المصير في اتخاذ القرار بشأن خياراتهم حول الهجرة، والتمتع بإمكانية الدخول إلى البلدان الآمنة، والاستقرار فيها؛ وفي هذا الإطار، النظر في منح الوصول الكامل إلى الحقوق المدنية للمهاجرين، الذين يتوقعون زوال أرضهم بالكامل، أو في أعقاب زوالها، وفقدوا جنسيتهم بحكم الواقع، أو بحكم القانون؛

20. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى ممارسة حقها في التحدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل المطالبة بمتابعة النزوح، والهجرة، ضمن إطار تغير المناخ، وكذلك، تنفيذ الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة، واللاجئين؛

21. *توصي* جميع الدول المعنية بالاتفاق على موقف موحد من أجل فرض حظر على تصدير الأسلحة إلى الفاعلين في الدول التي تعاني من انعدام الأمن، والضعف، والنزاعات – بما فيها كنتيجة للكوارث المتعلقة بالمناخ؛

22. *تشجع* الحكومات على إدراج التخفيف من المخاطر الأمنية المتعلقة بتغير المناخ في جميع مناطق عمليات بناء السلام، بما فيها الإنذار المبكر، والتوسط، وعمليات دعم السلام؛ وتمكين منظومة الأمم المتحدة من الاعتراف بشكل أفضل بأوجه الترابط بين المناخ والأمن، وتقييمها، واتخاذ إجراءات بشأنها؛ ودعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإقرار بالتهديد الذي تشكله المخاطر المتعلقة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين؛ ودعم الآلية الأمنية بشأن المناخ للأمم المتحدة، المنشأة حديثاً في إجراء تقييمات المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، واقتراح الاستراتيجيات الإدارية؛

23. *تذكر* جميع الدول أن الحماية الطموحة للمناخ، والسلوكيات لبناء القدرة على التكيف، والاستشرافية، التي تضع الإنسان واحتياجاته في صميم جميع الاعتبارات السياسية هي شرط مسبق، ليس فقط لتحقيق العدالة المناخية، لكن أيضاً السعي إلى خطة السلام المستدام؛

24. *تشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لوضع "البرلمانات المناخية" الإقليمية، وتعزيزها، واتباع أمثلة المبادرات في آسيا (بنغلادش، والصين، والهند)، وأمريكا اللاتينية (بوليفيا، وتشيلي، والإكوادور، وبيرو)، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، والجمهورية التونسية)، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بنين، وساحل العاج، والكونغو، والسينغال، وتنزانيا، وكذلك التعاون مع البرلمان الإفريقي)، وأوروبا (ضمن البرلمان الأوروبي)، بهدف تعليم البرلمانيين، وتمكينهم، ضمن هذا الإطار؛

25. *تحث* البرلمانات على اعتماد خطط عمل وطنية، وتنفيذها، ومراقبتها تماشياً مع الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق باريس، وبالتالي وضع استراتيجيات للإعداد للتحديات، والتهديدات، والنزاعات المبينة أعلاه، الناجمة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها.

142nd IPU ASSEMBLY
AND RELATED MEETINGS
Geneva, 16–20 April 2020

Standing Committee on
Peace and International Security

C-I/142/DR
29 January 2020

Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences

***Draft resolution* submitted by the co-Rapporteurs**
Ms. C. Roth (Germany), Mr. Y. Sow (Senegal) and
Mr. S. Samarasinghe (Sri Lanka)

The 142nd Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Recalling* the 2015 Paris Agreement, including its goals to strengthen the global response to climate change and to enhance adaptive capacity, increase resilience and reduce vulnerability to climate change; the outcomes of the Climate Change Conferences in Marrakesh (COP 22), Bonn (COP 23), Katowice (COP 24) and Madrid (COP 25) and the IPU resolutions of the corresponding Parliamentary Meetings in Marrakesh, Bonn and Krakow,

(2) *Recalling also* the IPU resolutions *The role of parliaments in ensuring sustainable development through the management of natural resources, agricultural production and demographic change* (adopted at the 124th IPU Assembly, Panama, April 2011), *Towards risk-resilient development: Taking into consideration demographic trends and natural constraints* (adopted at the 130th IPU Assembly, Geneva, March 2014), *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development* (adopted at the 138th IPU Assembly, Geneva, March 2018), the Hanoi Declaration: *The Sustainable Development Goals: Turning Words into Action* (132nd IPU Assembly, Hanoi, April 2015), and *Addressing climate change* (141st IPU Assembly, Belgrade, October 2019),

(3) *Guided by* the UN 2030 Agenda for Sustainable Development and the Sustainable Development Goals (SDGs), which emphasize that climate policy, sustainable development, poverty reduction and universal peace are all inextricably linked,

(4) *Mindful of* UN Security Council (UNSC) resolutions and UNSC presidential statements addressing the adverse effects of climate change on international stability, peace and security, such as UNSC Resolutions 2349 (2017), 2408 (2018), 2423 (2018) and 2429 (2018),

(5) *Mindful also of* UNSC Resolutions 1325 (2000) and 2467 (2019) highlighting the impact on women of war, conflicts and displacement as well as strengthening the role of women in conflict management and women's involvement in peace and security issues; and of UNSC Resolution 2250 (2015) highlighting the importance of increasing representation of youth in decision-making on peace and security issues,

(6) *Recalling* the 1996 UN Convention on the Protection and Use of Transboundary Watercourses and International Lakes and the 2015 Sendai Framework for Disaster Risk Reduction, which provide an important foundation for sustainable, low-carbon, resilient development,

(7) *Welcoming* the international community's continuing engagement in numerous global initiatives to address climate change, such as the UN Climate Action Summit in September 2019, which have led to States' affirmation and extension of emission reduction targets, and have showcased the many opportunities for prevention, mitigation, resilience-building and adaptation through the contributions of national governments, provinces, cities and villages, business corporations, financial institutions and civil society,

(8) *Recalling* the Universal Declaration of Human Rights and its subsequent agreements and protocols; and welcoming the discussion of climate change as a rapidly growing, global threat to human rights and to peace at the 42nd session of the Human Rights Council in September 2019,

(9) *Emphasizing* the recommendations of the 2015 Agenda for the Protection of Cross-Border Displaced Persons in the Context of Disaster and Climate Change being implemented by the Platform on Disaster Displacement, which works towards better protection for people displaced across borders in the context of disasters, including climate-related disasters,

(10) *Noting* that the world would face unprecedented challenges and irreversible processes, including the crossing of so-called tipping points, with a temperature rise beyond 1.5 degrees Celsius, as referred to in the 2018 special report of the Intergovernmental Panel on Climate Change,

(11) *Recalling* that natural resources, such as water and land, shape billions of people's livelihoods, food sovereignty, well-being and identity, and that, therefore, inclusive public participation, dialogue and cooperation are key to equitable and peaceful natural-resource management,

(12) *Concerned about* the concrete and existential threat to humanity and human security caused by climate change, which adversely affects global peace and stability; concerned particularly about the severe consequences of drought, desertification, land degradation, loss of infrastructure, food insecurity, an increasing scarcity of natural resources, including water, and non-economic loss and damages; concerned about new and/or intensified displacement and migrant movements as these phenomena increase and parts of the world become uninhabitable; and concerned about the effects in particular on young people and their future,

(13) *Gravely concerned about* the particular effects of climate change on individuals and groups in already vulnerable situations, mainly women and children as well as refugees and internally displaced people; highlighting that people displaced for environmental reasons and following environmental disasters do not benefit per se from any official refugee status nor from international protection granted by the 1951 Refugee Convention; and concerned also that climate-related tensions and disasters may lead to heightened marginalization, discrimination and abuse, including an increase in sexual and gender-based violence perpetrated mainly against women,

(14) *Aware of* the adverse effect of climate change on existing economic, social and political imbalances as well as distributional conflicts throughout the world; highlighting that, therefore, climate change should be regarded as a "threat multiplier" with the ability to amplify existing social tensions – especially when governance structures are already weak; recalling that the negative long-term implications of climate change may lead to an increase in political tensions, both within and beyond national borders; and noting that fragile societies, including societies plagued by conflict, tend to have weaker adaptation capacities to climate change than others,

(15) *Bearing in mind* that access to the resources and means required to cope with situations of dramatic change such as the climate crisis is structurally obstructed by existing forms of discrimination and vulnerability based on gender, race, ethnicity, religion, political or other affiliation, national or social origin, property, birth or other status, ability, indigeneity, age, tradition and institutional mistreatment, all of which can intersect and combine and should be duly considered in concepts of peacebuilding and conflict management as well as resilience and adaptation strategies,

(16) *Stressing* that politics determine long-term sustainable climate action, which is why the responsibility to create a just transition through climate-sustainable policies cannot be shifted onto individuals and their individual choices as consumers, at least not predominantly,

1. *Calls for* immediate and multilateral action to address climate change and mitigate its effects on international stability and security; and therefore calls on all parliaments to expedite and facilitate the ratification and human-rights based implementation of the Paris Agreement in their respective countries;

2. *Calls on* IPU Member Parliaments and their governments to invest in climate-resilient development programmes with a focus on SDGs 1 (poverty eradication), 2 (food security), 3 (health), 4 (education), 5 (gender equality), 6 (water and sanitation), 7 (affordable and clean energy), 8 (decent work), 11 (resilient communities), 13 (climate action) and 16 (peace, justice and strong institutions);

3. *Welcomes* the many and diverse national commitments to address the climate-security nexus, confine climate change, and address climate-induced security threats through mitigation, resilience-building and adaptation; and stresses that measures tend to be more conflict-sensitive if both men and women, as well as marginalized and vulnerable groups, are involved;

4. *Invites* IPU Member Parliaments to encourage their governments to join and support the Group of Friends on Climate and Security established by Nauru and Germany, made up of more than 50 States, which works to ensure that the UNSC considers the relationship between climate and security in all its decisions so that the international community is prepared before conflicts erupt or escalate, wherever climate change threatens peace and security;

5. *Encourages* IPU Member Parliaments to engage in civil conflict prevention, and to anchor risk analysis and forecasts in their policies, with a special focus on security-related tipping points in the context of climate change based inter alia on human rights indicators such as the incidence of sexual and gender-based violence;

6. *Stresses* the need to promote research, data collection and analysis on displacement resulting from rapid- and slow-onset disasters in the context of climate change in order to be prepared for future challenges and develop prevention strategies;

7. *Calls on* parliaments to strengthen local and community governance capacities and adaptation capabilities in order to avoid human rights abuses and the destabilization of sub-regions or nations as a result of climate change;

8. *Encourages* parliaments to adopt enabling climate-responsive and gender- and conflict-sensitive legislation, including key budget laws, aimed at advancing the SDGs, sustaining peace agendas and ensuring that the climate-security nexus features regularly in their parliamentary debates;

9. *Calls on* governments to take concrete measures to mitigate climate risks and promote resilience to climate change, while basing these measures on the principle of common but differentiated responsibilities; and, in this context, calls on governments and parliaments to support countries affected by climate-related disasters and to provide financial, technical and capacity-building assistance, in particular from high-income economies to middle- and low-income economies, to help the latter adjust to climate change, based on the "polluter pays" principle, to share the costs more equitably between the countries most responsible for, and the countries most affected by, the effects of historic and current carbon emissions;

10. *Calls on* parliaments to hold their respective governments accountable for achieving the progress required in addressing climate-related disasters and security risks, and to urge their governments to address funding gaps for activities redressing the consequences of climate change and for adaptive measures to equip the United Nations system, other multilateral institutions, States and other relevant actors to deal with the looming changes regarding food security, displacement, and increased risk of disasters;

11. *Also calls on* parliaments to monitor climate-change mitigation and adaptation processes in line with the commitments made under the Paris Agreement; promote strong disaster risk governance to help all stakeholders coordinate at the community, regional and national levels in order to manage and reduce disaster and climate-related risks; facilitate short-term disaster management as well as long-term financing in support of resilience-oriented physical infrastructure and ecosystem-based solutions; and effectively control State finances by ensuring full transparency of expenses;

12. *Urges* parliaments to take action to strengthen our common understanding of climate-related risks and threats; to make sure that proper educational programmes are implemented and included in school curricula; and to devise easily accessible early-warning systems;

13. *Calls on* parliaments to examine all means of enhancing the resilience of people adversely affected by climate change; to develop comprehensive gender-responsive national resilience mechanisms by fully including women in the design and implementation of such mechanisms; to strengthen disaster risk reduction and prevention; and to enhance disaster preparedness;

14. *Urges* parliaments to promote and increase predictable, multi-year, unearmarked, collaborative and flexible humanitarian financing, including for disaster displacement; to connect the humanitarian-development nexus with the peace and security nexus; and to enable early transition aid and the possibility of a stronger, faster and more inclusive rebuilding policy, according to the "build back better" approach;

15. *Calls on* parliaments to partner with civil society in a regular and consistent way in order to strengthen political will to address the climate-security nexus in a constructive, participative and forward-looking manner; and also calls in particular on all parliamentarians to engage in dialogue with youth, as they are the main group to face the consequences of climate change;

16. *Encourages* governments to fully support international working groups on climate-related disaster displacement and migration; and to implement, within the architecture of the United Nations Framework Convention on Climate Change, the recommendations of the Warsaw International Mechanism’s Task Force on Displacement;

17. *Calls on* parliaments to allow safe, orderly, legal and self-determined migration for those who have to leave their home as a result of climate change; and to enable planned, dignified and self-determined relocation;

18. *Encourages* governments and parliaments to fully implement the UN Guiding Principles on Internal Displacement; to strengthen rights and local agreements on mobility of migrant workers, nomads and pastoralists; and to implement the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration;

19. *Urges* governments to reflect upon the concept of "climate passports" that would allow people who are existentially threatened by the effects of climate change and have no choice but to leave their home to exercise self-determination in deciding about their migratory options and enjoy the possibility of entering and settling in secure countries; and, in this context, to consider granting full access to civic rights to migrants who, expecting or following the complete disappearance of their country’s territory, de facto or de jure lose their citizenship;

20. *Invites* the IPU Member Parliaments to make use of their right to speak at the UN General Assembly to request follow-up on displacement and migration in the context of climate change as well as on the implementation of the Global Compacts on Migration and Refugees;

21. *Recommends* that all States concerned agree on a common position in order to impose an embargo on the export of arms to actors in States suffering from insecurity, fragility and conflicts – including as a result of climate-related disasters;

22. *Encourages* governments to include the attenuation of climate-change-related security risks in all operational areas of peacebuilding, including early warning, mediation and peace support operations; to enable the UN system to better recognize, assess and act on climate-security interlinkages; to call on the UNSC to acknowledge the threat that climate-related risks pose to international peace and security; and to support the newly created UN Climate Security Mechanism in producing climate-related security risk assessments and proposing management strategies;

23. *Reminds* all States that ambitious climate protection, resilience-building and foresighted behaviour that places human beings and their needs at the centre of all political considerations is a prerequisite not only for achieving climate justice, but also for pursuing the sustaining peace agenda;

24. *Encourages* IPU Member Parliaments to set up or step up regional "climate parliaments" and follow the examples of initiatives in Asia (Bangladesh, China and India), Latin America (Bolivia, Chile, Ecuador and Peru), the Middle East and North Africa (Jordan, Morocco and Tunisia), sub-Saharan Africa (Benin, Côte d'Ivoire, Congo, Senegal and Tanzania, as well as cooperation with the Pan-African Parliament) and Europe (within the European Parliament) with the aim of educating and empowering parliamentarians in this context;

25. *Urges* parliaments to adopt, implement and monitor national action plans in line with the commitments made under the Paris Agreement and thereby establish strategies that prepare for the above-described challenges, threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences.

الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف

16–20 نيسان/أبريل 2020

اللجنة الدائمة
للسلم والأمن الدوليين

C-1/142/M
29 كانون الثاني/يناير 2020

الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها

مذكرة تفسيرية مقدمة من المقررين المشاركين السيدة س. روث (ألمانيا)، السيد ي. سوي (السنيغال) والسيد س. سمرسينغي (سريلانكا)

1. لم يبالغ الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غويتيريس عندما وصف الأزمة المناخية بـ"مسألة حياة أو موت". كان يؤكد على الطابع المأساوي والخطير لواقعنا المشترك. يشهد ملايين الناس من جميع أنحاء العالم، كل يوم، دمار لوجودهم. بالنسبة لهم، تساوي أزمة المناخ التصحر، وفشل المحاصيل، وملوحة التربة، وشح المياه، والفيضانات، وموجات الحر. في الوقت نفسه، إن الاحتباس الحراري هو محرك للجوع والفقر. فهو يسبب اليوم خسائر لا تحصى في الأراضي، والهياكل المجتمعية والتراث الثقافي.

2. في كانون الثاني/يناير 2019، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مناقشة مفتوحة لمناقشة الآثار الملموسة لتغير المناخ حول السلم والأمن مع التركيز على الطرق الملموسة لتخفيض آثار الاحتباس الحراري. شاركت أكثر من 80 دولة في هذه المناقشة، مبيّنة أهمية هذا الموضوع. في هذا الاجتماع أُطلقت عبارة "التهديد المضاعف" لوصف تغير المناخ.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

3. مع توقيع اتفاق باريس للعام 2015 ومع اعتماد كتيب قواعد كاتوفيتسكي، اعترف المجتمع الدولي بأزمة المناخ كتحد عالمي مشترك واتفقت على الحد من الاحتباس الحراري إلى درجتين مئويتين، وإلى 1.5 درجة مئوية إذا أمكن، مع أحزاب تهدف إلى تخطي السقف العالمي بانبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن.

4. تضاعف عدد الأشخاص الذين نزحوا نتيجة للأحداث الناجمة عن المناخ أربعة مرات منذ السبعينيات. يقدر مركز رصد النزوح الداخلي أنه كان هناك معدل 24 مليون حالة نزوح داخلي جديدة في الفترة بين عامي 2008 و2017، مع الاستمرار في الارتفاع. في دراسة لمؤسسة غراوندزويل في العام 2018، قدر البنك الدولي أن 140 مليون شخص سينزحون بسبب أزمة المناخ بحلول العام 2050 في إفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية وحدها. ومع ذلك، يوضح التقرير أيضاً أنه يمكن تجنب حوالى 80 في المائة من النزوح من خلال تدابير طموحة للتخفيف والتكيف.

5. يؤثر تغير المناخ تأثيراً شديداً على الجوانب المختلفة للحياة البشرية والأمن البشري وكذلك على فرص التنمية. يتأثر النظام الجيوسياسي العالمي والاستقرار العالمي أيضًا بتغير المناخ. في الكثير من النواحي، تعد أزمة المناخ أيضًا أزمة للعدالة العالمية: على الرغم من أن الظواهر الجوية المتطرفة أصبحت شائعة بشكل متزايد في البلدان الصناعية، فإن أزمة المناخ تؤثر في المقام الأول على البلدان النامية والاقتصادات الناشئة – وبالتالي على مناطق الكوكب ذاته، التي، من منظور تاريخي، تتحمل أقل مسؤولية عن ظاهرة الاحتباس الحراري. وفي الوقت نفسه، فإن أولئك الذين لديهم موارد أقل للتكيف هم الأكثر تضرراً من تأثير تغير المناخ: النساء والشباب والأطفال والسكان الأصليين، فضلاً عن الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا في المجتمع. سواء أكان ذلك بسبب البطالة، أو الهجرة، أو احتمال التجنيد في الجماعات المسلحة، فإن الشباب هم على الأرجح من المتورطين بشكل مباشر في عدم الاستقرار الناجم عن الكوارث المتعلقة بالمناخ.

6. تعمل أزمة المناخ أيضًا كأداة لتهديد الظلم القائم، مع الميل إلى تضخيم النزاعات، وزيادة تقويض حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الغذاء، والماء، والمأوى، والتعليم، والصحة، والحياة الكريمة. يتعرض الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع مستضعفة، وخاصة النساء والأطفال، لخطر خاص لاستبعادهم وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية. تميل حالات الأزمات إلى جعل الأشكال الحالية من التمييز والإيذاء، وخاصة العنف الجنسي والقائم على الجندر، تكون أكثر حدة وانتشارًا.

7. إن الأشخاص الذين تتأثر حياتهم بتغير المناخ وبتأثير الاحتباس الحراري هم أكثر عرضة لدعم العمل المناخي وكذلك بناء السلام وإدارة الموارد الطبيعية عندما يتم تعزيز حقوقهم وحمايتها، وعندما يشاركون في صنع القرار. وبالتالي، فإن الملكية والمشاركة تجعل سياسات المناخ وبناء السلام أكثر نجاحًا، وتحث على التخفيف أثارها بطريقة أكثر عدلاً ونجاحًا وتحث أيضاً على العمل البيئي.

8. من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار وتقليل مخاطر أمن المناخ، يشجع مشروع القرار البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على الاستعداد لمواجهة التحديات والاستثمار في استراتيجيات الوقاية. ويدعو أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى الاعتراف بالحاجة إلى استراتيجيات للتصدي للمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ، من حيث إعطاء الأولوية لدعم المناطق الضعيفة والهشة في تنفيذ اتفاق باريس وخطة العام 2030 وتجهيز منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك أقوى جهاز لها، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة)، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى والدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة للتعامل بفعالية مع التهديدات التي تلوح في الأفق للسيادة الغذائية، وتحديات إدارة الموارد الطبيعية والتهجير، وزيادة خطر الكوارث.

9. يهدف مشروع القرار أيضاً إلى تكثيف المناقشة الطارئة حول الهجرة الناجمة عن تغير المناخ وحماية اللاجئين ضمن مفهوم الأزمة المناخية –اللاجئين الذين، على الأقل في معظم الحالات، يخضعون لاتفاقية حماية اللاجئين. ينبغي على المجتمع الدولي التوصل إلى حلول لحماية اللاجئين والنازحين داخلياً، وفي مجال الهجرة. يدعى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم عمل المؤسسات الموجودة، بما في ذلك ضمن إطار آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار وفرقة العمل المعنية بالتشرد، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمنتدى المعني بكوارث النزوح. وفي الوقت نفسه، ينبغي دعم فرادى الدول التي تدفع بعناية إلى الأمام، وينبغي تعزيز اتفاقات القدوة القائمة، مثل إعلان كارتاخينا في أمريكا اللاتينية أو اتفاقية كمبالا التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي. وبما أن الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين تشير صراحة إلى الهجرة والتشرد المتصلين بالمناخ، فإن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مدعوون إلى العمل من أجل تنفيذها بالكامل.

10. خلال توقيع اتفاق باريس للعام 2015، أقرت الأحزاب على الأقل إلى حد ما بهدف العدل المناخي. وبالتالي، تم الاتفاق على أن البلدان ذات الأثر الإيكولوجي الكبير تتحمل مسؤولية أكبر وتبحث عن حلول مشتركة مع البلدان المتأثرة بشكل خاص بالأزمة. هذا يعني أن التعامل مع أزمة المناخ هو أيضاً مسألة عدالة عالمية يجب أخذها على محمل الجد من أجل مواجهة أزمة التوزيع.

11. ينص مشروع القرار على أن تغير المناخ وأثره على الإنسانية هو كفاح مشترك، يجب معالجته من قبل المجتمع الدولي ككل. لذلك، نحتاج جميعاً للتكاتف من أجل دعم أسس الحياة الطبيعية، ولضمان أن نعيش كلنا بأمان على هذا الكوكب. إن هذا الأمر ضروري ليس فقط من منظور سياسة المناخ فحسب، بل أيضاً كجزء من خطة السلام المستدام.

142nd IPU ASSEMBLY
AND RELATED MEETINGS
Geneva, 16–20 April 2020

Standing Committee on
Peace and International Security

C-I/142/M
29 January 2020

Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences

***Explanatory memorandum* submitted by the co-Rapporteurs**
Ms. C. Roth (Germany), Mr. Y. Sow (Senegal) and
Mr. S. Samarasinghe (Sri Lanka)

1. When United Nations Secretary-General António Guterres recently described the climate crisis as "a matter of life and death", he did not exaggerate. He was stressing the dramatic and extreme nature of our common reality. Every day, millions of people all over the world are witnessing the destruction of their existence. For them, the climate crisis equals desertification and crop failure, soil salinity and water scarcity, floods and heatwaves. At the same time, global warming is a driver of hunger and poverty. Already today, it is causing the incalculable loss of homelands, community structures and cultural heritage.

2. In January 2019, the UN Security Council held an open debate to discuss the concrete impact of climate change on peace and security, focusing on tangible ways to diminish the effects of global warming. More than 80 States took part in the debate, demonstrating the importance of the topic. At this meeting the term "threat multiplier" was coined to describe climate change.

3. With the signing of the Paris Agreement in 2015 and the adoption of the Katowice Rulebook, the international community has recognized the climate crisis as a shared global challenge and agreed to limit global warming to under 2 degrees Celsius, and if possible to 1.5 degrees Celsius, with Parties aiming to overcome global peaking of greenhouse gas emissions as soon as possible.

4. The number of people who have been displaced as a result of climate-induced events has quadrupled since the 1970s. The Internal Displacement Monitoring Centre estimates that there was an average of over 24 million new internal displacements per year for the period between 2008 and 2017, with the trend continuing to rise. In its 2018 Groundswell study, the World Bank estimates that 140 million people will be displaced by the climate crisis by 2050 in sub-Saharan Africa, South Asia and Latin America alone. However, the report also shows that around 80 per cent of the displacement can be avoided with ambitious mitigation and adaptation measures.

5. The effects of climate change are having an increasingly severe impact on different aspects of human life and human security as well as on development opportunities. The worldwide geopolitical order and global stability are also impacted by climate change. In many respects, the climate crisis is also a crisis of global justice: although extreme weather events are becoming increasingly common in industrialized countries, the climate crisis primarily affects developing countries and emerging economies – and thus the very regions of the planet that, from a historical perspective, bear least responsibility for global warming. Meanwhile, it is those with fewer resources to adapt who will be hardest hit by the impact of climate change: women, youth, children and indigenous people, as well as the most vulnerable and marginalized groups of society. Whether it be due to unemployment, migration or vulnerability to recruitment into armed groups, young people are among the most likely to be directly implicated in instability resulting from climate-related disasters.

6. The climate crisis also acts as a threat multiplier of existing injustices, with a tendency to amplify conflicts and to further undermine basic human rights, such as the rights to food, water, shelter, education, health and a life in dignity. People living in vulnerable situations, especially the women and children among them, are at particular risk of being further excluded and deprived of their human rights. Crisis situations tend to make existing forms of discrimination and abuse, especially sexual and gender-based violence, even more acute and widespread.

7. People whose lives are affected by climate change and the impact of global warming are more likely to support climate action as well as peacebuilding and natural resource management when their rights are being promoted and protected, and when they participate in decision-making. Ownership and participation therefore make climate and peacebuilding policies more successful, and induce fairer and more successful mitigation as well as environmental action.

8. In order to maintain peace and stability and to minimize climate security risks, the draft resolution encourages IPU Member Parliaments to be prepared for the challenges and to invest in prevention strategies. It calls on IPU Members to recognize the need for strategies to respond to climate security risks, in terms of both prioritizing support for vulnerable and fragile regions in implementing the Paris Agreement and the 2030 Agenda and equipping the UN system (including its most powerful organ, the UN Security Council), other multilateral institutions, States and other relevant actors to deal effectively with the looming threats to food sovereignty, the challenges of natural resource management and displacement, and an increased risk of disasters.

9. The draft resolution also aims to intensify the urgent debate about climate-induced migration as much as the protection of refugees in the context of the climate crisis – refugees who, at least in most cases, do not fall under the protection of the Refugee Convention. The international community has to find solutions on protecting refugees and internally displaced people, and in the field of migration. IPU Members are called upon to support the work of existing institutions, including in the framework of the Warsaw International Mechanism for Loss and Damage and its Task Force on Displacement, the United Nations Framework Convention on Climate Change, and the Platform on Disaster Displacement. At the same time, individual States that are carefully pushing forward should be supported, and existing role-model agreements, such as the Cartagena Declaration in Latin America or the Kampala Convention adopted by the African Union, should be strengthened. As the Global Compacts on Migration and Refugees explicitly refer to climate-related migration and displacement, IPU Members are encouraged to work towards their full implementation.

10. In signing the Paris Agreement in 2015, the parties recognized at least to some extent the goal of climate justice. It was thus agreed that countries with a large ecological footprint would accordingly take greater responsibility and seek common solutions together with countries that are especially affected by the crisis. This means that dealing with the climate crisis is also a matter of global justice that must be taken seriously in order to counteract a distributional crisis.

11. The draft resolution states that climate change and its impact on humanity are a common struggle, to be tackled by the international community as a whole. That is why we all need to stand together to uphold the natural foundations of life, and to ensure we can all live well on our planet. This is essential not only from a climate policy perspective, but also as part of the sustaining peace agenda.

الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف

16–20 نيسان/أبريل 2020

المجلس الحاكم
البند 12
الجمعية العامة
البند 8

CL/206/12-P.1
A/142/8-P.1
13 كانون الثاني/يناير 2020

التعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي

تعديلات قدمتها المجموعة 12+

توضيح قدمه السيد دارتي باشيكو، رئيس المجموعة 12+، في رسالته المؤرخة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2019.

إن هذا التعديل على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي ناتج عن الصعوبات التي تظهر أحياناً عندما يعجز أعضاء المكتب عن حضور اجتماعات اللجنة الدائمة التي انتخبتهم. عندما يُنتخب شاغلو المنصب بصفتهم الشخصية (ليس من خلال بلدهم أو المجموعة الجيوسياسية)، لا يمكن استبدالهم بأعضاء من وفدهم. بعد إجراء نقاش، اتخذت المجموعة 12+ قرارها بتقديم هذا التعديل فيما يتعلق باستبدال أعضاء مكاتب اللجنة الدائمة لتمكن المكاتب من العمل بطريقة أكثر فعالية.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

لوائح اللجان الدائمة

III. المكاتب

القاعدة 7

تعديل القاعدة 7 الفقرة 1 لتصبح كالتالي:

1.7 ـ تنتخب كل لجنة دائمة، مكتباً مؤلفاً من ثلاثة ممثلين **وثلاثة بدلاء** [1]عن كلِّ مجموعة من المجموعات الجيوسياسية القائمة، والتي ترشح لكل مكتب، ما لا يزيد عن مرشحين اثنين من الجنس نفسه (**كأعضاء فعليين وبدلاء على حد سواء**)[2] . إن رئيسة مكتب النساء البرلمانيات ورئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب يجب أن يكونا أعضاء بحكم منصبهما في كل مكتب. وينبغي أن تُبذل الجهود كافة، لإدراج أسماء البرلمانيين الشباب، وتشجيع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، الجدد على الترشح، إضافة إلى أعضاء الاتحاد، الذين لا يشغلون مناصب أخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.

[1] في الاقتراح الأساسي للمجموعة 12+ تم استخدام عبارة "ممثلون مناوبون"؛ تم اختيار عبارة " بدلاء" لضمان اتساق النص ضمن التعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي

[2] على الرغم من أن هذا التعديل لم يرد في الاقتراح الأساسي، لكن تمت إضافته لضمان توافق القاعدة المعدلة مع سياسة الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق بالمساواة الجندرية.

142nd IPU ASSEMBLY
AND RELATED MEETINGS
Geneva, 16–20 April 2020

Governing Council
Item 12
Assembly
Item 8

CL/206/12-P.1
A/142/8-P.1
13 January 2020

Amendments to the IPU Statutes and Rules

Amendment submitted by the Twelve Plus Group

Explanation submitted by Mr. Duarte Pacheco, President of the Twelve Plus Group, in his letter dated 17 December 2019.

This amendment to the IPU Statutes and Rules derives from the difficulties that sometimes arise when Bureau members are unable to attend the meetings of the Standing Committee that elected them. When office holders are elected in their own capacity (not by their country or geopolitical group), they cannot be replaced by members of their delegation.

Following a discussion, the Twelve Plus Group decided on this amendment regarding the replacement of members of Standing Committee Bureaux to enable the Bureaux to work more effectively.

Rules of the Standing Committees

III. Bureaux

Rule 7

Amend Rule 7.1 to read as follows:

7.1 Each Standing Committee shall elect a Bureau composed of three representatives **and three substitutes**[1] of each of the existing geopolitical groups, which shall designate to each Bureau not more than two candidates of the same sex (**as both titular and substitute members**[2]). The President of the Bureau of Women Parliamentarians and the President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians shall be ex officio members of each Bureau. Every effort shall be made to include young parliamentarians and encourage candidatures from new Members of the IPU as well as Members that do not hold other offices in the IPU.

[1] The original proposal by the Twelve Plus Group used "alternate representatives"; the term "substitutes" has been chosen to ensure consistency throughout the IPU Statutes and Rules.

[2] Although this qualification was not in the original proposal, it has been added to ensure the amended rule remains in line with IPU policy on gender equality.

تشكيل اللجنة التنفيذية

تم التحديث في 14 كانون الثاني/يناير 2020

	الأعضاء	انتهاء فترة الولاية
الرئيس بحكم منصبه:	السيدة غبرييلا كويفاس بارون (المكسيك)	تشرين الأول/ أكتوبر 2020
نائب رئيس اللجنة التنفيذية:	السيد ج. شين (الصين)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي:		
المجموعة الإفريقية:	السيد ج. موديندا (زمبابواي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
المجموعة العربية:	الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)	نيسان/ أبريل 2021
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:		
مجموعة أوراسيا:	السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:		
مجموعة 12+:	السيد د. ماكغينتي (كندا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021
الأعضاء:		
	السيد غ. غالي نغوتي (تشاد)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيد ج.ب ليتيلير (شيلي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيد ج. تشين (الصين)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيدة ي. فيرير غوميز (كوبا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2020
	السيد ر. رباني (باكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023

	السيدة أ.د ميرغان كانوتي (السينغال)	نيسان/أبريل 2023
	السيد م. غروجيك (صربيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيدة س. زيديغران (السويد)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	شاغر	

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات:	السيدة س. وكارونا كيهيكا (كينيا)	نيسان/أبريل 2020
رئيس منتدى البرلمانيين الشباب:	السيد م. بوفا (سورينام)	نيسان/أبريل 2021

اللجنة الفرعية للشؤون المالية

تعمل لجنتنا الفرعية للشؤون المالية كهيئة استشارية في لجنتنا التنفيذية. وتقوم بمراجعة وتقديم توصيات بشأن المسائل المالية أو أي مسألة أخرى تحيلها إليها اللجنة. وعلى وجه الخصوص، فإنها توجه الأمانة أثناء إعداد الموازنة السنوية للاتحاد البرلماني الدولي.

وهي تتألف من ممثل واحد من كل مجموعة من مجموعاتنا الجيوسياسية الست، والذي يتم اختياره من قبل اللجنة التنفيذية من بين أعضائها الحاليين. إن ولاية الأعضاء هي سنتين، قابلة للتجديد مرة واحدة.

تم التحديث في 14 كانون الثاني/يناير 2020

انتهاء فترة الولاية

الرئيس:	شاغر	
الأعضاء:	الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)	نيسان/ أبريل 2021
	السيدة أ.د ميرغان كانوتي (السينغال)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021
	السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021
	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (على أن يتم تأكيد الاسم لاحقاً)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021
	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (على أن يتم تأكيد الاسم لاحقاً)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021

اللجان الدائمة

هناك أربع **لجان دائمة** تساعد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي العادية في عملها. وهي تشمل ممثلين عن جميع المجموعات الوطنية وتعمل وفقًا لقواعدها الخاصة. وتتألف مكاتب كل منها على النحو التالي:

لجنة السلم والأمن الدوليين

تم التحديث في 23 كانون الثاني/يناير 2020

		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	السيد جي. إيشانيز (إسبانيا)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
		انتخب رئيساً حتى آذار/ مارس 2020
نائب الرئيس:	السيد س. رحمانوف (بيلاروسيا)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
		انتخب نائباً للرئيس حتى آذار/ مارس 2020
المجموعة الإفريقية	السيدة ب. إيكورو يوكا (الكونغو)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الأولى)
	السيد ر. إجبوكوي (نيجيريا)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
	السيد أ. ل. س. سيباجالا (أوغندا)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الثانية)
المجموعة العربية	السيد خالد البكّار (المملكة الأردنية الهاشمية)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الثانية)
	السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021 (الولاية الأولى)
	السيدة علياء سليمان الجاسم (دولة الإمارات العربية المتحدة)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة. أ. نافان يوندان (منغوليا)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الأولى)
	السيد س. أ أرباب (باكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2020 (الولاية الثانية)

	السيد أ. سوامونغكول (تايلند)	تشرين الأول/ أكتوبر 2020 (الولاية الثانية)
مجموعة أوراسيا	السيدة س. غريغوريان (أرمينيا)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الأولى)
	نائب الرئيس الحالي	
	السيد ب. تولستوي (روسيا الاتحادية)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الأولى)
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة م. أريغوي (إكوادور)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
	السيدة ل. روخاس (المكسيك)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الثانية)
	السيد ج. ماهيه (أوروغواي)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
مجموعة 12+	السيد ب.داليبه (فرنسا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021 (الولاية الأولى)
	الرئيس الحالي	
	السيدة أ. شوكروم (أوكرانيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)

مقرر اللجنة الدائمة إلى الدورة 142 للجمعية العامة:

- السيدة س. روث (ألمانيا)
- السيد يورو سو (السينغال)
- السيد س. سمراسينغي (سريلانكا)

لجنة التنمية المستدامة

		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	السيدة ف. موزيندا تسيتسي (زمبابوي)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الثانية)
		انتخبت رئيس حتى آذار/ مارس 2020
نائب الرئيس:	السيدة وفاء بني مصطفى (المملكة الأردنية الهاشمية)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الثانية)
		انتخبت نائب للرئيس حتى نيسان/أبريل 2021
المجموعة الإفريقية	السيد ل. ب. بن (توغو)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
	الرئيس الحالي	
	شاغر	
المجموعة العربية	السيد عبدالله عبد الحميد ذياب خريبط (جمهورية العراق)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
	نائب الرئيس الحالي	
	السيد رحو الهيلع (المملكة المغربية)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة س.رحمن (باكستان)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الأولى)
	السيدإ.سيريووتاناووت (تايلند)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
	شاغر	
مجموعة أوراسيا	السيدة أ. بوشيان (أرمينيا)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
	السيد ر.ماريان (جمهورية مولدوفا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021 (الولاية الأولى)
	السيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الثانية)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة م. كرفالو (البرازيل)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021 (الولاية الأولى)
	السيد ب. سكوتلاند (غويانا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021 (الولاية الأولى)
	شاغر	
مجموعة 12+	السيدة أ. مولدر (هولندا)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
	السيدة س. دينيكا (رومانيا)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الثانية)
	السيد ن. إيفانز (المملكة المتحدة)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة س. واكارورا كيهيكا (كينيا)

رئيس منتدى البرلمانيين الشباب: السيد م. بوفا (سورينام)

مقررو اللجنة الدائمة إلى الدورة 142 للجمعية العامة:

- السيد أ. غريفروي (بلجيكا)
- السيد ب. ماريرو (كينيا)
- السيدة س.-م دينيكا (رومانيا)

لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	السيد أ. ديساي (الهند)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الثانية)
		انتخب رئيس حتى آذار/ مارس 2020
نائب الرئيس:	السيدة أ. جيركينز (هولندا)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
		انتخبت نائب للرئيس حتى آذار/ مارس 2020
المجموعة الإفريقية	السيدة ب. تشيريليستو (بوتسوانا)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الثانية)
	السيد أ. نيونغابو (بوروندي)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الثانية)
	السيد هـ. باكالي-أكوي (الغابون)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
المجموعة العربية	السيدة آلاء طالباني (جمهورية العراق)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الأولى)
	السيد ميشال موسى (الجمهورية اللبنانية)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
	السيد يوسف بن راشد الخاطر (دولة قطر)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد ب. وانغتشوك (بوتان)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الثانية)
	الرئيس الحالي	
	السيدة ب. سرانشيميغ (منغوليا)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
مجموعة أوراسيا	السيدة س. إيسايان (أرمينيا)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الثانية)
	السيد إ. بريماكوف (روسيا الاتحادية)	تشرين الأول/أكتوبر 2021 (الولاية الأولى)
	السيدة ن. رحمونوفا (طاجيكستان)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة س.ل كريكسيل (الأرجنتين)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الأولى)
	السيدة ج. فيرمين (الجمهورية الدومينيكية)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
	السيد م. تيكسيرا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
مجموعة 12+	السيد س. سبنجمان (كندا)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الثانية)
	السيد د. ماري (فرنسا)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الأولى)
	نائب الرئيس الحالي	

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة س. واكارورا كيهيكا (كينيا)

رئيس منتدى البرلمانيين الشباب: السيد م. بوفا (سورينام)

مقررو اللجنة الدائمة إلى الدورة 143 للجمعية العامة:

- السيدة أ. جيركينز (هولندا)
- السيدة ج. أوديول (كينيا)
- السيد إ. سيريوتناووت (تايلند)

اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	السيد ج. روميرو (الأرجنتين)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الثانية)
		انتخبت رئيس حتى نيسان/أبريل 2021
نائب الرئيس:	السيدة صفاء الهاشم (دولة الكويت)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
		انتخبت نائب للرئيس حتى آذار/ مارس 2020
المجموعة الإفريقية	السيد ب.هـ. كتجافيفي (ناميبيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)
	السيدة أ. د. أ. دغبان – زونفيد (توغو)	تشرين الأول/ أكتوبر 2019 (الولاية الأولى)
	السيد ب. أكمبا (أوغندا)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الأولى)
المجموعة العربية	نائب الرئيس الحالي	
	السيد عبدالله العمري (سلطنة عُمان)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
	شاغر	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد أ.نيام –أسور (منغوليا)	نيسان/أبريل 2021 (الولاية الأولى)
	السيد ف.هـ. نايك (باكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)
	السيدة ب. طومينا (تايلاند)	تشرين الأول/ أكتوبر 2020 (الولاية الثانية)
مجموعة أوراسيا	السيد م. ملكوميان (أرمينيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)
	السيدة د. نزاربابيفا (كازاخستان)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
	السيد س. غافريلوف (روسيا الاتحادية)	نيسان/ أبريل 2021 (الولاية الثانية)
	الرئيس الحالي	

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجموعة 12+	السيد ر. بينيا فلوريس (كوستا ريكا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021 (الولاية الأولى)
	السيدة م. ج. كاريون (الإكوادور)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)
	السيد أ. غريفروي (بلجيكا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021 (الولاية الأولى)
	السيدة أ. تيولوغو (قبرص)	تشرين الأول/ أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)
	السيد ل. ويرلي (سويسرا)	آذار/ مارس 2020 (الولاية الأولى)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة س. واكارورا كيهيكا (كينيا)

رئيس منتدى البرلمانيين الشباب: السيد م. بوفا (سورينام)

** وفقاً للقاعدة 8 الفقرة (1) من لوائح اللجان الدائمة بصيغتها المعدلة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، يُنتخب أعضاء المكتب لمدة سنتين، ويجوز إعادة انتخابهم لفترة أخرى مدتها سنتين.*

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

يُنتَخب أعضاء اللجنة، لفترة ولاية مدتها خمس سنوات، بصفتهم الشخصية بطريقة تضمن تمثيل جميع الحضارات والأنظمة السياسية المختلفة في العالم. ويخضع عمل اللجنة لقواعدها وممارساتها بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بفحص الشكاوى ومعالجتها. وتتألف عضوية اللجنة حالياً من:

تم التحديث في 21 كانون الثاني/يناير 2020

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيد ن. باكو – أريفاري (بنن)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
		انتخب رئيس حتى كانون الثاني/ يناير 2021
نائب الرئيس:	السيدة د. سولورزانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)	آذار/ مارس 2021
		أُعيد انتخابها نائباً للرئيس حتى كانون الثاني/ يناير 2021
الأعضاء:	السيد علي عبدالله العرادي (مملكة البحرين)	نيسان/أبريل 2020
	السيدة أ. جيركوف (صربيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيدة ل. دومون (فرنسا)	نيسان/أبريل 2022
	السيدة أ. رينيسو (المكسيك)	تشرين الأول/أكتوبر 2024
	السيد د. كارتر (نيوزيلندا)	نيسان/أبريل 2023
	السيد ج. كيم (جمهورية كوريا)	نيسان/أبريل 2024
	السيد أ. كاروني (سويسرا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيدة ج. موكودا زابوي (أوغندا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022

لجنة شؤون الشرق الأوسط

وافق المجلس الحاكم على التعديلات المقترحة على قواعد اللجنة في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2016. وتتألف عضوية اللجنة حالياً من:

تم التحديث في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيدة س. أتلجان (كندا)	نيسان /أبريل 2021
		انتخبت رئيسة حتى نيسان /أبريل 2020
الأعضاء:	السيدة فوزية بن باديس (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيد هـ. جوليان لافرير (فرنسا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021
	السيدة أ.ب بوتينغ (غانا)	نيسان /أبريل 2023
	السيدة إقبال عبدالحسين ابوجري ماذي (جمهورية العراق)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيد ن. شاي (إسرائيل)	بحكم منصبه
	السيدة م. موكيتمي (ليسوتو)	نيسان /أبريل 2023
	السيد ر. دو رون (هولندا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيد عزام الأحمد (دولة فلسطين)	بحكم منصبه
	السيدة هـ. مارتنز (البرتغال)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيد عبد الله أحمد جامع (جمهورية الصومال الفيدرالية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيد ل. ويرلي (سويسرا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	الدكتور محمد عبدالله المحرزي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	آذار/ مارس 2020
	السيد ج.غ. كوريا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022

مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

عيّن المجلس البرلماني الدولي آنذاك هذه المجموعة في أيلول / سبتمبر 1998 كبديل للجنة السابقة لرصد الحالة في قبرص التي انتهت ولايتها. تتكون مجموعة المسهلين من الأعضاء الثلاثة التالية:

تم التحديث في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019

الأعضاء: شاغر

السيدة ل. كارتبالي (إيطاليا)

السيد م. ميجاتوفيك (صربيا)

شاغر

لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

أقرّ المجلس الحاكم لوائح اللجنة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013. وتتألف اللجنة حالياً من الأعضاء التاليين:

تم التحديث في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019

			انتهاء فترة الولاية
الرئيس:		السيدة أ. فيداي (المجر)	نيسان/أبريل 2020
الأعضاء:			
المجموعة الإفريقية		السيدة. م. نديايي (السينغال)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
		السيدة ر. مويوا (زامبيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
المجموعة العربية		السيدة جميلة علي سلمان (مملكة البحرين)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
		السيد صالح الخثلان (المملكة العربية السعودية)	نيسان/ أبريل 2021
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ		السيدة س. بترا (الهند)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
		السيدة ف.حسيني (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	نيسان/ أبريل 2023
مجموعة أوراسيا		السيد هـ. هوفانيسيان (أرمينيا)	نيسان/ أبريل 2023
		السيدة إي. فتوريجينا (روسيا الاتحادية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		السيد أ. سينماليزا (الإكوادور)	آذار/ مارس 2022
		السيدة ج.س بانيويلوس (المكسيك)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
مجموعة 12+		السيد س. لاكروا (بلجيكا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
		الرئيس الحالي	تشرين الأول/ أكتوبر 2022

الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

تم التحديث في 14 كانون الثاني/يناير 2020

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيدة ر. لوباتكا (النمسا)	نيسان/أبريل 2023
نائب الرئيس:	السيدة ج. أوديول (كينيا)	نيسان/أبريل 2023
الأعضاء:		
المجموعة الإفريقية	السيد صديق شهاب (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	تشرين الأول/أكتوبر 2023
	السيد أ. توياغا (بوروندي) نائب الرئيس الحالي	تشرين الأول/أكتوبر 2023
	السيدة م.ن منساه ويليامز (ناميبيا)	نيسان/أبريل 2023
	السيد و. تيني (نيجيريا)	نيسان/أبريل 2023
المجموعة العربية	الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)	نيسان/أبريل 2023
	شاغر	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد س. فولي (الصين)	نيسان/أبريل 2023
	السيد ك. جلالي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة أ. حسين (ماليزيا)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة س.جنات ماري (باكستان)	نيسان/أبريل 2023
مجموعة أوراسيا	السيدة أ.كرابيتيان (أرمينيا)	تشرين الأول/أكتوبر 2023

	السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)	تشرين الأول/أكتوبر 2023
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيد ف.ف سواريز دياز (الجمهورية الدومينيكية)	نيسان/أبريل 2023
	السيد ج.ف ميرينو (السلفادور)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة إ. باسادا (أوروغواي)	نيسان/أبريل 2023
مجموعة 12+	الرئيس الحالي	
	السيد ر. ديل بيشيا (فرنسا)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة أ. فداي (المجر)	تشرين الأول/أكتوبر 2023
	السيد ج. مغليور (إيطاليا)	نيسان/أبريل 2023
	شاغر	

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة س. واكارورا كيهيكا (كينيا)

رئيس منتدى البرلمانيين الشباب: السيد م. بوفا (سورينام)

الفريق الاستشاري المعني بالصحة

أقر المجلس الحاكم قواعد وممارسات الفريق الاستشاري في تشرين الأول / أكتوبر 2012. وتتألف المجموعة حالياً من الأعضاء التالية:

تم التحديث في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيد ج. كاتوتا مويلوا (زامبيا)	حزيران/يونيو 2023
نائب الرئيس:	السيد ج. إيشانيز (إسبانيا)	أيلول/ سبتمبر 2023
الأعضاء:	السيدة ب. باير (النمسا)	شباط/فبراير 2021
	السيدة إي. س. لونا موراليس (كوبا)	تموز/يوليو 2023
	السيد ك. س. جايسوال (الهند)	حزيران/يونيو 2022
	السيد راكان يوسف النصف (دولة الكويت)	تشرين الأول/أكتوبر 2023
	السيدة س. نونييز سيرون (المكسيك)	حزيران/يونيو 2023
	السيد د. موروزوف (روسيا الاتحادية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيدة هدى عبد الرحمن صالح الحليسي (المملكة العربية السعودية)	حزيران/يونيو 2023
	السيد س. ماكسويل دلومو (جنوب إفريقيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيدة و. أتانيا زوفا (أوزبكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
المستشاران الخاصان	السيدة ب. لي (الولايات المتحدة الأمريكية)	
	السيدة أ. كارلسون (السويد)	

مكتب النساء البرلمانيات

يتألف هذا المكتب، الذي أنشأه منتدى النساء البرلمانيات، من سيدات أعضاء بحكم منصبهنّ ومن سيدات منتخبات، ويعمل وفقاً لقواعده الخاصة. ويتألف على الشكل التالي:

تم التحديث في 14 كانون الثاني/يناير 2020

المكتب (2018 –2020):

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيدة س. واكاراورا كيبكا (كينيا)	نيسان/أبريل 2020
النائب الأول للرئيس:	السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	نيسان/أبريل 2020
النائب الثاني للرئيس:	السيدة أ. تولي (نيوزيلندا)	نيسان/أبريل 2020

الممثلات الإقليميات

			انتهاء فترة الولاية
المجموعة الإفريقية	السيدة ك. بوكار أبا ابراهيم (نيجيريا)	شاغر	نيسان/أبريل 2020
	السيدة س. واكاراورا كيبكا (كينيا)	السيدة م. درام (مالي)	نيسان/أبريل 2022
المجموعة العربية	السيدة مارجريت عازر عبد الملك (جمهورية مصر العربية)	السيدة هدى عبد الرحمن صالح الحليسي (المملكة العربية السعودية)	نيسان/أبريل 2020
	السيدة إيناس الملوحي (الجمهورية العربية السورية)	السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	نيسان/أبريل 2022

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة ر. و. كارراثنا (سريلانكا)	السيدة س. سيريفجشابن (تايلاند)	نيسان/أبريل 2020
	السيدة ب. معدم (الهند)	السيدة ف. حسيني (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	نيسان/أبريل 2022
مجموعة أوراسيا	شاغر	السيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)	نيسان/أبريل 2020
	السيدة ز. جريشني (جمهورية مولدوفا)	السيدة إ. فتيورينا (روسيا الاتحادية)	نيسان/أبريل 2022
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة إ. مندوزا فرنانديز (دولة متعددة القوميات- بوليفيا)	السيدة ك. بيتيا روين (بيرو)	نيسان/أبريل 2020
	السيدة ج. ألفاريز فيرا (تشيلي)	السيدة ك. سوسا دو روداس (السلفادور)	نيسان/أبريل 2022
مجموعة 12+	السيدة س. أتلجان (كندا)	السيدة س. كوترا-كوكوما (قبرص)	نيسان/أبريل 2020
	السيدة أ. توللي (نيوزيلندا)	السيدة ل. فسيلينكو (أوكرانيا)	نيسان/أبريل 2022

أعضاء اللجنة التنفيذية:

(بحكم منصبهنّ، طوال مدة عضويتهن في اللجنة التنفيذية)

	انتهاء فترة الولاية
السيدة م. واي. فيرير غوميز (كوبا)	تشرين الأول / أكتوبر 2020
السيدة أ. دي ميرغان (السينغال)	نيسان/أبريل 2023
السيدة س. ويديغران (السويد)	تشرين الأول / أكتوبر 2023
السيدة م. كينر – نيلين (سويسرا)	تشرين الأول / أكتوبر 2021
السيدة ب. كراكيش (تايلند)	تشرين الأول / أكتوبر 2023
السيدة إ أنيكون (أوغندا)	تشرين الأول / أكتوبر 2023

رؤساء دورات منتدى النساء البرلمانيات:

(بحكم منصبهنّ لمدة سنتين)

	انتهاء فترة الولاية
السيدة ريم المنصوري (دولة قطر)	نيسان/أبريل 2021
السيدة ج. كوميك (صربيا)	تشرين الأول / أكتوبر 2021

مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية):

تتألف هذه المجموعة من الأعضاء الأربعة التالية أسماؤهم الذين تعينهم اللجنة التنفيذية:

تم التحديث في 18 تشرين الأول/أكتوبر، 2019

سيتم ملء الشواغر في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/أبريل 2020)

مجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

يُعدُّ منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي هيئة دائمة مكرسة لتعزيز المشاركة الكمية والنوعية للشباب في البرلمانات وفي الاتحاد البرلماني الدولي. ويعمل المنتدى وفقاً لقواعده وطرق عمله التي وافق عليها المجلس الحاكم في آذار / مارس 2014.

ويقوم مكتب مُنتخب، يعرف باسم **مجلس منتدى البرلمانيين الشباب**، بأعمال المنتدى. وتمثل كل مجموعة جيوسياسية في المجلس من قبل رجل واحد وامرأة واحدة دون سن 45 عاماً.

تم التحديث في 17 كانون الثاني/يناير 2020

الرئيس	السيد م. بوفا (سورينام)	نيسان/أبريل 2021
المجموعة الإفريقية	السيدة م. تيندريبيوجو (بوركينا فاسو)	نيسان/أبريل 2021
	السيد ف. فوتي (غابون)	نيسان/أبريل 2021
المجموعة العربية	السيد عمر عبد المحسن الطبطبائي (دولة الكويت)	نيسان/أبريل 2021
	السيدة ريا المنذري (سلطنة عُمان)	نيسان/أبريل 2021
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد ر. نخيل خادسي (الهند)	نيسان/أبريل 2021
	السيد س. دوراني (باكستان)	نيسان/أبريل 2021
مجموعة أوراسيا	شاغر	
	السيدة إ. أفاناسييفا (روسيا الاتحادية)	نيسان/أبريل 2021
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة لوبيز كاسترو (المكسيك)	نيسان/أبريل 2021
	الرئيس الحالي	
مجموعة 12+	السيد أ. ليشتي (ألمانيا)	نيسان/أبريل 2021
	السيدة م. غراندي (إيطاليا)	نيسان/أبريل 2021

COMPOSITION OF THE EXECUTIVE COMMITTEE

Updated on 14 January 2020

	Members	***Expiry of term***
Ex-officio President:	Ms. G. Cuevas Barron (Mexico)	October 2020
Vice-President of the Executive Committee:	Mr. G. Chen (China)	October 2022
IPU Vice-Presidents:		
African Group	Mr. J. Mudenda (Zimbabwe)	October 2023
Arab Group	Mr. A. Abdel Aal (Egypt)	April 2021
Asia-Pacific Group		
Eurasia Group	Mr. A. Saidov (Uzbekistan)	October 2023
Group of Latin America and the Caribbean		
Twelve Plus Group	Mr. D. McGuinty (Canada)	October 2021
Members:	Mr. G. Gali Ngothé (Chad)	October 2022
	Mr. J.P. Letelier (Chile)	October 2023
	Mr. G. Chen (China)	October 2022
	Ms. Y. Ferrer Gómez (Cuba)	October 2020
	Mr. R. Rabbani (Pakistan)	October 2023
	Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal)	April 2023
	Mr. M. Grujic (Serbia)	October 2022
	Ms. C. Widegren (Sweden)	October 2023
	Vacancy	
	Ms. P. Krairiksh (Thailand)	October 2023
	Ms. E. Anyakun (Uganda)	October 2023
Ex-officio *members:*		
President of the Forum of Women MPs	Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya)	April 2020
President of the Forum of Young MPs	Mr. M. Bouva (Suriname)	April 2021

SUB-COMMITTEE ON FINANCE

Our Sub-Committee on Finance acts as an advisory body to our Executive Committee. It reviews and makes recommendations on financial matters or any other issue referred to it by the Committee. In particular, it guides the Secretariat during the preparation of the annual IPU budget.

It is composed of one representative from each of our six geopolitical groups, who are selected by the Executive Committee from among its existing members. Members serve a term of two years, renewable once.

Updated on 14 January 2020

		Expiry of term
Chairperson:	*Vacancy*	
Members:	Mr. A. Abdel Aal (Egypt)	April 2021
	Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal)	October 2021
	Mr. A. Saidov (Uzbekistan)	October 2021
	Asia-Pacific Group (name to be confirmed)	October 2021
	Group of Latin America and the Caribbean (name to be confirmed)	October 2021

STANDING COMMITTEES

Four **Standing Committees** assist the statutory IPU Assembly in its work. They include representatives of all National Groups and function in accordance with their own Rules. The composition of their respective Bureaux is as follows:

Updated on 23 January 2020

PEACE AND INTERNATIONAL SECURITY

		Expiry of term as a Bureau member*
President:	Mr. J.I. Echániz (Spain)	March 2020 (first term) Elected President until March 2020
Vice-President:	Mr. S. Rakhmanov (Belarus)	March 2020 (first term) Elected as Vice-President until March 2020
African Group	Ms. P. Ikourou Yoka (Congo)	April 2021 (first term)
	Mr. R. Igbokwe (Nigeria)	March 2020 (first term)
	Mr. A.L.S. Ssebaggala (Uganda)	March 2020 (second term)
Arab Group	Mr. K. Albakkar (Jordan)	March 2020 (second term)
	Mr. M. Al-Ahbabi (Qatar)	October 2021 (first term)
	Ms. A. Al Jassim (United Arab Emirates)	March 2020 (first term)
Asia-Pacific Group	Ms. O. Navaan-Yunden (Mongolia)	April 2021 (first term)
	Mr. S.A. Arbab (Pakistan)	October 2020 (second term)
	Mr. A. Suwanmongkol (Thailand)	October 2020 (second term)
Eurasia Group	Ms. S. Grigoryan (Armenia)	April 2021 (first term)
	Current Vice-President	
	Mr. P. Tolstoy (Russian Federation)	April 2021 (first term)
Group of Latin America and the Caribbean	Ms. M. Arregui (Ecuador)	March 2020 (first term)
	Ms. L. Rojas (Mexico)	March 2020 (second term)
	Mr. J.C. Mahía (Uruguay)	March 2020 (first term)
Twelve Plus Group	Mr. P. Dallier (France)	October 2021 (first term)
	Current President	
	Ms. A. Shkrum (Ukraine)	October 2020 (first term)

Ex-officio members:

President of the Forum of Women MPs	Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya)
President of the Forum of Young MPs	Mr. M. Bouva (Suriname)

Rapporteurs of the Standing Committee to the 142nd Assembly:

- Ms. C. Roth (Germany)
- Mr. Yoro Sow (Senegal)
- Mr. S. Samarasinghe (Sri Lanka)

SUSTAINABLE DEVELOPMENT

		Expiry of term as a Bureau member*
President:	Ms. V. Muzenda Tsitsi (Zimbabwe)	March 2020 (second term) Elected President until March 2020
Vice-President:	Ms. W. Bani Mustafa (Jordan)	April 2021 (second term) Elected Vice-President until April 2021
African Group	Mr. L.B. Penn (Togo)	March 2020 (first term)
	Current President	
	Vacancy	
Arab Group	Mr. A. Al-Khrbeed (Iraq)	March 2020 (first term)
	Current Vice-President	
	Mr. R. El Hilaa (Morocco)	March 2020 (first term)
Asia-Pacific Group	Ms. S. Rehman (Pakistan)	April 2021 (first term)
	Mr. l. Sereewatthanawut (Thailand)	March 2020 (first term)
	Vacancy	
Eurasia Group	Mr. A. Boshyan (Armenia)	March 2020 (first term)
	Mr. R. Marian (Republic of Moldova)	October 2021 (first term)
	Ms. L. Gumerova (Russian Federation)	March 2020 (second term)
Group of Latin America and the Caribbean	Ms. M. Carvalho (Brazil)	October 2021 (first term)
	Mr. B. Scotland (Guyana)	October 2021 (first term)
	Vacancy	
Twelve Plus Group	Ms. A. Mulder (Netherlands)	March 2020 (first term)
	Ms. S. Dinică (Romania)	April 2021 (second term)
	Mr. N. Evans (United Kingdom)	March 2020 (first term)
Ex-officio members:		
President of the Forum of Women MPs	Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya)	
President of the Forum of Young MPs	Mr. M. Bouva (Suriname)	

Rapporteurs of the Standing Committee to the 142nd Assembly:

- Mr. A. Gryffroy (Belgium)
- Mr. P. Mariru (Kenya)
- Ms. S.-M. Dinică (Romania)

DEMOCRACY AND HUMAN RIGHTS

		Expiry of term as a Bureau member*
President:	Mr. A.Y. Desai (India)	March 2020 (second term) Elected President until March 2020
Vice-President:	Ms. A. Gerkens (Netherlands)	March 2020 (first term) Elected Vice-President until March 2020
African Group	Ms. B. Tshireletso (Botswana)	March 2020 (second term)
	Mr. A. Niyongabo (Burundi)	April 2021 (second term)
	Mr. H. Bekalle-Akwe (Gabon)	March 2020 (first term)
Arab Group	Ms. A. Talabani (Iraq)	April 2021 (first term)
	Mr. M. Musa (Lebanon)	March 2020 (first term)
	Mr. Y. Al-Khater (Qatar)	March 2020 (first term)
Asia-Pacific Group	Mr. P. Wangchuk (Bhutan) *Current President*	March 2020 (second term)
	Ms. B. Saranchimeg (Mongolia)	March 2020 (first term)
Eurasia Group	Ms. S. Isayan (Armenia)	March 2020 (second term)
	Mr. E. Primakov (Russian Federation)	October 2021 (first term)
	Ms. N. Rahmonova (Tajikistan)	March 2020 (first term)
Group of Latin America and the Caribbean	Ms. C.L. Crexell (Argentina)	April 2021 (first term)
	Ms. G. Fermin (Dominican Republic)	March 2020 (first term)
	Mr. M. Teixeira (Bolivarian Republic of Venezuela)	March 2020 (first term)
Twelve Plus Group	Mr. S. Spengemann (Canada)	April 2021 (second term)
	Mr. D. Marie (France) *Current Vice-President*	April 2021 (first term)
Ex-officio members:		
President of the Forum of Women MPs	Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya)	
President of the Forum of Young MPs	Mr. M. Bouva (Suriname)	

Rapporteurs of the Standing Committee to the 143rd Assembly:

- Ms. A. Gerkens (Netherlands)
- Ms. J. Oduol (Kenya)
- Mr. I. Sereewatthanawut (Thailand)

UNITED NATIONS AFFAIRS

		Expiry of term as a Bureau member*
President:	Mr. J.C. Romero (Argentina)	April 2021 (second term) Elected President until April 2021
Vice-President:	Ms. S. Al-Hashem (Kuwait)	March 2020 (first term) Elected Vice-President until March 2020
African Group	Mr. P.H. Katjavivi (Namibia)	October 2020 (first term)
	Ms. A.D. Dagban-Zonvide (Togo)	October 2019 (first term)
	Mr. P. Akamba (Uganda)	April 2021 (first term)
Arab Group	*Current Vice-President*	
	Mr. A. Al-Amri (Oman)	March 2020 (first term)
	Vacancy	
Asia-Pacific Group	Mr. U. Nyam-Osor (Mongolia)	April 2021 (first term)
	Mr. F.H. Naek (Pakistan)	October 2020 (first term)
	Ms. P. Tohmeena (Thailand)	October 2020 (second term)
Eurasia Group	Mr. M. Melkumyan (Armenia)	October 2020 (first term)
	Ms. D. Nazarbayeva (Kazakhstan)	March 2020 (first term)
	Mr. S. Gavrilov (Russian Federation)	April 2021 (second term)
Group of Latin America and the Caribbean	*Current President*	
	Mr. R. Peña Flores (Costa Rica)	October 2021 (first term)
	Ms. M.J. Carrion (Ecuador)	March 2020 (first term)
Twelve Plus Group	Mr. A. Gryffroy (Belgium)	October 2021 (first term)
	Ms. A. Theologou (Cyprus)	October 2020 (first term)
	Mr. L. Wehrli (Switzerland)	March 2020 (first term)
Ex-officio members:		
President of the Forum of Women MPs	Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya)	
President of the Forum of Young MPs	Mr. M. Bouva (Suriname)	

** In accordance with Rule 8.1 of the Rules of the Standing Committees as amended in October 2013, Members of the Bureau shall be elected for a term of two years and may be re-elected for a further period of two years.*

COMMITTEE ON THE HUMAN RIGHTS OF PARLIAMENTARIANS

The members of the Committee, who serve five-year terms, are elected in a personal capacity in such a way as to ensure that all the world's different civilizations and political systems are represented. The functioning of the Committee is governed by its Rules and Practices as well as by the Procedure for the examination and treatment of complaints. The Committee's membership is currently as follows:

Updated on 21 January 2020

		Expiry of term
President:	Mr. N. Bako-Arifari (Benin)	October 2022 Elected President until January 2021
Vice-President:	Ms. D. Solórzano (Bolivarian Republic of Venezuela)	March 2021 Re-elected Vice-President until January 2021
Members:	Mr. A.A. Alaradi (Bahrain)	April 2020
	Ms. L. Dumont (France)	April 2022
	Ms. A. Reynoso (Mexico)	October 2024
	Mr. D. Carter (New Zealand)	April 2023
	Mr. J. Kim (Republic of Korea)	April 2024
	Ms. A. Jerkov (Serbia)	October 2022
	Mr. A. Caroni (Switzerland)	October 2022
	Ms. J. Mukoda Zabwe (Uganda)	October 2022

COMMITTEE ON MIDDLE EAST QUESTIONS

The Governing Council approved the proposed amendments to the Rules of the Committee on 27 October 2016. The Committee's membership is currently as follows:

Updated on 18 October 2019

		Expiry of term
President:	Ms. S. Ataullahjan (Canada)	April 2021 Elected President until April 2020
Members:	Ms. F. Benbadis (Algeria)	October 2023
	Mr. H. Julien-Laferrière (France)	October 2021
	Ms. A.P. Boateng (Ghana)	April 2023
	Ms. I. Al Madhy (Iraq)	October 2023
	Mr. N. Shai (Israel)	*Ex officio*
	Ms. M. Mokitimi (Lesotho)	April 2023
	Mr. R. De Roon (Netherlands)	October 2022
	Mr. A.N.M. Al-Ahmad (Palestine)	*Ex officio*
	Ms. H. Martins (Portugal)	October 2023
	Mr. A.A. Jama (Somalia)	October 2022
	Mr. L. Wehrli (Switzerland)	October 2022
	Mr. M. Al Mehrzi (United Arab Emirates)	March 2020
	Mr. J.G. Correa (Bolivarian Republic of Venezuela)	October 2022

GROUP OF FACILITATORS FOR CYPRUS

This Group was appointed by the then Inter-Parliamentary Council in September 1998 as a replacement for the former Committee to Monitor the Situation in Cyprus whose mandate came to an end. The Group of Facilitators is composed of the following three members:

Updated on 18 October 2019

Members: Ms. L. Quartapelle (Italy)
Mr. M. Mijatovic (Serbia)
Vacancy

COMMITTEE TO PROMOTE RESPECT FOR INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

Rules of the Committee were approved by the Governing Council in October 2013. The Committee is currently composed of the following members:

Updated on 18 October 2019

		Expiry of term
President:	Ms. A. Vadai (Hungary)	April 2020
Members:		
African Group	Ms. M. Ndiaye (Senegal)	October 2023
	Mr. R. Mwewa (Zambia)	October 2022
Arab Group	Ms. J. Salma (Bahrain)	October 2023
	Mr. S.M. Al-Khathlan (Saudi Arabia)	April 2021
Asia-Pacific Group	Mr. S. Patra (India)	October 2023
	Ms. F. Hosseini (Islamic Republic of Iran)	April 2023
Eurasia Group	Mr. H. Hovhannisyan (Armenia)	April 2023
	Ms. E. Vtorygina (Russian Federation)	October 2021
Group of Latin America and the Caribbean	Mr. A. Sinmaleza (Ecuador)	March 2022
	Ms. G.C. Bañuelos (Mexico)	October 2022
Twelve Plus Group	Mr. C. Lacroix (Belgium)	October 2023
	Current President	October 2022

HIGH-LEVEL ADVISORY GROUP ON COUNTERING TERRORISM AND VIOLENT EXTREMISM

Updated on 14 January 2020

		Expiry of term
President:	Mr. R. Lopatka (Austria)	April 2023
Vice-President:	Ms. J. Oduol (Kenya)	April 2023
African Group	Mr. S. Chiheb (Algeria)	October 2023
	Mr. A. Tuyaga (Burundi)	April 2023
	Current Vice-President	
	Ms. M.N. Mensah Williams (Namibia)	April 2023
	Mr. O. Tinni (Niger)	April 2023
Arab Group	Mr. A. Abdel Aal Sayed Ahmed (Egypt)	April 2023
	Vacancy	
Asia-Pacific Group	Mr. C. Fuli (China)	April 2023
	Mr. K. Jalali (Islamic Republic of Iran)	April 2023
	Ms. A. Husin (Malaysia)	April 2023
	Ms. S. Jannat Marri (Pakistan)	April 2023
Eurasia Group	Ms. A. Karapetyan (Armenia)	October 2023
	Mr. K. Kosachev (Russian Federation)	October 2023
Group of Latin America and the Caribbean	Mr. V.V. Suárez Diaz (Dominican Republic)	April 2023
	Mr. J.F. Merino (El Salvador)	April 2023
	Ms. I. Passada (Uruguay)	April 2023
Twelve Plus Group	*Current President*	
	Mr. R. del Picchia (France)	April 2023
	Ms. A. Vadai (Hungary)	October 2023
	Mr. G. Migliore (Italy)	April 2023
	Vacancy	
Ex-officio members:		
President of the Forum of Women MPs	Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya)	
President of the Forum of Young MPs	Mr. M. Bouva (Suriname)	

ADVISORY GROUP ON HEALTH

Rules and practices of the Advisory Group were approved by the Governing Council in October 2012. The Group is currently composed of the following members:

Updated on 28 October 2019

		Expiry of term
President:	Ms. G. Katuta Mwelwa (Zambia)	June 2023
Vice-President:	Mr. J.I. Echániz (Spain)	September 2023
Members:	Ms. P. Bayr (Austria)	February 2021
	Ms. E.C. Luna Morales (Cuba)	July 2023
	Mr. S. Jaiswal (India)	June 2022
	Mr. R.Y.H. Alnusef (Kuwait)	October 2023
	Ms. S. Núñez Cerón (Mexico)	June 2023
	Mr. D. Morozov (Russian Federation)	October 2023
	Ms. H. Al-Helaissi (Saudi Arabia)	June 2023
	Mr. S. Maxwell Dhlomo (South Africa)	October 2023
	Ms. O. Atanyazova (Uzbekistan)	October 2022
Special advisors:	Ms. B. Lee (USA)	
	Ms. U. Karlsson (Sweden)	

BUREAU OF WOMEN PARLIAMENTARIANS

This Bureau, established by the Forum of Women Parliamentarians, is composed of both *ex officio* and elected members and works in conformity with its own Rules. Its composition is currently as follows:

Updated on 14 January 2020

BUREAU (2018-2020)

		Expiry of term
President:	Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya)	April 2020
First Vice-President:	Ms. A. Albasti (United Arab Emirates)	April 2020
Second Vice-President:	Ms. A. Tolley (New Zealand)	April 2020

REGIONAL REPRESENTATIVES

		Expiry of term
African Group		
Ms. K. Bukar Abba Ibrahim (Nigeria)	*Vacancy*	April 2020
Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya)	Ms. M. Drame (Mali)	April 2022
Arab Group		
Ms. M. Azer Abdelmalak (Egypt)	Ms. H. Alhelaissi (Saudi Arabia)	April 2020
Ms. I. Almlohi (Syrian Arab Republic)	Ms. A. Albasti (United Arab Emirates)	April 2022
Asia-Pacific Group		
Ms. R.W Karirathna (Sri Lanka)	Ms. S. Sirivejchapun (Thailand)	April 2020
Ms. P. Maadam (India)	Ms. F. Hosseini (Islamic Republic of Iran)	April 2022
Eurasia Group		
Vacancy	Ms. L. Gumerova (Russian Federation)	April 2020
Ms. Z. Greceanîi (Republic of Moldova)	Ms. E. Vtorygina (Russian Federation)	April 2022
Group of Latin America and the Caribbean		
Ms. E. Mendoza Fernández (Plurinational State of Bolivia)	Ms. K.J. Beteta Rubín (Peru)	April 2020
Ms. J. Àlvarez Vera (Chile)	Ms. K. Sosa de Rodas (El Salvador)	April 2022
Twelve Plus Group		
Ms. S. Ataullahjan (Canada)	Ms. S. Koutra-Koukouma (Cyprus)	April 2020
Ms. A. Tolley (New Zealand)	Ms. L. Vasylenko (Ukraine)	April 2022

MEMBERS OF THE EXECUTIVE COMMITTEE
(ex officio, for the duration of their term on the Executive Committee):

Ms. M.Y. Ferrer Gómez (Cuba)	October 2020
Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal)	April 2023
Ms. C. Widegren (Sweden)	October 2023
Ms. P. Krairiksh (Thailand)	October 2023
Ms. E. Anyakun (Uganda)	October 2023

CHAIRPERSONS OF SESSIONS OF THE FORUM OF WOMEN PARLIAMENTARIANS
(ex officio for two years)

Ms. R. Al Mansoori (Qatar)	April 2021
Ms. G. Čomić (Serbia)	October 2021

GENDER PARTNERSHIP GROUP

This Group is composed of the following four members appointed by the Executive Committee:

Updated on 18 October 2019

Vacancies to be filled at the 142nd IPU Assembly (April 2020)

BOARD OF THE FORUM OF YOUNG PARLIAMENTARIANS OF THE IPU

The Forum of Young Parliamentarians of the IPU is a permanent body dedicated to enhancing the quantitative and qualitative participation of youth in parliaments and in the IPU. The Forum works in conformity with its Rules and Working modalities approved by the Governing Council in March 2014.

An elected bureau, known as the **Board of the Forum of Young Parliamentarians**, conducts the work of the Forum. Each geopolitical group is represented on the Board by one male and one female member under the age of 45 years.

Updated on 17 January 2020

President:	Mr. M. Bouva (Suriname)	April 2021
African Group		
	Ms. M. Tiendrébéogo (Burkina Faso)	April 2021
	Mr. F. Fouty (Gabon)	April 2021
Arab Group		
	Mr. O. Altabtabaee (Kuwait)	April 2021
	Ms. R.S. Al Manthari (Oman)	April 2021
Asia-Pacific Group		
	Ms. R. Nikhil Khadse (India)	April 2021
	Mr. S. Durrani (Pakistan)	April 2021
Eurasia Group		
	Vacancy	
	Ms. E. Afanasieva (Russian Federation)	April 2021
Group of Latin America and the Caribbean		
	Ms. C. López Castro (Mexico)	April 2021
	Current President	
Twelve Plus Group		
	Mr. U. Lechte (Germany)	April 2021
	Ms. M. Grande (Italy)	April 2021

الاتحاد البرلماني الدولي

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

الأمانة العامة الفرنسية:

بيرين بريفوت

الجمعية الوطنية

126، شارع الجامعة

75355 باريس SP 07، فرنسا

رقم الهاتف: 65 66 63 40 1 (33)

البريد الإكتروني: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

www.asgp.co/fr

الأمانة العامة البريطانية:

ريانون هوليس، مجلس العموم

دانيال مولر c/o

لجنة التدقيق الأوروبية

مجلس العموم، قصر وستمنستر

لندن، SW1A 0AA، المملكة المتحدة

رقم الهاتف: 3292 7219 20 (44)

البريد الإلكتروني: hollisr@parliament.uk

www.asgp.co

برن، (سويسرا)، 03 شباط/فبراير 2020

حضرة الأمين العام،

زملائي الأعزاء،

أولاً دعوني أتمنى لكم عاماً سعيداً. وآمل أن تكون سنة ناجحة لجمعيتنا. ستكون أمامنا سنة حافلة، على الأقل فيما يتعلق بالانتخابات، إذ أنه سيكون هناك عدة مناصب لملئها في اللجنة التنفيذية.

وأراسلكم لأدعوكم إلى اجتماع الجمعية في جنيف، في سويسرا، الذي سيعقد من يوم الجمعة 17 إلى يوم الأحد 19 نيسان/أبريل 2020، بالتزامن مع انعقاد الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي. سنعقد أيضاً مؤتمراً مشتركاً مع الاتحاد البرلماني الدولي يوم الإثنين 20 نيسان/أبريل، من الساعة 10:00 إلى الساعة 12:30.

وإن هذا المؤتمر المشترك، تحت موضوع " مشاركة المواطنين في عمل البرلمانات: التحديات والفرص أفضل الممارسات" تم تنظيمه كجزء من التحضيرات للتقرير البرلماني العالمي المقبل. من أجل جعل هذا المؤتمر مفيداً بقدر الإمكان. آمل أن تخصصوا بعض الوقت لملء الاستبيان الذي تلقيناه من الاتحاد البرلماني الدولي. للحصول على التفاصيل كاملة، يرجى الاطلاع على الرسالة الموجهة من الأمناء العامين المناوبين.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

وتجدون مرفقاً مشروع جدول الأعمال لاجتماعاتنا. بالطبع، إنه قابل للتغيير وسيتم إقرار جدول الأعمال النهائي خلال الجلسة العامة الأولى، التي ستبدأ عند الساعة 11:00، يوم الجمعة 17 نيسان/أبريل.

وآمل أن تؤدوا دوراً فعالاً في المناقشات العامة الثلاث التي خططنا لها من أجل هذه الجلسة:

- *السفر من قبل أعضاء البرلمان: قواعد النفقات والمخصصات*
- *أهمية اللجان البرلمانية لسن القوانين*

من أجل تسهيل تنظيم هذه المناقشة، يرجى المساعدة عن طريق ملء الاستبيان المرفق بهذا البريد الإلكتروني، الذي أعده مدير المناقشة، السيد شري ديش ديباك فيرما، الأمين العام في مجلس الشيوخ (راجيا سابها) في الهند؛

- *المساعدة في الانتقال: تقديم الدعم عندما يفقد أعضاء البرلمان مقاعدهم أو يتخلون عنه.*

سيتم تنظيم هذه المناقشة حول مجموعات نقاش غير رسمية، مرتبة حسب مجموعات اللغات، والتي ستتم دعوتها للنظر في المواضيع التالية: أنظمة تمويل تقاعد الأعضاء؛ أنظمة لدعم الأعضاء الذين يتخلون عن مقعدهم طواعية؛ أنظمة لدعم الأعضاء الذين يفقدون مقعدهم.

لدينا أيضاً على جدول الأعمال عدداً من المداخلات الفردية من الأعضاء، مجمعة تحت المواضيع التالية: " في الأخبار"؛ "البرلمان الرقمي"؛ "دور الأمناء العامين للبرلمانات".

ويُدعى الأعضاء إلى اقتراح مراسلات إضافية، على هذه المواضيع أو على مواضيع جديدة، لغاية 20 آذار/مارس 2020.

وللحصول على جميع المعلومات العملية، يرجى الاطلاع على الرسالة الواردة من الأمناء العامين المناوبين.

وأتطلع لرؤيتكم في جنيف.

مع أطيب التمنيات،

فيليب شواب

رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

UNION INTERPARLEMENTAIRE — INTER-PARLIAMENTARY UNION

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DES PARLEMENTS
ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

Secrétariat français :
Perrine Preuvot
Assemblée nationale
126, rue de l'Université
75355 Paris 07 SP, France
Tel: (33) 1 40 63 66 65
e-mail: ppreuvot@assemblee-nationale.fr
www.asgp.co/fr

British secretariat:
Rhiannon Hollis, House of Commons
c/o Daniel Moeller,
European Scrutiny Committee,
House of Commons, Palace of Westminster
London SW1A 0AA United Kingdom.
Tel: (44) 20 7219 3292
e-mail: hollisr@parliament.uk
www.asgp.co

Berne (Switzerland), 3 February 2020

Dear Secretary-General,

Dear Colleagues,

First let me wish you a very happy new year. I also hope it will be a successful year for our association. We will have a busy year at least when it comes to elections, as there will be many posts to fill on our Executive Committee.

I am writing to invite you to the meeting of the Association in Geneva, in Switzerland, which will take place from Friday 17 to Sunday 19 April 2020, in parallel with the 142nd session of the Inter-Parliamentary Union (IPU). We will also have a joint conference with the IPU on Monday 20 April, from 10.00am to 12.30pm.

This joint conference, with the theme of « participation of citizens in the work of Parliaments: challenges, opportunities and best practice » has been organised as part of preparations for the next Global Parliamentary Report. In order to make this session as useful as possible, I hope you will make time to fill in the preparatory questionnaire we have received from the IPU. For full details, please see the letter from the co-secretaries.

Please find attached a draft agenda for our meetings. Of course, this is subject to change, and the final agenda will be adopted during our first plenary session, which will begin at 11.00am on Friday 17 April.

I hope you will play an active part in the three general debates we have planned for this session:

- *Travel by Members of Parliament: Rules for Expenses and Allowances;*

- *The relevance of Parliamentary Committees to Lawmaking*
  In order to facilitate the organisation of this debate, please assist by filling in the questionnaire attached to this email, prepared by the moderator of the debate, Mr Shri Desh Deepak Verma, Secretary-General of the Indian Rajya Sabha;

- *Assisting the transition: Offering support when Members of Parliament lose, or give up, their seats.*
  This debate will be organised around informal discussion groups, arranged by language groups, which will be invited to consider the following topics: Systems for financing the retirement of members; Systems for supporting members who give up their seat voluntarily; Systems for supporting members who lose their seat.

We also have on the agenda a number of individual communications from members, grouped under the following themes: « In the News » ; « Digital Parliament » ; « The role of Secretaries-General of Parliaments. »

Members are invited to propose further communications, on these themes or on new topics, up until 20 March 2020.

For all practical details, please refer to the letter from the co-secretaries.

I look forward very much to seeing you in Geneva.

Yours sincerely,

Philippe SCHWAB
President of the ASGP

الاتحاد البرلماني الدولي

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

الأمانة العامة الفرنسية:

بيرين بريفوت

الجمعية الوطنية

126، شارع الجامعة

75355 باريس SP 07، فرنسا

البريد الإلكتروني: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

www.asgp.co/fr

الأمانة العامة البريطانية:

ريانون هوليس، مجلس العموم

دانيال مولر c/o

لجنة التدقيق الأوروبية

مجلس العموم، قصر وستمنستر

لندن SW1A 0AA المملكة المتحدة

رقم الهاتف: 3292 7219 20 (44)

البريد الإلكتروني: hollisr@parliament.uk

www.asgp.co

لندن، 03 شباط/فبراير، 2020

حضرة الأمين العام،

ستجتمع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في جنيف سويسرا، من يوم الجمعة 17 نيسان/أبريل حتى الأحد 19 نيسان/أبريل 2020. وسيعقد المؤتمر المشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي، يوم الإثنين 20 نيسان/أبريل 2020، من الساعة 10:00 حتى الساعة 12:30، حول موضوع "مشاركة المواطنين في عمل البرلمانات"

المكان والتنقل

سَتُعقد الجلسة في *مركز جنيف الدولي للمؤتمرات* (15 شارع فاريمبي، 1211 جنيف 20)، الذي يقع قرب قصر الأمم. ينبغي على المشاركين التسجيل مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من أجل الظهور على لائحة الحاضرين وتلقي تصاريح المرور الأمنية.

ونظراً لأن هذا الاجتماع لم ينظمه ولن يستضيفه البرلمان الوطني، ستحتاجون إلى تنظيم النقل الخاص بكم بين المطار والفندق ومركز المؤتمرات.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

جدول الأعمال

ستبدأ الجلسة العامة الأولى يوم الجمعة 17 نيسان/أبريل عند الساعة 11:00 صباحاً. وعلى مدى أيام متتالية، ستبدأ الجلسات الصباحية عند الساعة 10:00 في 18 نيسان/أبريل وعند الساعة 10:30 في 19 نيسان/أبريل. ستبدأ جميع جلسات بعد الظهر عند الساعة 14:30. وسيجتمع أعضاء اللجنة التنفيذية كل صباح عند الساعة 09:30.

إن الموعد النهائي لاستلام مقترحات المداخلات هو 20 آذار/مارس 2020. وتحتفظ اللجنة التنفيذية بحق عدم قبول المقترحات التي تصل بعد انقضاء الموعد النهائي.

وسأكون ممتنة لو تفضلتم بإرسال نصوص جميع المداخلات والمساهمات في المناقشات العامة، باللغتين الفرنسية والإنجليزية، في صيغة متوافقة مع ملف وورد Microsoft Word في أقرب وقت ممكن، وذلك قبل يوم الجمعة 27 آذار/مارس، لكي أرتب نشرها على موقعنا الإلكتروني. وألفت انتباهكم إلى قرار اللجنة التنفيذية، الذي تم اتخاذه خلال دورة العام 2016 في جنيف، بأن أي نص مقدم بعد انقضاء الموعد النهائي، يتم تأجيله على الأرجح إلى جلسة لاحقة، أو يتم نشره على الإنترنت من دون الحصول على فرصة تقديمها شخصياً خلال الجلسة.

وخلال الجلسة، يطلب منكم مراجعة نصوص المداخلات والمساهمات عبر الموقع الإلكتروني على جهازكم اللوحي أو على الحاسوب الخاص بكم. وتماشياً مع القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي لأسباب بيئية وأسباب تتعلق بالتكاليف، لن يتم إصدار نسخ ورقية.

ووفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة التنفيذية، يُطلب من الأعضاء أن يقدموا مداخلاتهم بحوالى عشر دقائق من أجل إتاحة الوقت الكافي للحوار والأسئلة. ويحصل الأعضاء على خمس دقائق كحد أقصى لتقديم مساهماتهم في المناقشة العامة، وقد لا يتم استدعاء أي عضو يعتزم ببساطة قراءة نص المساهمة المنشور على الموقع إذا كان الوقت قصيراً.

وستتوفر الترجمة الفورية في اللغتين الإنجليزية، والفرنسية، وفي اللغة العربية أيضاً، بفضل سخاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

الانتخابات

خلال هذه الجلسة، سيتم تنظيم انتخابات من أجل ملء عدة مناصب لعضو عادي في اللجنة التنفيذية. أذكركم بأن فقط الأعضاء الذين هم على اطلاع على رسوم العضوية يمكنهم أن يكونوا مرشحين للانتخابات وأن اللجنة التنفيذية قد تحجب حق التصويت في هذه الانتخابات من الأعضاء الذين هم متأخرون عن سداد رسومهم لسنتين أو أكثر. أنتم مدعوون إلى التحقق من الرسوم غير المدفوعة وتسديدها قبل بدء الجلسة.

ويحق فقط الأعضاء، أو لأعضاء الشرف في الجمعية، أو البدائل المرشحين وفقاً للأصول، أن يصوتوا في الانتخابات. إن الأعضاء أو أعضاء الشرف يراقبون القواعد التالية:

- يجب أن يتم ترشيح البديل قبل افتتاح الجلسة في الفترة التي تنعقد فيها الانتخابات؛
- يجب تعيينهم في رسالة موقعة؛ تحدن الاستمارة على الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية؛
- يجب أن يكون بديلكم عضو من الموظفين في البرلمان
- يحق لكل شخص أن يصوت مرة واحدة: لا يمكن لبديلكم أن يكون عضواً مصوتاً آخر، ولا يمكن أن يكون بديلاً مرشحاً لعضو آخر.

وتتوفر على الموقع الإلكتروني مذكرة حول سير الانتخابات، تتضمن جميع القواعد ذات الصلة.

المشاركة في الجلسات

سأكون ممتنة جداً إذا تكرمتم بالسماح للسيد دانيال مويلر، أن يطلع قبل بدء الجلسة على أي تغييرات تودون إظهارها في قائمة الأعضاء. ويطلب من الأمناء العامين الجدد ملء استمارة العضوية المرفقة. يمكن التواصل مع السيد دانيال عبر البريد الإلكتروني التالي: moellerd@parliament.uk

وإذا كنتم ترغبون في أن يتم تمثيلكم من قبل أحد زملائكم في هذه الجلسة، تماشياً مع قواعد الجمعية، يرجى إعلامنا مسبقاً عن طريق رسالة موجهة إلى السيد فيليب شواب، رئيس جمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية. ويجب أن تتضمن الرسالة اسم الشخص الذي سوف يحل محلكم. ويمكن إرسال الرسالة إما عبر الفاكس أو عبر البريد الإلكتروني.

استبيانات حول اهتماماتكم

- من أجل إعداد المناقشة العامة وتنظيمها بشكل أكثر فعالية حول "أهمية اللجان البرلمانية في سن القوانين"، قام السيد شري ديش ديباك فيرما، الأمين العام لمجلس الشيوخ في الهند (راجيا سابها) بإعداد استبيان وأنتم مدعوون إلى الإجابة عليه. يرجى إرسال ردودكم مباشرة إلى لمجلس الشيوخ في الهند (راجيا سابها) على البريد الإلكتروني التالي: rscp@sansad.nic.in قبل نهاية شباط/فبراير 2020.

- فيما يتعلق بالمؤتمر المشترك الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي و جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية بشأن "مشاركة المواطنين في عمل البرلمانات: التحديات والفرص وأفضل الممارسات"، أعد الاتحاد البرلماني الدولي مشروع مذكرة توضيحية ، مرفقة بهذا البريد الإلكتروني ، بالإضافة إلى استبيان ، أنتم مدعوون للرد عليه مباشرةً على العنوان التالي: https://www.surveygizmo.eu/s3/90207625/IPU142-public-engagement

الموقع الإلكتروني للجمعية وكتيب أعضاء جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية

يتضمن موقعنا www.asgp.co، السير الذاتية للأعضاء وصورهم. إذا لم تكن المعلومات الموجودة عنكم محدّثة، يرجى إرسال المعلومات غير الموجودة إلى البريد الإلكتروني التالي: asgp@parliament.uk

نود أن نذكركم أيضاً بأنه في 17 كانون الثاني/يناير 2020، ستتلقون طلبًا للحصول على معلومات مخصصة لكتيب أعضاء جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية. سيقوم مجلس الأمة في دولة الكويت بنشر النسخة الثالثة من هذا الكتيب قريباً. لتحديث أي معلومات شخصية، يرجى إعادة الاستمارة بعد ملئها إلى البريد الإلكتروني التالي: ipu-grp@kna.kw قبل 15 آذار/مارس 2020.

ويرجى عدم التردد في الاتصال بنا للحصول على أي معلومات تتعلق بالجلسة، أو بأنشطة جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

ريانون هوليس

الأمين العام المناوب لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

UNION INTERPARLEMENTAIRE INTER-PARLIAMENTARY UNION

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DES PARLEMENTS
ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

Secrétariat français :
Perrine Preuvot
Assemblée nationale
126, rue de l'Université
75355 Paris 07 SP, France
e-mail: ppreuvot@assemblee-nationale.fr
www.asgp.co/fr

British secretariat:
Rhiannon Hollis, House of Commons
c/o Daniel Moeller,
European Scrutiny Committee,
House of Commons, Palace of Westminster
London SW1A 0AA United Kingdom.
Tel: (44) 20 7219 3292
e-mail: hollisr@parliament.uk
www.asgp.co

London, 3 February 2020

Dear Secretary-General,

The Association of Secretaries-General of Parliaments will meet in Geneva in Switzerland from Friday 17 April to Sunday 19 April 2020. A joint conference with the IPU will take place on Monday 20 April 2020, from 10.00am to 12.30pm, on the theme of « citizens' participation in the work of Parliaments. »

Location and transport

The session will be held at the CICG – the Geneva International Conference Centre (15 rue de Varembé, 1211 Genève 20), which is located close to the Palais des Nations. Participants must register with the IPU Secretariat in order to appear on the list of attendees and receive their security passes.

Since this meeting is neither organised nor hosted by a national Parliament, you will need to organise your own transport between airport, hotel and conference centre.

Agenda

The first plenary session will begin on Friday 17 April at 11.00am. On subsequent days, morning sessions will start at 10.00am on 18 April and at 10.30am on 19 April. All the afternoon sessions will begin at 2.30pm. The members of the Executive Committee will meet each morning at 9.30am.

The final date for proposals for communications has been set at 20 March 2020. The Executive Committee reserves the right to refuse any proposals for communications which are received after that date.

I would be most grateful if you would kindly send to me the text of communications, and of contributions to General Debates, in both French and English in a format compatible with Microsoft Word, as soon as you can, and in any event before Friday 27 March, so that I can arrange to have them published on the website. I draw your attention to the fact that, during the session held at Geneva in October 2016, the Executive Committee announced that any communication for which the text was submitted after the cut-off date might be postponed to a later session, or simply published online without the opportunity to present it in person during a session.

During the session, you are invited to refer to the communications and contributions sent by our members using your tablet or computer. In line with decisions taken by the Interparliamentary Union, for environmental and cost reasons, no paper copies will be supplied.

Following principles decided by the Executive Committee, members should present their communications in about ten minutes, in order to allow time for dialogue and questions. Members will have a maximum of five minutes to present their contributions to General Debates. Any member intending simply to read out a contribution they have had published on the website may be asked not to take the floor if time is short.

Interpretation will be provided in English and French and also, thanks to the generosity of the Association of Secretaries-General of Arab Parliaments, in Arabic.

Elections

During this session elections will be organised in order to fill several posts of Ordinary Member of the Executive Committee. I remind you that only members who are up to date with their membership fees may be candidates for election, and that the Executive Committee may remove the right to vote in these elections from members who are two or more years in arrears with their membership fees. You are therefore encouraged to check and settle any outstanding fees before the session begins.

Only members, or honorary members of the association, or their duly nominated proxies, may vote in the election. Members or honorary members must observe the following rules:

- your proxy must be nominated before the opening of the session in the course of which the election is held;
- you must designate them in a signed letter; the form can be found on the ASGP website;
- your proxy must be a member of staff of your Parliament;
- each person may only vote once: your proxy may not be another voting member, nor may they be another member's nominated proxy.

A note on the conduct of elections, containing all the relevant rules can be found on the website.

Participation in the sessions

I would be very grateful if you would indicate to Daniel Moeller, before the conference begins, any changes you would like made to our list of members. For newly appointed secretaries-general, a

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DES PARLEMENTS
ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

Secrétariat français :
Perrine Preuvot
Assemblée nationale
126, rue de l'Université
75355 Paris 07 SP, France
e-mail: ppreuvot@assemblee-nationale.fr
www.asgp.co/fr

British secretariat:
Rhiannon Hollis, House of Commons
c/o Daniel Moeller,
European Scrutiny Committee,
House of Commons, Palace of Westminster
London SW1A 0AA United Kingdom.
Tel: (44) 20 7219 3292
e-mail: hollisr@parliament.uk
www.asgp.co

membership form is attached to this letter. You can contact Daniel at the following address: moellerd@parliament.uk.

If you wish to be represented at this session by one of your colleagues in line with the Association's Rules, please confirm this in advance, by writing to Mr Philippe Schwab, President of the ASGP, and stating the name of the person who will replace you. You can send me this signed letter by email.

Questionnaires for your attention

- In order to more effectively prepare and organise the general debate on « The relevance of Parliamentary Committees to Lawmaking », Mr Shri Desh Deepak Verma, Secretary General of the Indian Rajya Sabha has prepared a questionnaire to which you are encouraged to respond. Please send your responses directly to the Rajya Sabha at rscp@sansad.nic.in before the end of February 2020.

- In connection with the joint conference organised by the IPU and ASGP on « Citizen Participation in the work of Parliaments : challenges, opportunities and best practice », the IPU has prepared a draft concept note, attached to this email, as well as a questionnaire, to which you are invited to respond directly at this address : https://www.surveygizmo.eu/s3/90207625/IPU142-public-engagement

ASGP website and handbook of ASGP members

Our website, www.asgp.co, features biographies and pictures of our members. If the details we hold for you are out of date, please do update us at the following address: ASGP@parliament.uk

I should also remind you that on 17 January 2020 you will have received a request for information intended for the handbook of members of the ASGP. The National Assembly of Kuwait will shortly publish

the third edition of this book. For any updated personal details, please return your completed form to ipu-grp@kna.kw before 15 March 2020.

Please do not hesitate to contact us for any information relating to the session, or on the activities of the ASGP.

Yours sincerely,

Rhiannon Hollis
Co-Secretary, ASGP

آخر تحديث: 31.01.2020

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مؤتمر ربيع 2020 – جنيف

مشروع جدول أعمال المؤتمر

تم إعداد مشروع جدول الأعمال هذا من قبل رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، استناداً إلى المقترحات المقدمة في الاجتماع الأخير في بلغراد والمقترحات للمداخلات الواردة منذ ذلك الحين. ولم يتم النظر فيه من قبل اللجنة التنفيذية ولم يتم إقراره من قبل الجمعية ولذلك هو قابل للتغيير.

www.asgp.co
ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

الجمعة 17 نيسان/أبريل (صباحاً)
الساعة 09:30 • اجتماع اللجنة التنفيذية *** **الساعة 11:00** • افتتاح الجلسة • جدول أعمال الجلسة • الأعضاء الجدد ***الموضوع: في الأخبار***

الجمعة 17 نيسان/أبريل (بعد الظهر)

الساعة 14:30

مناقشة عامة: السفر من قبل أعضاء البرلمان: قواعد النفقات والمخصصات

مدير الجلسة (المناقشة): السيد خوسيه مانويل أروخو، نائب الأمين العام للجمعية العامة في جمهورية البرتغال

من أجل ممارسة ولايتهم بكرامة، وشفافية، أنشأ البرلمانيون، على مر السنين، العديد من الأنظمة التي تحدد كيفية تعويض نفقاتهم المتكبدة في السفر من مكان إقامتهم إلى البرلمان.

وبما أن القواعد تمثل الدوائر، من الطبيعي أيضاً أن تطبق لتسديد النفقات المتكبدة في السفر، فيما يتعلق بأنشطتهم على الصعيدين الإقليمي أو الوطني.

وأخيراً، تحدد أشكال التسديد للبرلمانيين للسفر الدولي ضمن نطاق نشاط برلماني دولي، الذي يتزايد بكثافة.

وتهدف المناقشة العامة إلى تحليل الأنظمة المختلفة، وأشكال التعويض القائمة، ضمن إطار المراقبة المتزايدة باستمرار في هذا المجال.

الموضوع: موظفو البرلمان

- مداخلة من السيد سيمون بورتون، كاتب مساعد، مجلس اللوردات، المملكة المتحدة: "ماذا نتوقع من الأمين العام في القرن الواحد والعشرين؟"
- مداخلة من السيدة بنتيواوا، الأمين العام بالنيابة للبرلمان، جنوب إفريقيا: "تقييم أداء المسؤولين البرلمانيين: حالة تستدعي السجل المتكامل لقياس الأداء"

الأحد 18 نيسان/أبريل (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 10:00

الموضوع: البرلمان الرقمي

- مداخلة من السيد سرجيو سامبيو كونتريراس دي أليدا، المدير العام لمجلس النواب، البرازيل: "التغير الرقمي: خرق الأنماط، وتشجيع التفاعلات من خلال عملية إنشاء موقع إلكتروني جديد لمجلس النواب"
- مداخلة من السيد غيفي ميكانادزيه، الأمين العام لبرلمان جورجيا: "الإشراك الرقمي للمواطنين في أنشطة برلمان جورجيا"

الساعة 11:00: الموعد النهائي لتقديم الترشيحات لمناصب العضو العادي في اللجنة التنفيذية

السبت 18 نيسان/أبريل (بعد الظهر)

الساعة 14:30

- تقديم الترشيحات لمناصب العضو العادي في اللجنة التنفيذية

مناقشة عامة مع فرق مناقشة غير رسمية: المساعدة في الانتقال: تقديم المساعدة عندما يفقد أعضاء البرلمان مقاعدهم، أو عندما يتخلون عنها

مدير الجلسة (المناقشة): السيد تشارلز روبرت، كاتب في مجلس العموم في كندا

مواضيع فرق المناقشة غير الرسمية:

1. أنظمة تمويل تقاعد الأعضاء
2. أنظمة لدعم الأعضاء الذين يتخلون عن مقعدهم طواعية
3. أنظمة لدعم الأعضاء الذين يفقدون مقعدهم

تقارير من فرق المناقشة في الجلسة العامة، والمناقشة العامة.

الساعة 17:00: انتخابات لملء مناصب الأعضاء العاديين في اللجنة التنفيذية

الأحد 19 نيسان/أبريل (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 10:30

مناقشة عامة: مدى أهمية اللجان البرلمانية في سن القوانين

مدير الجلسة (المناقشة): ديش ديباك فيرما، الأمين العام لمجلس الشيوخ في الهند (راجيا سابها)

تم إرسال الأسئلة التمهيدية لهذه المناقشة إليكم عبر الاستبيان المتوفر على الموقع الإلكتروني للجمعية، وأنتم مدعوون إلى الإجابة عليه قبل نهاية شهر شباط/فبراير.

الأحد 19 نيسان/أبريل (بعد الظهر)
الساعة 14:30 • عرض من قادة محور مركز الابتكار في البرلمانات عن عملهم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 (على أن يتم التأكيد لاحقاً). • عرض عن التطورات الأخيرة في الاتحاد البرلماني الدولي. • مسائل إدارية • مشروع جدول الأعمال للاجتماع المقبل الذي سيعقد في كيغالي (رواندا)، تشرين الأول/أكتوبر 2020.

الإثنين 20 نيسان/أبريل (صباحاً)
الساعة 10:00
ورشة عمل يشارك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "المشاركة العامة في عمل البرلمانات: التحديات والفرص والممارسات الجيدة" في السنوات الأخيرة، ازداد طلب المواطنين بأن يتم سماع صوتهم، ومشاركتهم في عمليات صنع القرار. بما أن المشاركة العامة تواجه خيبة أمل جماهرية إزاء المؤسسات التمثيلية المنشأة، التي تم تمكينها بالتطور السريع للتكنولوجيات الجديدة، أصبحت موضوعاً ناشئاً في الإطار البرلماني. كيف تتفاعل البرلمانات مع هذه الظواهر؟ هل وضعت آليات فعالة لإشراك المواطنين؟ بأي أساليب وإلى أي مدى تحوّل العمليات التشاركية العلاقة بين المواطنين والممثلين المنتخبين؟ كيف تؤثر في الدور البرلماني التقليدي؟ ما كان تأثير المبادرات التشاركية على العمل البرلماني، وعلى العلاقات مع المواطنين؟ وستناقش الجلسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي، وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، التحديات والفرص للمشاركة العامة في عمل البرلمان. ستوفر مجالاً للبرلمانيين والأمناء العامين لمشاركة خبراتهم، والممارسات الجيدة. وتُدعى البرلمانات إلى المساهمة في الأمثلة عن الممارسة الجيدة مسبقاً من خلال دراسة استقصائية إلكترونية ما قبل الجلسة. ستساعد هذه الأمثلة في إثراء الإعداد لهذه الجلسة، من أجل أن تكون مترسخة في الخبرة البرلمانية. وستوسع هذه الجلسة نطاق النقاش الذي انعقد في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي في بلغراد، في تشرين الأول/أكتوبر 2019. أظهر هذا النقاش أن البرلمانات قلقة إزاء الفجوات بين الناس، ومؤسسات الحوكمة. كما تحدثت البرلمانات عن اهتمامها في إعادة إقامة الصلات مع المواطنين، وتوفير عمليات جديدة، ومفتوحة، وجيدة التنظيم من أجل المشاركة العامة في صنع القرار البرلماني. تحتاج البرلمانات إلى وسائل لتنظيم المشاركة الفعالة، مما سيفضي إلى قوانين تخدم الناس بشكل أفضل. وبناءً على ذلك، ستكون المشاركة العامة في عمل البرلمان موضوع التقرير البرلماني العالمي المقبل. خلال العام 2020، سيجري الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البحوث، وسيجمعان أمثلة عن الممارسات الجيدة بهدف وضع توصيات لمشاركة عامة فعالة أكثر في عمليات صنع القرار البرلمانية حول العالم.

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DE PARLEMENTS
ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

Session d'avril 2020 – Genève / *April session 2020 - Geneva*

PROJET D'ORDRE DU JOUR DE LA CONFERENCE / *DRAFT ORDERS OF THE DAY OF THE CONFERENCE*

Ce projet d'ordre du jour a été préparé par le Président par intérim de l'ASGP, sur la base des thèmes proposés lors de la dernière session de Belgrade et des propositions de communications reçues depuis celle-ci. Il n'a pas été soumis au Comité exécutif ni adopté en séance plénière, et est donc susceptible de modifications.

This draft agenda has been drawn up by the President of the ASGP, based upon the proposals made at the last meeting in Belgrade and the proposals for papers which have been received since then. It has not been examined by the Executive Committee nor adopted by the Association and is therefore subject to change.

Vendredi 17 avril (matin) / *Friday 17 April (morning)*

9h30

- Réunion du Comité exécutif

***

11h

- Ouverture de la session
- Ordre du jour de la session
- Nouveaux membres

***

Thème : Dans l'actualité

9.30 am

Meeting of the Executive Committee

***

11 am

Opening of the session

Orders of the day of the Conference

New members

***

Theme : In the news

Vendredi 17 avril (après-midi) / *Friday 17 April (afternoon)*

14h30

Débat général : Les déplacements des parlementaires : règles applicables aux frais de mission

Conduite du débat : M. José Manuel ARAÚJO, Secrétaire général adjoint de l'Assemblée de la République du Portugal

Pour un exercice digne et transparent de leur mandat, les parlementaires ont, au fil des ans, élaboré différents régimes qui définissent comment compenser leurs dépenses pour les déplacements de leur domicile au siège du Parlement.

En tant que représentants des circonscriptions, il apparaît en effet naturel que des règles soient appliquées afin de financer les déplacements nécessaires à leur engagement au niveau régional comme national.

Des formes d'indemnisation sont également définies pour les déplacements internationaux effectuées dans le cadre d'une activité parlementaire internationale qui se révèle de plus en plus intense.

Ce débat général propose d'analyser les différents régimes et formes d'indemnisation qui existent, dans le contexte d'un contrôle de plus en plus étroit des dépenses parlementaires.

Thème : Le personnel parlementaire

- Communication de M. Simon BURTON, Greffier adjoint de la Chambre des Lords du Royaume-Uni : « qu'attend-t-on d'un Secrétaire général au 21ème siècle ? »

- Communication de Mme Pénélope Nolizo TYAWA, Secrétaire générale du Parlement d'Afrique du Sud : « L'évaluation de la performance des fonctionnaires parlementaires : exemple pour une fiche d'évaluation équilibrée »

2.30 pm

General debate: Travel by Members of Parliament: Rules for Expenses and Allowances

Moderator: Mr José Manuel ARAÚJO, Deputy Secretary General of the Assembly of the Republic, Portugal

To allow a dignified and transparent exercise of their mandate, parliamentarians have, over the years, created several regimes that define how to compensate their expenses incurred in travelling from their residence to Parliament.
As they represent constituencies, it is also natural for rules to be applied to reimburse them for the expenses incurred in travelling, in connection with engagement activities of a regional or national character.
Finally, forms of reimbursement to parliamentarians are also defined for international travel that they carry out within the scope of international parliamentary activity, which is increasingly intense.
This general debate is intended to analyze the different regimes and forms of compensation that exist, in the context of ever-increasing scrutiny of this area.

Theme: Parliamentary personnel

- *Communication by Mr Simon BURTON, Clerk Assistant, House of Lords, United Kingdom: "What do we expect of the Secretary-General in the 21st century?"*

- *Communication by Ms PN TYAWA, Acting Secretary to Parliament, South Africa: "Assessing the performance of Parliamentary officials: A case for the balanced scorecard"*

Samedi 18 avril (matin) / *Saturday 18 April (morning)*	
9h30 • Réunion du Comité exécutif *** **10h** **Thème : Le Parlement numérique** • Communication de M. Sergio SAMPAIO CONTREIRAS DE ALMEIDA, Directeur général de la Chambre des députés du Brésil : « Le passage au numérique : briser les paradigmes et encourager les interactions tout au long de la création du nouveau site internet de la Chambre des députés » • Communication de Givi MIKANADZE, Secrétaire général du Parlement de Géorgie : « La participation numérique des citoyens aux activités du Parlement de Géorgie » **11h : Heure limite de dépôt des candidatures pour l'élection destinée à pourvoir des postes au Comité exécutif (membres ordinaires)**	***9.30 am*** • *Meeting of the Executive Committee* *** ***10.00 am*** ***Theme : Digital Parliament*** • *Communication by Mr Sergio SAMPAIO CONTREIRAS DE ALMEIDA, Director General of the Chamber of Deputies, Brazil: "The Digital Turnover: breaking paradigms and fomenting interactions through the process of making a new Website for the Chamber of Deputies"* • *Communication by Mr Givi MIKANADZE, Secretary General of the Parliament of Georgia: "Digital Engagement of Citizens in the activities of the Parliament of Georgia"* **11.00 am: Deadline for nominations for the posts of ordinary member of the Executive Committee**

Samedi 18 avril (après-midi) / *Saturday 18 April (afternoon)*	
14h30	**2.30 pm**
• Présentation des candidatures aux postes de membres ordinaires du Comité exécutif.	• Presentations by candidates for posts of ordinary members of the Executive Committee
• Débat général avec groupes informels de discussion : Une aide à la transition : proposer un soutien aux parlementaires qui quittent ou doivent quitter leur mandat	General Debate with informal discussion groups: Assisting the transition: Offering support when Members of Parliament lose, or give up, their seats
Conduite du débat : M. Charles ROBERT, Greffier de la Chambre des Communes du Canada	Moderator: Mr Charles ROBERT, Clerk of the House of Commons of Canada
Thèmes des groupes informels de discussion : 1. Les systèmes de financement de la retraite des parlementaires 2. Les systèmes de soutien aux parlementaires qui ne se présentent pas à un nouveau mandat 3. Les systèmes de soutien aux parlementaires qui échouent à être réélus	Themes for informal discussion groups: 1. Systems for financing the retirement of members 2. Systems for supporting members who give up their seat voluntarily 3. Systems for supporting members who lose their seat
Synthèse des rapporteurs en séance plénière et débat général.	*Reports from discussion groups in the plenary, and general debate.*
17h : Élection destinée à pourvoir des postes vacants au Comité exécutif (membres ordinaires)	***5.00 pm: Elections to posts of ordinary members of the Executive Committee***

Dimanche 19 avril (matin) / *Sunday 19 April (morning)*	
9h30	***9.30 am***
• Réunion du Comité exécutif	• *Meeting of the Executive Committee*
***	***
10h30	***10.30 am***
Débat général : La pertinence des Commissions parlementaires dans l'exercice de la fonction législative Conduite du débat : M. Desh DEEPAK VERMA, Secrétaire général du Rajya Sabha d'Inde	*General debate: The relevance of Parliamentary Committees to Lawmaking* *Moderator: Mr Desh DEEPAK VERMA, Secretary General of the Rajya Sabha of India*
Les questions soulevées par ce débat général vous ont été transmises en la forme d'un questionnaire, disponible sur le site internet de l'association, auquel il vous est demandé de répondre avant la fin du mois de février.	*Preparatory questions for this debate have been sent to you in the form of a questionnaire, available on the Association's website, to which you are invited to respond before the end of February.*

Dimanche 19 avril (après-midi) / *Sunday 19 April (afternoon)*	
14h30	***2.30 pm***
• Présentation par les chefs de pôles régionaux du Centre pour l'innovation au Parlement des travaux réalisés depuis octobre 2019 *(à confirmer)* • Présentation sur les développements récents au sein de l'UIP • Questions administratives • Projet d'ordre du jour de la prochaine session à Kigali (Rwanda), en octobre 2020	• *Presentation from Centre for Innovation in Parliaments Hub leads on their work since October 2019 (TBC)* • *Presentation on recent developments in the IPU* • *Administrative questions* • *Draft agenda for the next meeting in Kigali (Rwanda), October 2020*

Lundi 20 avril (matin) / *Monday 20 April (morning)*

10h00

Conférence organisée conjointement avec l'UIP, en partenariat avec le PNUD : « La participation des citoyens aux travaux des Parlements : défis, opportunités et bonnes pratiques »

Ces dernières années, les citoyens ont été de plus en plus nombreux à exiger que leur voix soit entendue et à vouloir participer aux processus décisionnels. Renforcée par une déception généralisée du public vis-à-vis des institutions représentatives établies et facilitée par le développement rapide des technologies, la participation citoyenne est un thème toujours plus actuel dans le contexte parlementaire.

Comment les parlements réagissent-ils à ce phénomène ? Ont-ils mis en place des mécanismes efficaces pour nouer le dialogue avec les citoyens ? De quelle manière et dans quelle mesure les processus participatifs modifient-ils la relation entre les citoyens et leurs représentants élus ? Quelles répercussions ces processus ont-ils sur le rôle traditionnellement dévolu au parlement ? Quel a été l'impact des initiatives participatives sur les travaux parlementaires et sur les relations des parlements avec les citoyens ? Comment les parlements s'adaptent-ils pour travailler avec ces nouvelles formes de communautés et de mouvements sociaux ?

La séance organisée conjointement par l'UIP et l'ASGP examinera les défis et les opportunités de la participation du public aux travaux des parlements. À cette occasion, des parlementaires et des Secrétaires généraux mettront en commun leurs expériences et leurs bonnes pratiques.

Les parlements sont invités à transmettre des exemples de bonnes pratiques en amont de la réunion en répondant à une enquête préalable. Ces exemples serviront à la préparation de la séance, qui se basera ainsi avant tout sur l'expérience parlementaire.

Cette séance s'inscrira dans la droite ligne du débat qui s'est déroulé à la 141e Assemblée de l'UIP à Belgrade en octobre 2019. Lors de ce débat, les parlements se sont montrés préoccupés par les clivages qui existent entre le public et leurs institutions de gouvernance. Ils ont fait part de leur volonté de renouer des liens avec les citoyens et de créer des processus nouveaux, ouverts et structurés pour inviter le public à participer au processus décisionnel parlementaire. Aussi, les parlements ont besoin d'outils pour veiller à ce que cette participation soit efficace, ce qui leur permettra d'élaborer des lois qui répondront mieux aux besoins des citoyens.

La participation du public aux travaux des parlements sera ainsi le thème du prochain Rapport parlementaire mondial. Tout au long de l'année 2020, l'UIP et le PNUD se documenteront et recueilleront des exemples de bonnes pratiques en vue de formuler des recommandations pour améliorer la participation du public au processus décisionnel parlementaire partout dans le monde.

10.00 am

Workshop organized jointly with the IPU, in partnership with the UNDP: "Public engagement in the work of parliaments: Challenges, opportunities and good practices"

In recent years, there has been a large increase in citizens' demand to have their voice heard and to be part of decision-making processes. Enhanced by a general public disappointment with established representative institutions and enabled by a rapid development of new technologies, public engagement has become an emerging theme in the parliamentary context. How do parliaments react to these trends? Have they developed effective mechanisms to engage with citizens? In which ways and to what extent do participatory processes transform the relationship between citizens and their elected representatives? How do they affect the traditional parliamentary role? What has been the impact of participatory initiatives, on parliamentary work and on relations with citizens?

This joint IPU-ASGP session will debate the challenges and opportunities of public engagement in the work of parliament. It will provide a space for parliamentarians and Secretaries General to share their experiences and good practice.

Parliaments are being invited to contribute examples of good practice in advance through an online pre-session survey. These examples will help to inform the preparation of this session, so that it can be firmly grounded in parliamentary experience.

This session will extend the discussion that took place at 141st IPU Assembly in Belgrade in October 2019. That discussion showed that parliaments are concerned about gaps between the public and their institutions of governance. Parliaments spoke of their interest in re-establishing links with citizens and creating new, open and well-structured processes for public engagement in parliamentary decision-making. Parliaments need tools to organize participation effectively, resulting in laws that better serve the people.

Accordingly, public engagement in the work of parliament will be the theme of the next Global Parliamentary Report (GPR). Throughout 2020, IPU and UNDP will be undertaking research and gathering good practice examples with the aim of developing recommendations for more effective public engagement in parliamentary decision-making processes around the world.

جمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية

مؤتمر جنيف

17–19 نيسان/أبريل 2020

إذا كنتم ترغبون في تقديم مداخلة في المؤتمر، يرجى ملء هذه الاستمارة. ويرجى أخذ العلم أنه سيتم وضع المداخلات المختارة على جدول الأعمال المقرر أن توافق عليه اللجنة التنفيذية يوم الجمعة 17 نيسان/أبريل 2020. وينبغي تقديم نسخة عن كل مداخلة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

(تعاد إلى ريانون هوليس، الأمين العام المشارك، **في موعد أقصاه 20 آذار/مارس 2020**)
hollisr@parliament.uk

أود أن أقدم مداخلة في مؤتمر جمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية في جنيف بشأن الموضوع التالي:

.....

.....

.....

.....

الاسم:

البلد: .....

المجلس:

وامتثالاً لقرار اتخذته اللجنة التنفيذية، ينبغي ألا تتجاوز مدة مداخلتكم عشر دقائق.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

ASGP

Geneva Conference

17 – 19 April 2020

If you would like to present a communication at the conference, please fill in this form. Please note that selected communications will be put onto the agenda that is scheduled to be agreed by the Executive Committee on Friday 17 April 2020.
A copy of each communication must be supplied in both English and French.

(To be returned to Rhiannon HOLLIS, Joint Secretary, **by 20 March 2020 at the latest**.)

hollisr@parliament.uk

I would like to present a communication at the ASGP conference in Geneva on the following subject:

.....

.....

.....

.....

.....

NAME (CAPITAL LETTERS):

COUNTRY: .....

HOUSE:

In compliance with a decision taken by the Executive Committee, the presentation of your communication should not exceed ten minutes.

جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية

الأمانة العامة الفرنسية

بيرين بريوفوت، الجمعية الوطنية

126، شارع الجامعة، 75355 باريس SP 07، فرنسا

رقم الهاتف: 65 66 63 40 1 (33)

رقم الفاكس: 40 52 63 40 1 (33)

البريد الإلكتروني: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

الأمانة العامة البريطانية

ريانون هوليس، مجلس العموم

c/o دانيال مويلر، لجنة التدقيق الأوروبية

مجلس العموم ، لندن، SW1A 0AA

رقم الهاتف: 3266 7219 20 (44)

البريد الإلكتروني: hollisr@parliament.uk

استمارة طلب عضوية في جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية

الشهرة	
الاسم	
تاريخ الميلاد	
الجنسية	
عنوان المكتب	
رقم الهاتف (المكتب)	
الفاكس	
البريد الإلكتروني	
الموقع الإلكتروني	
اسم الدولة	
الوظيفة	
هل برلمانكم هو برلمان دولة سيادية؟	
هل بلدكم عضو في الأمم المتحدة؟ (إن لم يكن، لم لا؟)	
هل برلمانكم عضو في الاتحاد البرلماني الدولي؟ (إن لم يكن، لم لا؟)	
اسم الجمعية أو البرلمان الذي أنتم حالياً أمينها/ أمينه العام	

من هي السلطة التي قامت بتعيينكم؟	
تحت أي سلطة تقومون بمسؤولياتكم؟	
كم يبلغ عدد الموظفين الذين يعملون تحت إشرافكم؟	
هل أنتم عضواً مُنتخباً في الجمعية؟	

يرجى إرفاق مخطط تنظيمي لإدارة خدمات الجمعية / البرلمان	
السجل الوظيفي[1] نوع الوظيفة عدد الموظفين الذين تشرف عليهم سبب ترك الوظيفة اسم الموظف	وصف واجباتكم ومسؤولياتكم
السجل الوظيفي نوع الوظيفة عدد الموظفين الذين تشرف عليهم سبب ترك الوظيفة اسم الموظف	وصف واجباتكم ومسؤولياتكم
السجل الوظيفي نوع الوظيفة عدد الموظفين الذين تشرف عليهم سبب ترك الوظيفة اسم الموظف	وصف واجباتكم ومسؤولياتكم
يرجى إرفاق سيرة ذاتية موجزة وصورة في صيغة JPG، JPEG، أوGIF (يرجى إرسالها إلى البريد الإلكتروني التالي: asgp@parliament.uk)	
أقرّ بأن البيانات الواردة في إجابتي عن الأسئلة السابقة صحيحة. التوقيع	

[1] بدءاً من آخر موقع وظيفي، قوموا بوصف مهامكم بالترتيب الزمني العكسي.

UNION INTERPARLEMENTAIRE — INTER-PARLIAMENTARY UNION

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DES PARLEMENTS
ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

Secrétariat français :
Perrine Preuvot, Assemblée nationale
126, rue de l'Université 75355 Paris 07 SP, France
Tel: (33) 1 40 63 66 65 Fax: (33) 1 40 63 52 40
e-mail: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

British Secretariat:
Rhiannon Hollis, House of Commons
c/o Daniel Moeller, European Scrutiny Committee
House of Commons, London, SW1A 0AA
Tel: (44) 20 7219 3292
e-mail: hollisr@parliament.uk

Formulaire de demande d'adhésion à l'Association des Secrétaires Généraux des Parlements
Request for membership of the Association of the Secretaries-General of Parliaments

Nom / Name	
Prénom / First Name	
Date de naissance / Date of Birth	
Nationalité / Nationality	
Adresse professionnelle / Office address	
Téléphone (bureau) / Telephone (work)	
Fax	
Courriel / E-mail	
Website / Site web	
Nom de l'Etat / Name of State	
Job title / fonction	
L'Etat duquel dépend votre Parlement est-il souverain ? Is your Parliament the Parliament of a sovereign State?	
Votre Etat est-il membre des Nations Unies ? (si non, pourquoi ?) Is your country a member of the United Nations? (If not, why not?)	
Votre Parlement est-il membre de l'Union Interparlementaire ? (si non, pourquoi ?) Is your Parliament a member of the Interparliamentary Union? (If not, why not?)	
Nom de l'Assemblée ou du Parlement dont vous êtes le (la) secrétaire général(e) Name of the Assembly or Parliament of which you are currently the secretary general	
Autorité qui vous a nommé (e) ? By which Authority were you appointed?	
Autorité sous laquelle vous exercez votre responsabilité ? Under whose authority do you carry out your responsibilities?	
Nombre de fonctionnaires sous votre autorité ? How many employees are supervised by you?	
Etes-vous un membre élu de votre Assemblée ? Are you an elected member of your Assembly?	

Fournissez un organigramme des services de l'Assemblée / du Parlement ***Please attach a management chart of the Assembly / Parliament services***	
Emploi précédemment exercé[1] Employment record Type d'emploi / type of business Nombre de personnes sous votre autorité Number of employees supervised by you Raison du changement de poste Reason for leaving Nom de l'employeur / Name of employer	Description de vos fonctions et responsabilités Description of your duties and responsibilities
Emploi précédemment exercé Employment record Type d'emploi / type of business Nombre de personnes sous votre autorité Number of employees supervised by you Raison du changement de poste Reason for leaving Nom de l'employeur / Name of employer	Description de vos fonctions et responsabilités Description of your duties and responsibilities
Emploi précédemment exercé Employment record Type d'emploi / type of business Nombre de personnes sous votre autorité Number of employees supervised by you Raison du changement de poste Reason for leaving Nom de l'employeur / Name of employer	Description de vos fonctions et responsabilités Description of your duties and responsibilities
Veuillez fournir une <u>courte biographie</u> et une <u>photo</u> au format JPG, JPEG ou GIF (à envoyer à : asgp@assemblee-nationale.fr) **Please attach a <u>brief biography</u> and a <u>photo</u> in JPG, JPEG or GIF (send to : asgp@parliament.uk)**	
Je certifie l'exactitude de mes déclarations. I certify that the statements made be me in answer to the foregoing questions are true. *Signature*	

[1] En commençant par votre poste le plus récent, décrivez vos fonctions dans l'ordre chronologique inverse. *Starting with your most recent post, list positions held in reverse order.*

استمارة ترشيح بديل

السيد فيليب شواب

رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

الأمناء العامين المشاركين، جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

أرشح بموجب القانون.....

عضواً من موظفي البرلمان الذي أنتمي إليه، كبديل عني في

- الانتخابات التي ستعقد في جنيف في نيسان/أبريل 2020

توقيع عضو جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية:

الاسم (مطبوع):

الجنسية:

LETTER OF SUBSTITUTION

Mr Philippe SCHWAB
President, ASGP
c/o Joint Secretaries, ASGP

I hereby nominate ……,

a member of my parliamentary staff, as my substitute for

- the elections to be held during the session in Geneva in April 2020.

Signature of ASGP member:

Name (printed):

Nationality:

جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية

شارع بوميبه 5 (صندوق البريد 330) CH -1218 لو غراند ساكونكس/جنيف

الأمانة العامة الفرنسية

بيرين بريوفوت، الجمعية الوطنية

126، شارع الجامعة، 75355 باريس SP 07، فرنسا

رقم الهاتف: 65 66 63 40 1 (33)

البريد الإلكتروني: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

الأمانة العامة البريطانية

إميلي كومندر، مجلس العموم

c/o دانيال مويلر، لجنة النقل

مجلس العموم ، لندن، SW1A 0AA

رقم الهاتف: 3266 7219 20 (44)

البريد الإلكتروني: commandere.parliament@gmail.com

منصب العضو العادي

استمارة ترشيح في اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين في البرلمانات الوطنية

الشهرة	
الاسم	
تاريخ الميلاد	
الجنسية	
العنوان	
رقم الهاتف (المكتب)	
البريد الإلكتروني	
اسم الدولة	
اسم الجمعية أو البرلمان الذي أنتم حالياً أمينها/ أمينه العام	
هل أنتم عضواً مُنتخباً في الجمعية؟	
المداخلات و/أو التقارير المقدمة إلى جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية خلال السنوات الثلاث الأخيرة	
وفقاً للمادة 17.1 من النظام الداخلي للجمعية، أقبل بموجبه رسمياً أن أكون مرشح للجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	
أقرّ بأن البيانات الواردة في إجابتي عن الأسئلة السابقة صحيحة وأنني أرغب بالترشح التوقيع	

UNION INTERPARLEMENTAIRE — INTER-PARLIAMENTARY UNION

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DES PARLEMENTS

ASSOCIATION OF SECRETARIES-GENERAL OF PARLIAMENTS

CHEMIN DU POMMIER 5 (CASE POSTALE 330) CH - 1218 LE GRAND-SACONNEX / GENEVE

Secrétariat français :
Perrine Preuvot, Assemblée nationale
126, rue de l'Université 75355 Paris 07 SP, France
Tel: (33) 1 40 63 66 65
e-mail: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

British Secretariat:
Emily Commander, House of Commons
c/o Daniel Moeller, Transport Committee
House of Commons, London, SW1A 0AA
Tel: (44) 20 7219 3266
e-mail: commandere.parliament@gmail.com

Post of ordinary member/ Poste de membre ordinaire

Formulaire de candidature au Comité exécutif de l'Association des Secrétaires Généraux de Parlements
Candidature to the Executive Committee of the Association of the Secretaries-General of Parliaments

Nom / Name	
Prénom / First Name	
Date de naissance / Date of Birth	
Nationalité / Nationality	
Adresse / Address	
Téléphone (bureau) / Telephone (work)	
e-mail	
Nom de l'Etat / Name of State	
Nom de l'Assemblée ou du Parlement dont vous êtes le (la) secrétaire général(e) Name of the Assembly or Parliament of which you are currently the secretary general	
Etes-vous un membre élu de votre Assemblée ? Are you an elected member of your Assembly?	
Communications et/ou rapports présentés à l'ASGP au cours des trois dernières années Communications and/or reports presented to the Association during the past three years	
Conformément à l'article 17.1 du Règlement de l'Association, je declare ici formellement faire acte de candidature au Comité exécutif de l'ASGP. According to Rule 17.1 of the Rules of Procedure of the Association, I hereby formally accept to be candidate to the Executive Committee of the ASGP.	
Je certifie l'exactitude de mes déclarations et que je veux me présenter comme candidat. I certify that the statements made in answering to the foregoing questions are true and that I am willing to stand as a candidate. *Signature*	

UNION INTERPARLEMENTAIRE INTER-PARLIAMENTARY UNION

جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية

شارع بومييه 5 (صندوق البريد 330) CH -1218 لو غراند ساكونكس/جنيف

الأمانة العامة الفرنسية

بيرين بريوفوت، الجمعية الوطنية

126، شارع الجامعة، 75355 باريس SP 07، فرنسا

رقم الهاتف: 65 66 63 40 1 (33)

البريد الإلكتروني: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

الأمانة العامة البريطانية

إميلي كومندر، مجلس العموم

c/o دانيال مويلر، لجنة النقل

مجلس العموم ، لندن، SW1A 0AA

رقم الهاتف: 3266 7219 20 (44)

البريد الإلكتروني: commandere.parliament@gmail.com

استمارة ترشيح من أجل منصب عضو عادي

أرغب في ترشيح السيد/السيدة.....

الأمين العام لـ.....

كعضو في اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية للعمل في مكتب الرئيس

التوقيع:

الاسم: .....

البلد: .....

التاريخ: | | | | | | |

اليوم الشهر السنة

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DES PARLEMENTS
ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS
CHEMIN DU POMMIER 5 (CASE POSTALE 330) CH - 1218 LE GRAND-SACONNEX / GENEVE

Secrétariat français :
Perrine Preuvot, Assemblée nationale
126, rue de l'Université 75355 Paris 07 SP, France
Tel: (33) 1 40 63 66 65
e-mail: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

British Secretariat:
Emily Commander, House of Commons
c/o Daniel Moeller, Transport Committee
House of Commons, London, SW1A 0AA
Tel: (44) 20 7219 3266
e-mail: commandere.parliament@gmail.com

Nomination form for the post of Ordinary Member/ Formulaire de proposition pour le poste de membre ordinaire

I wish to nominate Mr/Mrs ……..…,
Secretary General of the ……..……,
as a member of the Executive Committee of the Association of Secretaries General of Parliaments to serve in the office of President.

Je souhaite proposer M./Mme ……..……..,
Secrétaire général(e) de ……..……
comme membre du Comité exécutif de l'Association des Secrétaires généraux des Parlements au poste de Président.

Signed / Signature :

Name / Nom .....

Country / Pays .....

Date / Date : | | | | | | | | |
D/J M *Y*/A

استبيان حول موضوع "مدى أهمية اللجان البرلمانية في سن القوانين"

السؤال 1. ما هي فئات اللجان المختلفة في برلمانكم؟ هل تتم إحالة مشروع قانون إلى اللجان في برلمانكم وتدقيقه من قبلها؟

السؤال 2: ما هي الإجراءات الحالية لإحالة مشروع قانون إلى لجنة برلمانية؟

السؤال 3. هل تتمتع اللجان بالولاية لدعوة الوزراء لتقديم أدلة شفوية وهل لديها السلطة لطلب حضور الأشخاص أو إنتاج الأوراق أو السجلات، هل يُعتبر ذلك ضرورياً لأداء الواجبات؟

السؤال 4. هل تتم مراجعة الموازنة السنوية للحكومة في بلدكم من قبل لجنة ما؟ إلى أي درجة يتم قبول توصيات اللجنة؟

السؤال 5. هل تتمتع اللجان البرلمانية بالولاية لإجراء تقييم تشريعي مسبق أو لاحق للآثار؟ في هذه الحالة، كيف يعمل، وما هي مدى فعالية التقييم التشريعي للآثار في تحسين نوعية التشريع والحوكمة؟

السؤال 6. هل تُلزم الحكومة بقبول توصيات اللجان حول أي مشروع قانون؟ هل هناك أي دراسة لاكتشاف إلى أي درجة تم قبول/تنفيذ توصيات اللجنة؟

السؤال 7. هل هناك أي أحكام لتسجيل ملاحظات معارضة من قبل العضو (الأعضاء) في اللجان البرلمانية إذا لم يكن هناك إجماع على قرار اللجنة أو على أي قضية (قضايا) محددة؟

السؤال 8. بعد تقديم تقارير اللجان إلى البرلمان، ما هي الآليات المتوفرة لدى اللجان لمتابعة رد الحكومة على توصياتها؟

السؤال 9. هل هناك مهلة زمنية منصوص عليها في القواعد أو معطاة من المجلس أو من الرؤساء للجان من أجل تدقيق مشاريع القوانين وتقديم التقارير؟

السؤال 10. هل سيتم تخصيص " ساعة اللجنة" لعرض/مناقشة تقارير اللجان حول التشريع؟

السؤال 11. هل يتم عقد مداولات اللجنة ضمن جلسة مغلقة أو علنية مع بثها مباشرة على الإنترنت؟

السؤال 12. هل يعتمد المجلس مشروع القانون المعدل من قبل اللجنة في المجلس بالصيغة المعدلة أو الأصلية كما تم تقديمها؟

السؤال 13. في حال وجود هيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين، هل يمكن لمشروع قانون معتمد من قبل أحد المجلسين ان يُحال إلى اللجنة البرلمانية من قبل مجلس آخر؟

السؤال 14. ما هو نظام الترشيح/التشكيل لأعضاء اللجنة في برلمانكم؟ سواء أكان على أساس التمثيل متناسب للأحزاب في البرلمان؟

السؤال 15. ما هي الإجراءات المؤسساتية المتخذة في برلمانكم ليتمكن الأعضاء المنتخبين/المعينين/المرشحين من قبل اللجان أن يكون لديهم المعرفة في هذا المجال أو الخبرة فيما يتعلق بنطاق هذه اللجان؟

******

QUESTIONNAIRE ON THE SUBJECT 'THE RELEVANCE OF PALIAMENTARY COMMITTEES TO LAWMAKING'

Q1. What are the different categories of Committees in your Parliament? Whether every Bill is referred to and scrutinized by the Committees in your Parliament?

Q2. What are various extant procedures for referring a Bill to a Parliamentary Committee?

Q3. Whether the Committees have the mandate to call the Ministers for Oral Evidences and have the power to require the attendance of persons or production of papers or records, if such a course is considered necessary for the discharge of its duties?

Q4. Whether annual budget of the Government in your country is examined by any Committee? To what extent recommendations of the Committee are accepted?

Q5. Do the Parliamentary Committees have the mandate for pre or post Legislative Impact Assessment (LIA)? If so, how does it work and how effective is the LIA in improving the quality of legislation and governance?

Q6. Whether it is mandatory for the Government to accept the recommendations of the Committees on any Bill? Whether there is any study to find out as to what extent the recommendations of the Committee accepted/implemented.

Q7. Whether there is any provision for recording dissent note by Member(s) of the Parliamentary Committees if there is no consensus on decision of the Committee on any specific issue(s)?

Q8. After the reports of the Committees are presented to the Parliament, what are the mechanisms available with the Committees to follow up the response of the Government on their recommendations?

Q9. Whether any time limit is prescribed in Rules or given by the House or Presiding Officers to the Committees for scrutiny of Bills and presentation of Reports?

Q10. Whether a dedicated 'Committee Hour' is kept for laying/discussion on Committee Reports on Legislation?

Q11. Whether the Committee's deliberations are held *in camera* or open to the public and telecast online?

Q12. Whether a bill amended by any Committee is considered in the House as amended or in the original form, as it was introduced?

Q13. In case of bicameral Legislature, can a Bill passed in one of the Houses be referred to a Parliamentary Committee by another House?

Q14. What is the system of nomination/composition of members of the Committee in your Parliament? Whether it is on the basis of proportional representation of parties in the Parliament?

Q15. What institutional procedures are in place in your parliament so that the Members elected/appointed/nominated to the Committees have the special domain knowledge or expertise with regard to the scope of those Committees?

****

الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف

16–20 نيسان/أبريل 2020

المشاركة العامة في عمل البرلمانات:
التحديات والفرص والممارسات الجيدة

جلسة شارك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي، وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإعداد التقرير البرلماني العالمي المقبل

الإثنين 20 نيسان/أبريل 2020، من الساعة 10:00 حتى الساعة 12:30

قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات

مذكرة توضيحية أولية

في السنوات الأخيرة، ازداد طلب المواطنين بأن يتم سماع صوتهم، ومشاركتهم في عمليات صنع القرار. بما أن المشاركة العامة تواجه خيبة أمل جماهيرية إزاء المؤسسات التمثيلية المنشأة، التي تم تمكينها بالتطور السريع للتكنولوجيات الجديدة، أصبحت موضوعاً ناشئاً في الإطار البرلماني. كيف تتفاعل البرلمانات مع هذه الظواهر؟ هل وضعت آليات فعالة لإشراك المواطنين؟ بأي أساليب وإلى أي مدى تحوّل العمليات التشاركية العلاقة بين المواطنين والممثلين المنتخبين؟ كيف تؤثر في الدور البرلماني التقليدي؟ ما كان تأثير المبادرات التشاركية على العمل البرلماني، وعلى العلاقات مع المواطنين؟ كيف تتكيف البرلمانات مع العمل مع الأشكال الجديدة من المجتمعات والحركات الاجتماعية؟

وستناقش الجلسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي، وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، التحديات والفرص للمشاركة العامة في عمل البرلمان. ستوفر مجالاً للبرلمانيين والأمناء العامين لمشاركة خبراتهم، والممارسات الجيدة.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

وتُدعى البرلمانات إلى المساهمة في الأمثلة عن الممارسة الجيدة مسبقاً من خلال دراسة استقصائية إلكترونية (مرفق رقم 1) (https://www.surveygizmo.eu/s3/90207625/IPU142-public-engagement) ما قبل الجلسة. ستساعد هذه الأمثلة في إثراء الإعداد لهذه الجلسة، من أجل أن تكون مترسخة في الخبرة البرلمانية.

وستوسع هذه الجلسة نطاق النقاش الذي انعقد في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي في بلغراد، في تشرين الأول/أكتوبر 2019. أظهر هذا النقاش أن البرلمانات قلقة إزاء الفجوات بين الناس، ومؤسسات الحوكمة. كما تحدثت البرلمانات عن اهتمامها في إعادة إقامة الصلات مع المواطنين، وتوفير عمليات جديدة، ومفتوحة، وجيدة التنظيم من أجل المشاركة العامة في صنع القرار البرلماني. تحتاج البرلمانات إلى وسائل لتنظيم المشاركة الفعالة، مما سيفضي إلى قوانين تخدم الناس بشكل أفضل.

وبناءً على ذلك، ستكون المشاركة العامة في عمل البرلمان موضوع التقرير البرلماني العالمي المقبل. خلال العام 2020، سيجري الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البحوث، وسيجمعان أمثلة عن الممارسات الجيدة بهدف وضع توصيات لمشاركة عامة فعالة أكثر في عمليات صنع القرار البرلمانية حول العالم.

فيما يتعلق بالتقرير البرلماني العالمي

يعتبر التقرير البرلماني العالمي منشوراً رئيسياً للاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يساهم في تحقيق رؤية برلمانات أفضل، وديمقراطيات أقوى. يقدم التقرير نتائج وتوصيات بناء على الخبرات البرلمانية، والممارسات الجيدة.

ويتألف الجمهور المستهدف للتقرير البرلماني العالمي، بالدرجة الأولى، من الأوساط البرلمانية. يشمل أعضاء البرلمانات وموظفيها، وكذلك، الناس والمنظمات الذين يعملون على تعزيز فعالية الأداء للبرلمانات، مثل المختصين في التعزيز البرلماني، والباحثين، ومنظمات المجتمع المدني. وتتألف الجماهير الثانوية من المجموعة الأوسع من صانعي السياسات المهتمين بالبرلمان، والإعلام.

وركزت النسخة الأولى، التي تم نشرها في العام 2012، على "طبيعة التمثيل البرلماني المتغيرة" (https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/global-parliamentary-report-2012-changing-nature-parliamentary-representation).

أما النسخة الثانية في العام 2017، التي تحمل عنوان "الرقابة البرلمانية: قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة" (https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2017-10/global-parliamentary-report-2017-parliamentary-oversight-parliaments-power-hold-government-account)

فقد سلطت الضوء على المهام الأساسية للبرلمان. ساهم أكثر من 150 برلماناً في كلا التقريرين، مما منحهما منظوراً عالمياً فريداً، وقدراً كبيراً من السلطة.

وفي حال ورود أي سؤال، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي: standards@ipu.org.

الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

(جنيف/سويسرا 16 – 20 نيسان/أبريل 2020)

مرفق رقم 1

جلسة حول المشاركة العامة، في الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، نيسان/أبريل 2020

أمثلة عن الممارسات الجيدة للمشاركة العامة في عمل البرلمان

في الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، ستنعقد جلسة حول المشاركة العامة في عمل البرلمانات: التحديات، والفرص، والممارسات الجيدة.

وتهدف هذه الاستمارة إلى دعوة البرلمانات إلى تقديم أمثلة عن الممارسات الجيدة في المشاركة العامة في البرلمان. ستساعد هذه الأمثلة في إثراء الإعداد لهذه الجلسة، من أجل أن تكون مترسخة في الخبرة البرلمانية. كما ستساهم في الإعداد للتقرير البرلماني العالمي المقبل.

وسيشارك في تنظيم الجلسة الاتحاد البرلماني الدولي، وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ستنعقد يوم الإثنين 20 نيسان/أبريل 2020، من الساعة 10:00 حتى الساعة 12:30، في قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات.

ويرجى تقديم المدخلات بموعد أقصاه 31 آذار/مارس 2020. وللحصول على المزيد من المعلومات أو أي أسئلة، يرجى الاتصال بالبريد الإلكتروني التالي: standards@ipu.org.

البلد

أمثلة عن الممارسات الجيدة

يرجى تقديم وصف موجز عما حصل. ضف أموراً مثل؛

- ما كانت الميزات الرئيسية للممارسات الجيدة
- متى تم إدخالها، ولماذا
- من كان مشاركاً فيها
- ما كان الأثر على عمل البرلمان و/أو العلاقات مع المواطنين

الاسم والتفاصيل المتعلقة بالشخص الذي يتم الاتصال به للمزيد من المعلومات

أضف شخصاً آخر

تقديم

142nd IPU ASSEMBLY
AND RELATED MEETINGS
Geneva, 16–20 April 2020

Public engagement in the work of parliaments: Challenges, opportunities and good practices

Session jointly organized by IPU and ASGP in partnership with UNDP
in preparation of the next Global Parliamentary Report
Monday 20 April 2020, 10:00 - 12:30
Rooms 5 & 6, level 3, CICG

Provisional concept note

In recent years, there has been a large increase in citizens' demand to have their voice heard and to be part of decision-making processes. Enhanced by a general public disappointment with established representative institutions and enabled by a rapid development of new technologies, public engagement has become an emerging theme in the parliamentary context.

How do parliaments react to these trends? Have they developed effective mechanisms to engage with citizens? In which ways and to what extent do participatory processes transform the relationship between citizens and their elected representatives? How do they affect the traditional parliamentary role? What has been the impact of participatory initiatives, on parliamentary work and on relations with citizens? How are parliaments adapting to engage with such new forms of communities and social movements?

This joint IPU-ASGP session will debate the challenges and opportunities of public engagement in the work of parliament. It will provide a space for parliamentarians and Secretaries General to share their experiences and good practices.

Parliaments are invited to contribute examples of good practice in advance through an **online pre-session survey**. These examples will help to inform the preparation of this session, so that it can be firmly grounded in parliamentary experience.

This session will extend the discussion that took place at 141st IPU Assembly in Belgrade in October 2019. That discussion showed that parliaments are concerned about gaps between the public and their institutions of governance. Parliaments spoke of their interest in re-establishing links with citizens and creating new, open and well-structured processes for public engagement in parliamentary decision-making. Parliaments need tools to organize participation effectively, resulting in laws that better serve the people.

Accordingly, public engagement in the work of parliament will be the theme of the next Global Parliamentary Report (GPR). Throughout 2020, IPU and UNDP will be undertaking research and gathering good practice examples with the aim of developing recommendations for more effective public engagement in parliamentary decision-making processes around the world.

About the Global Parliamentary Report

The Global Parliamentary Report (GPR) is a flagship IPU-UNDP publication that contributes to realizing the vision of better parliaments and stronger democracies. The report offers findings and recommendations based on parliamentary experiences and good practice.

The target audience of the GPR is first and foremost the parliamentary community. This includes the members and staff of parliaments as well as people and organizations working to enhance the effective functioning of parliaments, such as parliamentary strengthening practitioners, researchers and civil society organizations. The secondary audiences are the broader set of policy-makers with an interest in parliament and the media.

The first edition, published in 2012, focused on "The changing nature of parliamentary representation". The second edition in 2017, entitled "Parliamentary oversight: Parliament's power to hold government to account", shone the spotlight on another of parliament's critical functions. More than 150 parliaments have contributed to both reports, giving it a unique global perspective and considerable authority.

For any questions, please contact standards@ipu.org.

Inter-Parliamentary Union

Session on public engagement at the 142nd IPU Assembly, April 2020

Good practice examples of public engagement in the work of parliament

At the 142nd IPU Assembly, there will be a session on Public engagement in the work of parliaments: Challenges, opportunities and good practices

The purpose of this form is to invite parliaments to provide examples of good practice in public engagement in their parliament. These examples will help to inform the preparation of this session, so that it can be firmly grounded in parliamentary experience. They will also contribute to preparation of the next Global Parliamentary Report.

The session will be jointly organized by the IPU and the ASGP in partnership with UNDP. It will take place on Monday 20 April 2020, 10:00 - 12:30 in Rooms 5 & 6, level 3, CICG.

Please provide inputs by 31 March 2020. For more information or any questions, please contact standards@ipu.org.

Country

Good practice examples

Please provide a brief description of what happened. Include things like;- what were the main features of the good practice
- when was this introduced, and why
- who was involved
- what was the impact, on the work of parliament and/or relations with citizens

Name and details for the person to contact for more information

Add Another

Submit

0%

الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف

16–20 نيسان/أبريل 2020

المشاركة العامة في عمل البرلمانات:
التحديات والفرص والممارسات الجيدة

جلسة يشارك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي، وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإعداد التقرير البرلماني العالمي المقبل

الإثنين 20 نيسان/أبريل 2020، من الساعة 10:00 حتى الساعة 12:30

قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات

مذكرة توضيحية أولية

في السنوات الأخيرة، ازداد طلب المواطنين بأن يتم سماع صوتهم، ومشاركتهم في عمليات صنع القرار. بما أن المشاركة العامة تواجه خيبة أمل جماهرية إزاء المؤسسات التمثيلية المنشأة، التي تم تمكينها بالتطور السريع للتكنولوجيات الجديدة، أصبحت موضوعاً ناشئاً في الإطار البرلماني. كيف تتفاعل البرلمانات مع هذه الظواهر؟ هل وضعت آليات فعالة لإشراك المواطنين؟ بأي أساليب وإلى أي مدى تحوّل العمليات التشاركية العلاقة بين المواطنين والممثلين المنتخبين؟ كيف تؤثر في الدور البرلماني التقليدي؟ ما كان تأثير المبادرات التشاركية على العمل البرلماني، وعلى العلاقات مع المواطنين؟ كيف تتكيف البرلمانات مع العمل مع الأشكال الجديدة من المجتمعات والحركات الاجتماعية؟

وستناقش الجلسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي، وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، التحديات والفرص للمشاركة العامة في عمل البرلمان. ستوفر مجالاً للبرلمانيين وأمناء عامين البرلمانات لمشاركة خبراتهم، والممارسات الجيدة.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

وتُدعى البرلمانات إلى المساهمة في الأمثلة عن الممارسة الجيدة مسبقاً من خلال دراسة استقصائية إلكترونية (مرفق رقم 1) (https://www.surveygizmo.eu/s3/90207625/IPU142-public-engagement) ما قبل الجلسة. ستساعد هذه الأمثلة في إثراء الإعداد لهذه الجلسة، من أجل أن تكون مترسخة في الخبرة البرلمانية.

وستوسع هذه الجلسة نطاق النقاش الذي انعقد في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي في بلغراد، في تشرين الأول/أكتوبر 2019 حول اختيار موضوع التقرير البرلماني المقبل. أظهر هذا النقاش أن البرلمانات قلقة إزاء الفجوات بين الناس، ومؤسسات الحوكمة. كما تحدثت البرلمانات عن اهتمامها في إعادة إقامة الصلات مع المواطنين، وتوفير عمليات جديدة، ومفتوحة، وجيدة التنظيم من أجل المشاركة العامة في صنع القرار البرلماني. تحتاج البرلمانات إلى وسائل لتنظيم المشاركة الفعالة، مما سيفضي إلى قوانين تخدم الناس بشكل أفضل.

وبناءً على ذلك، ستكون المشاركة العامة في عمل البرلمان موضوع التقرير البرلماني العالمي المقبل. خلال العام 2020، سيجري الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البحوث، وسيجمعان أمثلة عن الممارسات الجيدة بهدف وضع توصيات لمشاركة عامة فعالة أكثر في عمليات صنع القرار البرلمانية حول العالم.

فيما يتعلق بالتقرير البرلماني العالمي

يعتبر التقرير البرلماني العالمي منشوراً رئيسياً للاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يساهم في تحقيق رؤية برلمانات أفضل، وديمقراطيات أقوى. يقدم التقرير نتائج وتوصيات بناء على الخبرات البرلمانية، والممارسات الجيدة.

ويتألف الجمهور المستهدف للتقرير البرلماني العالمي، بالدرجة الأولى، من الأوساط البرلمانية. يشمل أعضاء البرلمانات وموظفيها، وكذلك، الناس والمنظمات الذين يعملون على تعزيز فعالية الأداء للبرلمانات، مثل المختصين في التعزيز البرلماني، والباحثين، ومنظمات المجتمع المدني. وتتألف الجماهير الثانوية من المجموعة الأوسع من صانعي السياسات المهتمين بالبرلمان، والإعلام.

وركزت النسخة الأولى، التي تم نشرها في العام 2012، على "طبيعة التمثيل البرلماني المتغيرة" (https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/global-parliamentary-report-2012-changing-nature-parliamentary-representation).

أما النسخة الثانية في العام 2017، التي تحمل عنوان "الرقابة البرلمانية: قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة" (https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2017-10/global-parliamentary-report-2017-parliamentary-oversight-parliaments-power-hold-government-account)

فقد سلطت الضوء على المهام الأساسية للبرلمان. ساهم أكثر من 150 برلماناً في كلا التقريرين، مما منحهما منظوراً عالمياً فريداً، وقدراً كبيراً من السلطة.

وفي حال ورود أي سؤال، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي: standards@ipu.org.

الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

(جنيف/سويسرا 16 – 20 نيسان/أبريل 2020)

مرفق رقم 1

جلسة حول المشاركة العامة، في الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، نيسان/أبريل 2020

أمثلة عن الممارسات الجيدة للمشاركة العامة في عمل البرلمان

في الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، ستنعقد جلسة حول المشاركة العامة في عمل البرلمانات: التحديات، والفرص، والممارسات الجيدة.

وتهدف هذه الاستمارة إلى دعوة البرلمانات إلى تقديم أمثلة عن الممارسات الجيدة في المشاركة العامة في البرلمان. ستساعد هذه الأمثلة في إثراء الإعداد لهذه الجلسة، من أجل أن تكون مترسخة في الخبرة البرلمانية. كما ستساهم في الإعداد للتقرير البرلماني العالمي المقبل.

وسيشارك في تنظيم الجلسة الاتحاد البرلماني الدولي، وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ستنعقد يوم الإثنين 20 نيسان/أبريل 2020، من الساعة 10:00 حتى الساعة 12:30، في قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات.

ويرجى تقديم المدخلات بموعد أقصاه 31 آذار/مارس 2020. وللحصول على المزيد من المعلومات أو أي أسئلة، يرجى الاتصال بالبريد الإلكتروني التالي: standards@ipu.org.

البلد

أمثلة عن الممارسات الجيدة

يرجى تقديم وصف موجز عما حصل. ضف أموراً مثل؛

- ما كانت الميزات الرئيسية للممارسات الجيدة
- متى تم إدخالها، ولماذا
- من كان مشاركاً فيها
- ما كان الأثر على عمل البرلمان و/أو العلاقات مع المواطنين

الاسم والتفاصيل المتعلقة بالشخص الذي يتم الاتصال به للمزيد من المعلومات

أضف شخصاً آخر

تقديم

Public engagement in the work of parliaments: Challenges, opportunities and good practices

Session jointly organized by IPU and ASGP in partnership with UNDP
in preparation of the next Global Parliamentary Report
Monday, 20 April 2020, 10 a.m. – 12.30 p.m.
Rooms 5 & 6, level 3, CICG

Provisional concept note

In recent years, there has been a large increase in citizens' demand to have their voice heard and to be part of decision-making processes. Enhanced by a general public disappointment with established representative institutions and enabled by a rapid development of new technologies, public engagement has become an emerging theme in the parliamentary context.

How do parliaments react to these trends? Have they developed effective mechanisms to engage with citizens? In which ways and to what extent do participatory processes transform the relationship between citizens and their elected representatives? How do they affect the traditional parliamentary role? What has been the impact of participatory initiatives, on parliamentary work and on relations with citizens? How are parliaments adapting to engage with such new forms of communities and social movements?

This joint IPU-ASGP session will debate the challenges and opportunities of public engagement in the work of parliament. It will provide a space for parliamentarians and Secretaries General of parliaments to share their experiences and good practices.

Parliaments are invited to contribute examples of good practice in advance through an **online pre-session survey**. These examples will help to inform the preparation of this session, so that it can be firmly grounded in parliamentary experience.

This session will extend the discussion that took place at 141st IPU Assembly in Belgrade in October 2019 on the selection of the theme of the next Global Parliamentary Report. That discussion showed that parliaments are concerned about gaps between the public and their institutions of governance. Parliaments spoke of their interest in re-establishing links with citizens and creating new, open and well-structured processes for public engagement in parliamentary decision-making. Parliaments need tools to organize participation effectively, resulting in laws that better serve the people.

Accordingly, public engagement in the work of parliament will be the theme of the next Global Parliamentary Report (GPR). Throughout 2020, the IPU and UNDP will undertake research and gather good practice examples with the aim of developing recommendations for more effective public engagement in parliamentary decision-making processes around the world.

About the Global Parliamentary Report

The Global Parliamentary Report (GPR) is a flagship IPU-UNDP publication that contributes to realizing the vision of better parliaments and stronger democracies. The report offers findings and recommendations based on parliamentary experiences and good practice.

The target audience of the GPR is first and foremost the parliamentary community. This includes the members and staff of parliaments as well as people and organizations working to enhance the effective functioning of parliaments, such as parliamentary strengthening practitioners, researchers and civil society organizations. The secondary audiences are the broader set of policy-makers with an interest in parliament and the media.

The first edition, published in 2012, focused on "The changing nature of parliamentary representation". The second edition in 2017, entitled "Parliamentary oversight: Parliament's power to hold government to account", shone the spotlight on another of parliament's critical functions. More than 150 parliaments have contributed to both reports, giving it a unique global perspective and considerable authority.

For any questions, please contact standards@ipu.org.

Inter-Parliamentary Union

Session on public engagement at the 142nd IPU Assembly, April 2020

Good practice examples of public engagement in the work of parliament

At the 142nd IPU Assembly, there will be a session on Public engagement in the work of parliaments: Challenges, opportunities and good practices

The purpose of this form is to invite parliaments to provide examples of good practice in public engagement in their parliament. These examples will help to inform the preparation of this session, so that it can be firmly grounded in parliamentary experience. They will also contribute to preparation of the next Global Parliamentary Report.

The session will be jointly organized by the IPU and the ASGP in partnership with UNDP. It will take place on Monday 20 April 2020, 10:00 - 12:30 in Rooms 5 & 6, level 3, CICG.

Please provide inputs by 31 March 2020. For more information or any questions, please contact standards@ipu.org.

Country

Good practice examples

Please provide a brief description of what happened. Include things like;- what were the main features of the good practice
- when was this introduced, and why
- who was involved
- what was the impact, on the work of parliament and/or relations with citizens

Name and details for the person to contact for more information

Add Another

Submit

0%

الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف

16–20 نيسان/أبريل 2020

مذكرة توضيحية

الإعداد لعصر اتفاق باريس: حلول مستندة إلى الطبيعة للتصدي لحالات الطوارئ المناخية

ورشة عمل حول تغير المناخ

الإثنين 20 نيسان/أبريل 2020

من الساعة 14:30 حتى الساعة 17:30

قاعة رقم 18، الطابق السفلي -1، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات

لمحة

قال هانز-أوتو بورتنر: "يعتبر تغير المناخ الحالي من صنع الإنسان. نقطة على السطر. فمن دون الأنشطة البشرية، لما حصل تغير المناخ. إن الصورة العالمية واضحة جداً." كان السيد بورتنر، الرئيس المشارك لفريق العمل الثاني التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، يتحدث في الاجتماع البرلماني الأخير، الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع البرلمان الإسباني على هامش الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف بشأن تغير المناخ، في مدريد، إسبانيا.

وبحسب العلماء، شكل العام 2019 ثاني أشد الأعوام حرارة على الإطلاق، ويستكمل العام 2020 المسار نفسه. منذ الثمانينات، يكون كل عقد أكثر حرارة من العقد السابق. في الواقع، إننا نتوجه نحو ارتفاع في درجة الحرارة بين 3 و5 درجات مئوية بحلول نهاية القرن. علاوة على ذلك، اتصف العام والعقد السابقان بذوبان الثلج،

وارتفاع قياسي لمستويات سطح البحر، وزيادة حرارة المحيطات وحموضتها، والظواهر المناخية القصوى. وأضر التأثير المشترك لهذه العوامل بشكل كبير صحتنا ورفاهنا جميعاً، وكذلك بيئتنا.

وبناء على هذه الأدلة، ومع بدء سريان اتفاق باريس هذا العام، حان الوقت للبرلمانات أن تناقش كيفية المساهمة في تطبيق استجابة سياسية طموحة للتصدي لحالات الطوارئ المناخية. وبشكل خاص، عليهم مناقشة كيفية تحقيق تخفيضات كافية في الانبعاثات من خلال زيادة طموح المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس.

وفي هذا الصدد، إن دور الأعضاء البرلمانيين أساسي. ينبغي زيادة المساهمات المحددة وطنياً الحالية ثلاثة أضعاف للحد من متوسط الزيادة العالمية في درجة الحرارة إلى ما دون درجتين مئويتين فوق المستويات قبل الصناعية. تحتاج المساهمات المحددة وطنياً أن تزداد بحوالى خمسة أضعاف للحد من الزيادة إلى ما دون 1.5 درجة مئوية. تحاول العديد من البلدان التقيد بتعهدات اتفاق باريس من خلال الالتزام بأعلى المساهمات المحددة وطنياً. قد بدأ العديد غيرها بإعادة النظر في مساهماتها الأصلية المحددة وطنياً لإثبات طموحها المعزز.

وتهدف ورشة العمل هذه إلى تقديم التوجيه للبرلمانات من أجل أن تساهم بشكل فعال إلى إعادة النظر في مساهمات بلدانها المحددة وطنياً. ستركز على إطلاع المشاركين على "الحلول المستندة إلى الطبيعة" – أسلوب سهل الوصول إليه، وميسر للبلدان للوفاء بتعهداتها باتفاق باريس. يمكن لإدماج الحلول في المساهمات المحددة وطنياً أن يساهم في تحسين سبل العيش، والحد من عدم المساواة، وتأمين الغذاء والمياه، وتحسين القدرة على التكيف، والحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي. تظهر الدراسات أن الحلول المستندة إلى الطبيعة يمكن أن تحقق أكثر من ثلث التخفيضات غير المكلفة اللازمة بحلول منتصف هذا القرن للمحافظة على الاحترار ما دون الدرجتين المئويتين. لكن، حتى الآن، لم تستغل معظم البلدان بشكل كامل الإمكانات الكبيرة للحلول المستندة إلى الطبيعة. من خلال صلاحيات البرلمانات التشريعية، والرقابية، والمالية، تؤدي دوراً رئيسياً في إحداث تغيير.

الأهداف العامة لورشة العمل

- موافاة المندوبين بعلوم تغير المناخ الأخيرة، وبالتالي، تعزيز قدرتها على التصدي بصورة ملائمة لأحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم حالياً؛
- السماح للمندوبين بتبادل الآراء مع علماء المناخ البارزين، وخبراء تغير المناخ المعروفين دولياً، كي يمكن للمشاركين اكتساب فهم أعمق لتغير المناخ؛

- مساعدة المندوبين في جهودهم الرامية إلى المساهمة في تطوير بلدهم للمساهمات المحددة وطنياً الجديدة/التي أعيد النظر فيها الطموحة من خلال تعريفهم على الحلول المستندة إلى الطبيعة، التي تعتبر سهلة، والتخفيف الفعال من حيث التكاليف، وفعالية التكلفة بالنسبة لخيارات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

برنامج ورشة العمل وشكله

تمهيداً لورشة العمل، سيقدم خبير بارز بعضاً من أحدث التقييمات العلمية حول تغير المناخ، بما فيها انعكاساتها، والمخاطر التي قد تظهر في المستقبل، وخيارات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه.

مقدمة علمية (10 دقائق، تليها جلسة أسئلة وأجوبة):

(1) **الدكتور جوي جاكلين بيريرا** (معهد البيئة والتنمية (LESTARI) في الجامعة الوطنية في ماليزيا؛ نائب الرئيس، فريق العمل الثاني التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ): *تنفيذ استجابة منسقة للتغيرات في المحيطات والغلاف الجوي؛ أو:*

(2) **الدكتور فيليب غارسيا–أوليفا** (الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك؛ المؤلف الرئيسي للفصل 3 (التصحر)، التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حول تغير المناخ، والأرض): *الناس، والأرض، والمناخ في عالم يزداد احتراراً: خيارات على المدى القريب للتكيف والتخفيف من حدة الآثار.*

ثم سيطلع الخبراء المتخصصون المشاركين على أربعة حلول أساسية مستندة إلى الطبيعة لمكافحة تغير المناخ:

(1) المناطق الجبلية؛ (2) المناطق البحرية والساحلية المنخفضة؛ (3) الأراضي الجافة، والصحارى، والواحات؛ (4) الغابات، والمراعي:[1]

[1] انظر الملحق للمزيد من المعلومات التفصيلية حول اجتماعات المائدة المستديرة الأربعة.

(1) **الدكتور أوتو سيمونت** (المؤسس المشارك والمدير، شبكة زوي Zoï للبيئة): *التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في المناطق الجبلية؛*

(2) **السيدة حفيظة لاهيول** (المدير، الشؤون القانونية، الأمانة العامة لتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة): *التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في المناطق البحرية والساحلية؛*

(3) **السيدة ماري–هيلين شووب** (مستشار السكرتير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): *التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في الأراضي الجافة، والصحارى، والواحات؛*

(4) **السيدة موسوندا مومبا** (الرئيس، وحدة النظم الايكولوجية الأرضية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة): *التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في الغابات، والمراعي.*

وستسكمل عروض الخبراء بأمثلة من البرلمانات التي شاركت في المواضيع الأربعة.

وبعدها، سينقسم المشاركون إلى اجتماعات مائدة مستديرة يديرها الخبراء المتخصصون. سيتمكن البرلمانيون من استكشاف المزيد عن المواضيع الأربعة، ومناقشة مسائل محددة، وحلول ممكنة.

وستختتم ورشة العمل بجلسة عامة لتلخيص النتائج الرئيسية، وصياغة التوصيات، والرسائل المستفادة للمشاركين. سيقدم المقرر لكل مائدة مستديرة أمثلة الفريق واستراتيجياته لتقديم المساهمات المحددة وطنياً المنقحة أو الجديدة. ستسمح الجلسة أيضاً لتبادل الأخير لأفضل الممارسات، والدروس المستفادة.

ونظراً إلى أن عدد المقاعد محدود، ترجو الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من المندوبين المهتمين بالمشاركة أن يتسجلوا في ورشة العمل بأقرب وقت ممكن، وبموعد أقصاه 15 نيسان/أبريل 2020. يرجى من المندوبين إرسال بريد إلكتروني إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي (climate@ipu.org)، مع ذكر المائدة المستديرة المفضلة، إذا كانت معروفة.

معلومات عن مواضيع اجتماعات المائدة المستديرة الأربعة

(1) توفر **المناطق الجبلية** أكثر المشاهد خلابة في العالم، وتضم تنوع مذهل من الكائنات، وأنواع الموائل. تغطي المناطق حوالى ربع سطح اليابسة، وتأوي حوالى 1.1 مليار شخص. تُعرف بـ"خزانات المياه في العالم" لأن أحواض النهر مع المنابع في الجبال توفر إمدادات المياه العذبة لأكثر من نصف البشرية. وتشمل الأحواض في منطقة الهيمالايا– هندوكوش، وهضبة التبت، المعروفة بالقطب الثالث. تعتمد بعض من أكبر المدن في العالم، بما فيها نيويورك، وريو دي جانيرو، ونيروبي، وطوكيو، وملبورن، على المياه العذبة من الجبال. تعتبر المناطق الجبلية مهمة لأسباب عديدة. إضافة إلى اعتبارها أمراً أساسياً لدورة مياه الأرض، تساعد في تنظيم المناخ العالمي.

ويؤثر تغير المناخ، بشكل لا رجعة فيه، على النظم الإيكولوجية الجبلية، وتنوعها البيولوجي. ويقلص مساحة مناطق التنوع البيولوجي، ويسبب بانقراض الكائنات، ويعرض للخطر قدرة الجبال على توفير خدمات النظم الإيكولوجية الرئيسية. تزداد المناطق الجبلية حرارةً بشكل أسرع من المتوسط العالمي، وتعتبر مجتمعاتها المحلية النائية أكثر تعرضاً لتغير المناخ. إن هذه المناطق بعيدة عن مراكز الخدمات، والمراكز السياسية، وهي أقل تأثيراً من الناحية السياسية والاقتصادية، وأقل أمناً من الناحية الغذائية. لكن، تزيد النظم الإيكولوجية الصحية من قدرة المجتمعات المحلية النائية على التكيف مع تغير المناخ، وتعزز الأمن الغذائي، وتوفر خيارات أكثر لسبل المعيشة.

ويمكننا التركيز على جبال الأنديز، والهيمالايا، أو النظام الإيكولوجي في جبل إلغون، على سبيل المثال. وأياً كان محور المائدة المستديرة، سيكون هدفها العام بزيادة معرفة المشاركين حول تغير المناخ، وحلول التكيف الملائمة في المناطق الجبلية، من أجل تشجيع صنع القرارات ووضع التشريعات بإلمام تام، على الأصعدة الوطنية، والإقليمية، والعالمية. وسيولى اهتمام خاص للارتقاء بطموح المساهمات المحددة وطنياً للبلدان، وبالتالي، زيادة قدرة المجتمعات المحلية، والنظم الإيكولوجية في المناطق الجبلية على التأقلم مع تغير المناخ.

(2) **المناطق البحرية، والساحلية المنخفضة**. تغطي المناطق البحرية والساحلية المنخفضة هائلة الحجم حوالى 72% من مساحة الأرض. يعيش أكثر من 600 مليون نسمة في المناطق الساحلية الواقعة على أقل من 10 أمتار فوق مستوى سطح البحر، ويعيش قرابة 2.4 مليار نسمة في حدود 100 كيلومتر من الساحل. تعتبر المحيطات أساسية لجميع جوانب رفاه البشر وسبل عيشهم. توفر الخدمات الأساسية، مثل تنظيم المناخ، وتأوي تنوعاً بيولوجياً بدءاً بالجراثيم وصولاً إلى الثدييات البحرية. يؤثر احترار المحيط الناجم عن انبعاثات الكربون من الأنشطة البشرية، على الكائنات، ومصائد الأسماك، بما لذلك آثار على إنتاج الأغذية، والمجتمعات البشرية.

منذ العام 2005، تواصل الاحترار بلا هوادة، مؤكداً الاتجاهات متعددة العقود الواضحة التي وثقتها التقييمات العلمية.

وتشكل موارد المحيطات، والموارد الساحلية، والبحرية أهمية كبيرة للسكان الذين يعيشون في المجتمعات الساحلية. تأوي المناطق الساحلية بشكل خاص تنوعاً ثرياً من النظم الإيكولوجية، والموائل، عبر توفير مجموعة من السلع والخدمات الأساسية لبقاء الإنسان على قيد الحياة، والرفاه، لا سيما خيارات إنتاج الأغذية، والمواد الخام، والنقل. إضافة إلى ذلك، تعتبر السواحل من بين أكبر مخازن للكربون في العالم. تبلغ معدلات دفن ثاني أكسيد الكربون (المعدل الذي يتحول فيه الكربون إلى كتلة حيوية) عشرين ضعفاً أكثر على الساحل مقارنة مع أي نظام إيكولوجي أرضي آخر، بما فيها الغابات الشمالية والاستوائية.

وتكمن المشكلة في أن المناطق الساحلية تتسم بحساسية خاصة تجاه بعض العوامل الرئيسية ذات الصلة. يؤدي الارتفاع النسبي لمستوى سطح البحر إلى مواجهة آثار سلبية، بشكل متزايد، مثل الغمر، والفيضانات، والانجراف. إن تحمض المحيطات، واحترار المياه الساحلية وسيترتب عليه باستمرار نتائج سلبية هامة فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية الساحلية. سيؤدي النمو السكاني، والتنمية الاقتصادية، والتوسع الحضري إلى زيادة ملحوظة في عدد أناس، والممتلكات المعرضين للمخاطر الساحلية، وفي الضغوط البشرية على النظم الإيكولوجية الساحلية.

والخبر السار هو أنه على الصعيد العالمي، تعتبر الحماية ضد زيادة الفيضانات الساحلية، وفقدان الأراضي بسبب الغمر، والانجراف مربحة مقارنة مع التكاليف الاجتماعية، والاقتصادية، التي ستترتب في حال عدم اتخاذ هذه التدابير. لذلك، ستهدف المائدة المستديرة إلى زيادة معرفة المشاركين في تغير المناخ، وحلول التكيف الملائمة في المناطق الساحلية، من أجل تشجيع صنع القرارات ووضع التشريعات بإلمام تام، على الأصعدة الوطنية، والإقليمية، والعالمية. وسيولى اهتمام خاص للارتقاء بطموح المساهمات المحددة وطنياً للبلدان من خلال إدراج تدابير محددة للتخفيف والتكيّف فيما يتعلق بالموارد الساحلية، والبحرية. سيفضي ذلك إلى زيادة قدرة المناطق الساحلية، ونظمها الإيكولوجية على التأقلم مع تغير المناخ.

(3) **الأراضي الجافة، والصحارى، والواحات**. بصفة عامة، إن قرابة 110 بلداً (معظم أمم الأرض) متأثرة بالتصحر إلى حد ما. يسبب بانعدام الأمن الغذائي، والمجاعة، والفقر. في العام 2015، كان حوالى 500 مليون نسمة يعيشون في مناطق تشهد التصحر. إن أكبر عدد من الناس المتأثرين هم في جنوب وشرق آسيا، والمنطقة المحيطة للصحارى بما فيها شمال إفريقيا، والشرق الأوسط بما فيه شبه الجزيرة العربية.

وتأوي الأراضي الجافة كائنات، وناس طوروا استراتيجيات فريدة للتكيف مع هذه التقلبات المناخية الفريدة للبيئة. ومع ذلك، يؤثر سلباً تغير المناخ بشكل متزايد على الناس المقيمين في المناطق المتدهورة أو المتصحرة في الأصل. يمكن أن يزيد ذلك من حدة تدهور الأراضي، بما في ذلك من خلال الزيادة في كثافة هطول الأمطار، والفيضانات، وتواتر حالات الجفاف وشدتها، والإجهاد الحراري، وفترات الجفاف، والهواء، وارتفاع مستوى سطح البحر، وحركة الموج، وذوبان الأراضي دائمة التجمد. في الأراضي الجافة، من المتوقع أن يتسبب تغير المناخ، والتصحر بانخفاض المحاصيل، وإنتاجية الثروة الحيوانية، وبتغيير في مزيج أنواع النباتات، والحد من التنوع البيولوجي.

ويمكن للعديد من الأنشطة لمكافحة التصحر أن تساهم في التكيف مع تغير المناخ، مع الفوائد المشتركة لإجراءات التخفيف من آثاره. يمكن أيضاً لهذه الأنشطة أن توقف فقدان التنوع البيولوجي، وتفضي إلى الفوائد المشتركة للتنمية المستدامة من أجل المجتمع. يمكن لتجنب التصحر، والتخفيف منه، وعكس اتجاهه أن يعزز خصوبة التربة، ويزيد من مخزون الكربون في التربة، والكتلة الحيوية، ويفيد الإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي.

وفي حال نفذت البلدان بشكل تام مساهماتها الأساسية المحددة وطنياً المقدمة في العام 2016، وأعدت الجولة الثانية من المساهمات المحددة وطنياً مع زيادة في التغطية، والوضوح، والطموح (بما فيها إجراءات محددة متعلقة بالأراضي الجافة، والصحارى، والمحيطات)، يمكن أن يحول التغير في استخدام الأراضي مساحة الأرض من المصدر الصافي لانبعاثات غازات الدفيئة من صنع الإنسان (1990-2010)، إلى مصرف صافي، بحلول العام 2030. وللتشجيع على ذلك، ستركز المائدة المستديرة على زيادة معرفة المشاركين في تغير المناخ، وحلول التكيف الملائمة في المناطق المتدهورة، والمتصحرة، لتعزيز صنع القرارات ووضع التشريعات بإلمام تام، على الأصعدة الوطنية، والإقليمية، والعالمية.

(4) **الغابات، والمراعي**. تشكل الغابات ركائز أساسية للأنظمة الإيكولوجية للأراضي، ومعيشة البشر، وثقافاتهم. تؤدي دوراً رائداً في المكون الأرضي لنظام المناخ العالمي. تقوم حوالى أربعة مليار هكتار من الغابات حول العالم بتبديل الكربون باستمرار مع الغلاف الجوي. تمتص الغابات ما يصل إلى 25% من انبعاثات الكربون السنوية، كل سنة. توفر المراعي الطبيعية أيضاً مصارف الكربون المهمة، وكذلك، خدمات التنوع البيولوجي، والنظام الإيكولوجي، التي تشكل أهمية بالغة لزيادة قدرة الزراعة على التأقلم.

ولسوء الحظ، تتعرض الغابات للخطر المستمر من جراء إزالة الغابات، وتأثيرات تغير المناخ. تشكل إزالة الغابات، والتغيير البشري المصدر لاستخدام الأراضي نسبة 13% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة

عن الأنشطة البشرية على الصعيد العالمي، الأمر الذي جعلها سبباً رئيسياً للاحترار العالمي. يمكن لتغير المناخ زيادة تواتر وحدة حالات الجفاف، وحدوث الفيضانات، وتفشي الآفات، وحرائق الغابات. يمكن لهذه الحوادث أن يكون لديها عواقب مدمرة على الغابات من خلال إطلاق مخزوناتها المكدسة من الكربون، ومنعها امتصاص الكربون من الغلاف الجوي مؤقتاً أو دائماً. تعتبر خسارة الغابات مضرة ليس فقط لسبل عيش الناس، بل أيضاً لأكثر من نصف النباتات البرية، وفصائل الحيوانات المعروفة، الموجودة في هذ المناطق.

ولذلك، تعتبر الحماية المناسبة للغابات، والمراعي وإدارتها أمراً ضرورياً، للعمل المناخي. يمكن للبلدان أن تقوم بقدر كبير من العمل لحماية الغابات، وتوسيع نطاقها، وإدارتها، وإعادتها، من أجل تفعيل قدرتها، بما في ذلك من خلال الأنشطة المتعلقة بالغابات في المساهمات المحددة وطنياً. تعترف تقريباً كل المساهمات المحددة وطنياً، المقدمة من العام 2016، بتأثيرات قطاعات استخدام الأراضي، والتغييرات في استخدام الأراضي، والغابات على تغير المناخ. وبالتالي، تشير معظم البلدان إلى إعادة الغابات الطبيعية و/أو غرس الاشجار، وإدارتها، وحمايتها، باعتبارها إجراءات أساسية للحد من المخاطر البرية. تشير 77% من المساهمات المحددة وطنياً إلى الجهود الحالية أو المقرر اتخاذها في قطاع الغابات؛ وتشمل 74% الأهداف المتصلة بالغابات؛ وتشمل 55% غابات كجزء من الأهداف الاقتصادية العامة؛ وتشمل 71% الغابات في خطط التكيف.

لكن، لا تتضمن جميع المساهمات المحددة وطنياً التي تذكر الغابات أهدافاً محددة. لذلك، ستهدف المائدة المستديرة هذه إلى زيادة معرفة المشاركين في تغير المناخ، وحلول التكيف الملائمة للغابات، والمراعي. ستشجع البرلمانات على العمل مع حكوماتها، وتعزز جهود التعاون للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات، وتدهورها من خلال تعزيز المساهمات المحددة وطنياً، مع حلول مستندة إلى الطبيعة. تتضمن هذه الحلول أهدافاً وغايات معززة وخاصة بقطاعات محددة لحماية الغابات والمراعي، وإعادتها، وإعادة التأكيد على استخدامها المستدام؛ والمساهمة في تحسين سبل المعيشة، والحد من عدم المساواة، وتأمين الأمن الغذائي والمائي، وتعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي.

142nd IPU ASSEMBLY
AND RELATED MEETINGS
Geneva, 16–20 April 2020

Concept note

Preparing for the Paris Agreement era: Nature-based solutions to address the climate emergency

Climate change workshop

Monday, 20 April 2020

2.30–5.30 p.m., Room 18, level -1, CICG

Background

"Current climate change is human-made. Full stop. Without human activities we would not have climate change. The global picture is very clear," said Hans-Otto Pörtner. Mr. Pörtner, the Co-Chair of Working Group II of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) was speaking at the recent Parliamentary Meeting, which the IPU jointly organized with the Spanish Parliament in the margins of the 25th UN climate change conference (COP 25) in Madrid, Spain.

Scientists agree that 2019 was the second warmest year on record, and 2020 has started out where the previous year left off. Since the 1980s, each decade has been warmer than the previous one. In fact, we are heading towards a temperature increase of between 3°C and 5°C by the end of century. Moreover, the past year and decade have both been characterized by retreating ice, record sea levels, increasing ocean heat and acidification, and extreme weather. The combined impact of these factors has majorly affected the health and wellbeing of all of us and our environment.

In light of this evidence, and with the Paris Agreement coming into effect this year, it is time for parliaments to discuss how to make their contribution to an ambitious political response to the climate emergency. In particular, they should discuss how to make sufficient emissions reductions by increasing the ambition of countries' Nationally Determined Contributions (NDCs) under the Paris Agreement.

The role of MPs in this respect is crucial. Current NDCs must be tripled to hold the global average temperature increase to less than 2ºC above pre-industrial levels. NDCs would need to grow by around five times to hold the increase to below 1.5ºC. Many countries are trying to adhere to their Paris Agreement pledges by committing to these higher NDCs. Many others have already started to revisit their original NDCs to demonstrate their enhanced ambition.

This workshop will aim to give parliaments guidance, so they can effectively contribute to revising their countries' NDCs. It will focus on familiarizing participants with "nature-based solutions" – an easily accessible and affordable way for countries to meet their Paris Agreement pledges. Incorporating the solutions into NDCs can contribute to improving livelihoods, reducing inequality, securing food and water, improving resilience, reducing disaster risk, and enhancing biodiversity conservation. Research shows that nature-based solutions could deliver more than a third of the cost-effective climate mitigation that is needed by mid-century to keep warming below 2°C. So far, however, most countries have underused the significant potential of nature-based solutions. Through their legislative, oversight and budgetary powers, parliaments have a key role in making change happen.

Overall workshop objectives

- To provide delegates with the latest climate change science, thereby enhancing their ability to adequately respond to one of the greatest challenges the world is presently facing;
- To allow delegates to exchange views with eminent climate scientists and other internationally renowned climate change experts, so participants can gain a deeper understanding of climate change;
- To assist delegates in their endeavours to contribute to their country's development of an ambitious new/revised NDC by familiarizing them with nature-based solutions, which are easy and cost-effective mitigation and adaptation options.

Workshop programme and format

To set the scene, an eminent expert will present some of the latest scientific assessments on climate change, including its implications, potential future risks, and viable adaptation and mitigation options.

Scientific introduction (10 mins, followed by Q&A):

(1) **Dr. Joy Jacqueline Pereira** (Institute for Environment and Development (LESTARI) at the National University of Malaysia; Vice-Chair, IPCC Working Group II): *Implementing coordinated responses to ocean and cryosphere change*; ***or:***
(2) **Dr. Felipe García-Oliva** (Universidad Nacional Autónoma de México; lead author of chapter 3 (Desertification), IPCC Special Report on Climate Change and Land): *People, land and climate in a warming world: near-term adaptation and mitigation response options*

Thematic experts will then introduce participants to four key nature-based solutions for combating climate change: (1) mountain areas; (2) marine and low-lying coastal areas; (3) drylands, deserts and oases; and (4) forests and grasslands:[1]

(1) **Dr. Otto Simonett** (Co-founder and Director, Zoï Environment Network): *Climate change mitigation and adaptation in mountain areas;*
(2) **Ms. Hafida Lahiouel** (Director, Legal Affairs, UN Climate Change Secretariat): *Climate change mitigation and adaptation in marine and coastal areas;*
(3) **Ms. Marie-Hélène Schwoob** (Advisor to the Executive Secretary of the UN Convention to Combat Desertification): *Climate change mitigation and adaptation in drylands, deserts and oases;*
(4) **Ms. Musonda Mumba** (Chief, Terrestrial Ecosystems Unit, UN Environment Programme): *Climate change mitigation and adaptation in forests and grasslands.*

Expert presentations will be complemented by examples from parliaments that have engaged with the four themes.

Afterwards, participants will break out into round tables moderated by the thematic experts. Parliamentarians will be able to explore the four themes further, and discuss specific issues and potential solutions.

The workshop will conclude with a plenary session to summarize the main findings, and formulate recommendations and take-home messages for participants. The rapporteur of each round table will present the group's examples and strategies for submitting revised or new NDCs. The plenary will also allow for a final exchange of best practices and lessons learned.

As seating will be limited, the IPU Secretariat kindly asks delegates interested in participating to register for the workshop at their earliest convenience, and no later than 15 April 2020. Delegates should send an email to the IPU Secretariat (climate@ipu.org), indicating their preferred round table, if known.

[1] See Annex for more detailed information on the four round tables.

Information on the topics of the four round tables:

(1) **Mountain areas** provide some of the world's most spectacular landscapes, and host an amazing diversity of species and habitat types. The areas cover about a quarter of the Earth's land surface and are home to around 1.1 billion people. They are known as the "water towers of the world" because river basins with headwaters in the mountains supply fresh water to over half of humanity. This includes basins in the Himalaya-Hindu Kush and Tibetan Plateau region, known as the Third Pole. Some of the world's largest cities, including New York, Rio de Janeiro, Nairobi, Tokyo and Melbourne, are dependent on fresh water from mountains. Mountain areas are important in many ways. In addition to being essential to the Earth's water cycle, they help regulate the global climate.

Climate change irreversibly affects mountain ecosystems and their biodiversity. It reduces the area of biodiversity hotspots, causes species to go extinct, and compromises the capacity of mountains to provide key ecosystem services. Mountain areas warm faster than the global average and their remote communities are more vulnerable to climate change. These areas are far from services and political centres, have less political and economic influence, and are less food secure. However, healthy ecosystems make remote communities more resilient to climate change, increase food security and offer more livelihood options.

We may look at the Andes, the Himalayas, or the Mount Elgon ecosystem in eastern Uganda and western Kenya, to name but a few. Whatever its focus, the round table's overall objective will be to increase participants' knowledge of climate change and appropriate adaptation solutions in mountain areas, so as to encourage well-informed national, regional and global decision-making and legislation. Special emphasis will be given to raising the ambition of countries' NDCs, thereby increasing the resilience of mountain communities and ecosystems to climate change.

(2) **Marine and low-lying coastal areas.** The world's vast marine and low-lying coastal areas cover approximately 72 per cent of the earth's surface. More than 600 million people live in coastal areas less than 10 metres above sea level, and nearly 2.4 billion people live within 100 kilometres of the coast. Oceans are essential for all aspects of human well-being and livelihood. They provide key services, such as climate regulation, and are the home of biodiversity ranging from microbes to marine mammals. Ocean warming due to carbon emissions from human activities is affecting marine organisms and fisheries, with implications for food production and human communities. Since 2005, this warming has continued unabated, confirming the clear multi-decadal trends that scientific assessments have documented.

Oceans, and coastal and marine resources are very important for people living in coastal communities. Coastal areas in particular possess a rich variety of ecosystems and habitats, providing a range of goods and services that are critical to human subsistence and well-being, particularly food production, raw materials, and transportation options. Moreover, coasts are among the planet's greatest carbon storehouses. Carbon dioxide burial rates (the rate at which carbon is converted into biomass) are 20 times greater at the coast than in any other terrestrial ecosystem, including boreal and tropical forests.

The problem is that coastal areas are particularly sensitive to some key related drivers. Relative sea level rise means coasts will increasingly experience adverse impacts, such as submergence, flooding and erosion. Acidification and coastal water warming will continue with significant negative consequences for coastal ecosystems. Population growth, economic development and urbanization will cause a significant increase in the number of people and assets exposed to coastal risks, and in the human pressures on coastal ecosystems.

The good news is that, at a global scale, the benefits of protecting against increased coastal flooding and land loss due to submergence and erosion are greater than the social and economic costs of inaction. The round table will therefore aim to increase participants' knowledge of climate change and appropriate adaptation solutions in coastal areas, so as to encourage well-informed national, regional and global decision-making and legislation. Special emphasis will be given to raising the ambition of countries' NDCs by including specific mitigation and adaptation actions related to coastal and marine resources. This will increase the climate change resilience of coastal zones and their ecosystems.

(3) **Drylands, deserts and oases**. Overall, some 110 countries (most of the nations on Earth) are affected by desertification to some degree. It causes food insecurity, famine and poverty. In 2015, about 500 million people lived in areas experiencing desertification. The highest numbers of people affected are in South and East Asia, the region around the Sahara including North Africa, and the Middle East including the Arabian Peninsula.

Drylands are home to species and people that have developed unique strategies to cope with this environment's unique climatic variability. That said, climate change increasingly negatively affects people living in already degraded or desertified areas. This can exacerbate land degradation processes, including through increases in rainfall intensity, flooding, drought frequency and severity, heat stress, dry spells, wind, sea-level rise, wave action, and permafrost thaw. In drylands, climate change and desertification are projected to cause reductions in crop and livestock productivity, modify the plant species mix, and reduce biodiversity.

Many activities for combating desertification can contribute to climate change adaptation with mitigation co-benefits. These activities can also halt biodiversity loss and lead to sustainable development co-benefits for society. Avoiding, reducing and reversing desertification would enhance soil fertility, increase carbon storage in soils and biomass, and benefit agricultural productivity and food security.

If countries fully carry out their initial NDCs submitted in 2016, and if they prepare second-round NDCs with increased coverage, clarity and ambition (including specific actions related to drylands, deserts and oases) then land-use change could turn the Earth's land from a net source of human greenhouse gas emissions (1990–2010) to a net sink by 2030. To encourage this, the round table will focus on increasing participants' knowledge of climate change and appropriate adaptation solutions in degraded and desertified areas, so as to foster well-informed national, regional and global decision-making and legislation.

(4) **Forests and grasslands**. Forests are foundational pillars of land ecosystems, human sustenance and cultures. They play a lead role in the terrestrial component of the global climate system. Nearly four billion hectares of forest worldwide are constantly exchanging carbon with the atmosphere. Forests absorb as much as 25 per cent of annual carbon emissions every year. Natural grasslands and pastures also provide important carbon sinks, as well as biodiversity and ecosystem services that are crucial to increasing agriculture resilience.

Unfortunately, forests are constantly threatened by deforestation and the impacts of climate change. Deforestation and other anthropogenic land-use changes account for 13 per cent of global man-made carbon dioxide emissions, making them a major cause of global warming. Climate change can increase the frequency and intensity of droughts, flood events, pest outbreaks and wildfires. These events can all have devastating consequences on a forest by releasing its stored stocks of carbon, and temporarily or permanently stalling its ability to sequester carbon from the atmosphere. Forest loss is detrimental not only to people's livelihoods, but also to over half the world's known terrestrial plant and animal species inhabiting these regions.

Proper forest and grassland protection and management are thus critical for climate action. Countries can do a great deal to protect, expand, manage and restore forests, so as to activate their potential, including through forest-related activities in NDCs. Almost all the initial NDCs that countries submitted in 2016 recognize the impacts that the Land Use, Land Use Change and Forestry sector has on climate change. Consequently, most countries refer to restoration, management and protection of natural forests and/or tree plantations as key land-based mitigations. Seventy-seven per cent of NDCs refer to current or planned efforts in the forestry sector; 74 per cent include forest-related targets; 55 per cent include forests as part of economy-wide targets; and 71 per cent include forests in adaptation plans.

However, not all NDCs that mention forests include specific targets. That is why this round table will aim to increase participants' knowledge of climate change and appropriate mitigation and adaptation solutions for forests and grasslands. It will encourage parliaments to work with their governments, and strengthen cooperation efforts to reduce emissions from deforestation and forest degradation by enhancing NDCs with nature-based solutions. These solutions may include scaled-up sector-specific targets and goals to protect, restore and reaffirm the sustainable use of forests and grasslands; and to contribute to improving livelihoods, reducing inequality, ensuring food and water security, strengthening resilience, and enhancing biodiversity conservation.

الجمعية البرلمانية الآسيوية

الأمين العام

الرقم: SG/2020/05

التاريخ: 09 شباط/فبراير 2020

دعوة

الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية على هامش الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي

الخميس 16 نيسان/أبريل 2020

معاليكم،

بمناسبة الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها في جنيف، يسرني أن أعلمكم أن الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية ستعقد اجتماعاً تنسيقياً على هامش الجمعية العامة المقبلة. سيعقد هذا الاجتماع عند الساعة 09:30، يوم الخميس 16 نيسان/أبريل 2020، يوم الخميس 16 نيسان/أبريل 2020، في القاعة رقم 5 والقاعة رقم 6، الطابق الثالث، في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات.

وباعتبار هذه الفعالية الجانبية ممارسة راسخة، ستعقد وفقاً **لقرار الجمعية البرلمانية الآسيوية، APA/Res/2008/07، المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2008**، المتعلق بالتعاون والتنسيق حول المسائل الدولية الرئيسية المهمة التي تهم الوفود البرلمانية التي تمثل البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

رقم 4، شارع غولها، شارع مجاهدين اسلام، رمز البريد: 1154947411

طهران – الجمهورية الإسلامية الإيرانية

الهاتف: 00982133517406-7، الفاكس: 00982133517408

www.asianparliament.org secretariat@asianparliament.org

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

وسنقدر جداً لو يقوم معاليكم بتعيين عضو واحد على الأقل من وفدكم إلى جنيف، يكون مكلفاً بولاية تخوله المشاركة في هذه الفعالية المهمة. ومما لا شك فيه، يمكن أن تشكل الاجتماعات التنسيقية للجمعية البرلمانية الآسيوية أن تشكل الحجر الأساس، إلى جانب الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، لتوسيع نطاق مساهمة البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية، وزيادة تعزيز الدبلوماسية البرلمانية. لذلك، إنه من الأهمية البالغة أن نشهد المشاركة الفعالة لمندوبيكم في اجتماع جنيف للجمعية البرلمانية الآسيوية للتشاور، وتبادل الآراء حول المسائل البرلمانية.

ويطلب من المندوبين المشاركين إرسال استمارة التسجيل المرفقة، وإعادتها إلى الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية، في أقرب وقت ممكن. سيتم إرسال مشروع جدول الأعمال والمعلومات اللازمة الأخرى، قريباً.

وأرجو أن تتقبلوا، معاليكم، أسمى آيات التقدير.

مع أطيب التمنيات

محمد رضا مجيدي

الأمين العام

رقم 4، شارع غولها، شارع مجاهدين اسلام، رمز البريد: 1154947411
طهران – الجمهورية الإسلامية الإيرانية
الهاتف: 00982133517406-7، الفاكس: 00982133517408
www.asianparliament.org secretariat@asianparliament.org

Asian Parliamentary Assembly
Secretary-General

No. SG/2020/05
Date: 9 February 2020

H.E….
…

CONVOCATION
APA Coordination Meeting on the Sideline of the 142nd IPU Assembly
Thursday 16 April 2020

Excellency,

On the occasion of the 142nd IPU Assembly due to be held in Geneva, I am pleased to inform you that the APA Secretariat will hold a coordination meeting on the sideline of the upcoming Assembly. This Meeting will take place at 09:30 AM, on Thursday 16 April 2020 at Halls 5 & 6 on the 3rd floor of the CICG.

As an established practice, this side event is to be held pursuant to the **APA Resolution, APA/Res/2008/07, dated 29 November 2008** regarding cooperation and coordination on major important international issues of interest to the parliamentary delegations representing APA Member Parliaments at IPU Assemblies.

It is highly appreciated if your Excellency would assign at least one member of your IPU delegation to Geneva with the mandate to participate at this important event. No doubt, APA Coordinating Meetings alongside the IPU Assemblies can serve as a cornerstone for wider contribution of the APA Member Parliaments and further strengthening of parliamentary diplomacy. It is, therefore, of vital importance to witness active participation of your delegates at the APA Geneva Meeting for consultation and sharing views on parliamentary issues.

The participating delegates are requested to fill in the attached Registration Form and return it at the earliest convenience. Draft agenda and other necessary information will be forwarded shortly.

Excellency, please accept the assurances of my highest consideration.

Best Regards

Mohammad Reza Majidi
Secretary General

No. 4, Golha Alley, Mojahedin Eslam St. ,Postal Code: 1154947411
Tehran – Islamic Republic of Iran
Tel: 00982133517466-7, Fax: 00982133517408
www.asianparliament.org *secretariat@asianparliament.org*

الجمعية البرلمانية الآسيوية

استمارة التسجيل

الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية

على هامش الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

مركز جنيف الدولي للمؤتمرات

قاعة رقم 5 وقاعة رقم 6، الطابق الثالث

(الخميس 16 نيسان/أبريل – 09:30–11:30)

*يرجى ملء استمارة واحدة لكل مشارك وإعادتها إلى الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية على العنوان التالي بموعد أقصاه **25 آذار/مارس 2020**.*

وفد: .....

اللقب: يرجى وضع علامة ✓ ☐ *السيد* ☐ *السيدة* ☐ *الدكتور* ☐ *أخرى*

الاسم:

الشهرة:

- **المنصب في البرلمان**

.....

- رقم الهاتف .....
- الرقم رمز المدينة رمز البلد
- رقم الهاتف الخليوي .....
- رقم الفاكس .....
- عنوان البريد الإلكتروني: .....

أي اقتراح حول البند الطارئ:

رقم 4، شارع غولها، شارع مجاهدين اسلام، رمز البريد: 1154947411

طهران – الجمهورية الإسلامية الإيرانية

الهاتف: 7-00982133517406، الفاكس: 00982133517408

www.asianparliament.org

Asian Parliamentary Assembly (APA)

REGISTRATION FORM

APA Coordinating Meeting on the sideline of the 142nd IPU Assembly

Centre International de Conférences, Genève (CICG)
Halls 5 & 6, on the 3rd Floor
(Thursday 16 April- 09:30-11:30)

*Please fill in one registration form for each participant (in block capitals) and return it to APA Secretariat at the following address by **March 25, 2020 the latest**.*

- **Delegation of:** .....

- *Title: Please check ☐ Mr. ☐ Ms. ☐ Dr. ☐ other*
- **First Name:**

- **Last Name:**

- **Position in the parliament**
  ……

- Phone No.
  - ……..……..
  - Country Code City Code Number
- Cell phone
  - ……
- Fax No.
  - ……..
- Email Address:
  - ……..……..

Any Proposal on Emergency Item:

No. 4, Golha Alley, Mojahedin Eslam St. ,Postal Code: 1154947411
Tehran – Islamic Republic of Iran
Tel: 00982133517406-7, Fax: 00982133517408
www.asianparliament.org *secretariat@asianparliament.org*

الاجتماع التشاوري للمجموعة البرلمانية الإسلامية:

الجمعية الثانية والأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف – سويسرا

17–20 نيسان/أبريل 2020

مشروع جدول أعمال الاجتماع التشاوري للمجموعة الاسلامية

16 نيسان/ أبريل 2020

المكان: القاعة رقم 5 و6 من الطابق الثالث لمركز المؤتمرات الدولية – جنيف

الزمان: 16 نيسان/أبريل 2020، الساعة: 12:00 – 13:30

1. اعتماد مشروع جدول الأعمال.
2. كلمة مختصرة للأمين العام لاتحاد مجالس الدول الاعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي بشأن الاجتماع.
3. تبني موقف موحد بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك للمجموعة الإسلامية في اجتماع الجمعية الثانية والأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي على بنود جدول الاعمال.
4. ما يستجد من أعمال.

The Consultation Meeting of the Islamic Group along the sidelines of the 142 Assembly of the IPU

142nd IPU ASSEMBLY & RELATED MEETINGS

Geneva (Switzerland),

17 - 20 April 2020

CONSULTATION MEETING OF THE PUIC GROUP

16 April 2020

DRAFT AGENDA

VENUE: Room Nos.5 & 6 on the Third floor of the CICG, Geneva

TIME: 16 April 2020, 12.00 to 13.30 Hours

1.Adoption of the Draft Agenda.

2.Brief by the Secretary General on the meeting.

3.Adopting a unified position regarding issues of common concern for the PUIC Group on the Agenda Items of the 142nd Assembly Meeting of the Inter-Parliamentary Union.

4.Any other business.